أسرار الطائف

من عهدِ أمين الجميّل حتى سقوطِ الجنرال

(مع وثائق ومحاضر)

جورج بكاسيني



أسرار الطائف

من عهدِ أمين الجميّل حتى سقوطِ الجنرال

(مع وثائق ومحاضر)

جورج بكاسيني

الطبعة الأولى: ١٩٩٣

الغلاف والخطوط:
علي عاصي

التوزيع



تنضيد احرف:
دبوس كومبيوتر برس
الحمراء ـ ت: ٣٥٢١١٩

الطباعة:

دار التعاونية الطباعية

الإهداء

إلى أمّي وأبي

إلى زوجتي وابني

ج.ص.ع

مقدمة

.. إلى أن كان اتفاق الطائف هدفاً من أجل وضع حدّ لأقسى فترات الحروب الأهلية في لبنان، ثمة أسئلة عديدة بقيت في طيّ الكتمان لدى الراسخين في علم التعقيدات السياسية الذين أوكلت إليهم، أو أوكلوا إلى أنفسهم، مسؤولية تقرير مستقبل هذا البلد ومصيره. أقول عن الجانب المخفيّ من «ترتيبات» أوصلت اللبنانيين إلى ما سمّي بـ«اتفاق طائفهم»، نظراً لتشابك الجوانب المحلية والإقليمية والدولية التي شاركت في صياغته وتعقيداتها.

في هذه المحاولة المتواضعة أسعى إلى كشف خفايا ما دار حول هذا الاتفاق: إعداداً، ترتيباً، صياغة، نقاشاً، ضغوطاً واتصالات، ولا أدّعي أنني استطعت الإلمام بكل جوانب خفاياه خاصة وأن هذا العمل هو الأول من نوعه في البحث عن جذور الطائف، عدا عن اتساع الأفق الخارجي والمحلي للاتفاق، غير أن ما تمّ إنجازه من خلال هذا الكتاب قد يكون من المحاولات الأولى لإخراج أسرار الطائف إلى ضوء التداول الموضوعي.

باختصار: من صنع اتفاق الطائف، وكيف تمّ التأسيس له، وما هي الخلفيات المتحكّمة بالمسار الذي أدّى إلى «إنتاجه» بلغة السياسة البراغماتية، وكيف تمّت صياغته؟ ماذا دار في أروقة قصر المؤتمرات في الطائف على محاور التجاذب بين الطوائف ومحاولات رسم حدودها؟.

ليس الهدف من وضع هذا الكتاب إدانة الطائف أو محاكمته ولا تأييده، إنما هو محاولة وفق مقاييس سعت إلى التحلّي بالموضوعية لتسليط الضوء على هذه الأسئلة والإجابة عنها.

هذا الكتاب يروي قصة الطائف منذ ولادة نصوصه الأولى مروراً بمسرح أحداثه وصولاً إلى أبرز نتائجه متمثلة بانتخاب رئيسين للجمهورية هما الرئيس الراحل رينيه معوّض ومن ثمّ الرئيس الياس الهراوي، انتهاء بأبرز استحقاقاته يوم ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، من دون أن أنسى تسليط الضوء على حقبة مهمة سبقت ولادة الاتفاق ألا وهي المراسلات الإصلاحية بين الرئيس أمين الجميّل، عشية انتهاء ولايته الدستورية، وبين المسؤولين السوريين، وخطوات تعطيل الانتخابات الرئاسية في نهاية عهده وبعده، بعيداً عن أي موقف شخصي تاركاً للقارىء تقييم الأحداث واتخاذ الموقف الملائم منها خصوصاً أن هذا الاتفاق ما زال مولوداً جديداً نترك للتاريخ الحكم عليه، مدعِّماً معلومات الكتاب بوثائق ومحاضر تنشر للمرة الأولى.

كلمة شكر لا بدّ منها للّذين لم يبخلوا بمعلومات ساعدت على إنجاز هذا الكتاب من نواب ووزراء ومسؤولين وفاعليات وشخصيات، ممتنعاً عن ذكر الأسماء لعدم الإحراج. على أمل أن يبقى النقاش، لا بل الخلاف، الذي أثاره هذا الاتفاق في أوساط اللبنانيين المؤيّد منهم والمعارض في إطار النقاش الديموقراطي بعيداً عن لغة السلاح التي سادت قبل الاتفاق فأوصلتنا إليه.

المؤلف

الفصل الأول

شجرة الطائف

بعد ظهر التاسع من حزيران ١٩٨٨ حطت في باريس طائرة الرئيس أمين الجميّل، العائد من قمّة الجزائر العربية، قبل أن ينتقل إلى بيروت. وكان وراء التوقّف في هذه المحطّة سببان: الأول تقني وطبيعي باعتبار أن العودة من الجزائر إلى بيروت تفترض الوقوف في هذه المحطّة، أما الثاني وهو الأهم فكان سياسياً ذلك أن صديق ومستشار الرئيس الجميّل سامي مارون، الذي كان مقيماً في العاصمة الفرنسية، اتّصل بالرئيس الجميّل أثناء مشاركته في القمة العربية في الجزائر ونصحه بضرورة الاجتماع مع صديقيهما مستشار الرئيس الفرنسي فرنسوا دوغروسوڤر «لأسباب هامة».

وبالفعل فور وصول الجميّل إلى مقرّ السفارة اللبنانية في باريس كان في انتظاره المستشار الفرنسي والسفير اللبناني في فرنسا فؤاد الترك، وعُقِد اجتماع على الفور ضمّ أيضاً الوزير جوزف الهاشم، الذي كان برفقة الرئيس الجميّل في الجزائر. وكانت المفاجأة الكبرى التي دغدعت الجميّل عندما اقترح دوغروسوڤر التمديد له سنتين إضافيتين، وتأكيده أنه مستعدّ للسعي لدى الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران كي يجري اتصالات بواشنطن والڤاتيكان لإقناعهما بضرورة التمديد للرئيس اللبناني سنتين إضافيتين «ليرعى شخصياً عملية حلّ الأزمة اللبنانية بعدما عانى طيلة السنوات الستّ من عهده من أجواء الحرب والأزمات». وقال دوغروسوڤر: «حضرة الرئيس، أسماء المرشّحين المحتملين لمنصب الرئاسة ما دون الصفّ الثاني والثالث، لذلك أعتقد أن تمديد ولايتك الدستورية سنتين إضافيتين إقتراح في محلّه لأن لبنان مقبل على سلام في السنتين القادمتين ومن البديهي أن ترعى بنفسك هذا السلام بعدما تحمّلت ما تحمّلته من الأزمات.

وهكذا دخلت الجمهورية في منعطف جديد من الأزمة عندما ظنّ رئيسها أن «البشارة» الفرنسية ستبقيه سنتين إضافيتين في قصر بعبدا. ولذلك شهدت الأشهر الأربعة المتبقيّة من عهد الجميّل أدقّ المحطّات وأصعبها، كان أوّلها تعطيل جلستين للانتخابات الرئاسية وآخرها شغور سدّة الرئاسة بعد تشكيل حكومة عسكرية في الساعة الأخيرة من عهده.

وهكذا فإن بعض الموارنة لم يتقنوا فنَّ الحفاظ على ما كان يسمّى «امتيازات» وحسب، بل هم أتقنوا أيضاً فنّ ضرب هذه «الامتيازات» عندما لجأوا، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ لبنان الحديث، إلى وسائل تعطيل انتخابات رئاسة الجمهورية أو الحؤول دون حصولها، في النصف الثاني من الثمانينيات، إما بسبب اعتراض البعض على مرشحين معيّنين وإما بسبب رغبة رئيس الجمهورية، آنذاك، أمين الجميّل[1] بالتمديد لنفسه.

لذلك لم يكن اتفاق الطائف وليد زمان ومكان محدّدين، وإن شكّلت الظروف التي سبقته ببضعة أشهر، السبب المباشر لوضعه، ذلك أن ظروفاً أخرى ساهمت في ذلك منذ بداية عهد الرئيس الجميّل وحتى نهاية هذا العهد، وتمثّلت بمناورات الأخير سياسياً وإصلاحياً، وطموحه في نهاية المطاف إلى التمديد لنفسه، ممّا ترك الجمهورية من دون رئيس. في وقت تجاذب الساحة اللبنانية منطقان: الأول، يدعو إلى إجراء الإصلاحات السياسية قبل الإنتخابات الرئاسية، وعبّر عنه رئيس حركة «أمل» آنذاك نبيه برّي، والثاني، عبّرت عنه «القوّات اللبنانية» بسياسة وضع «الفيتو» على هذا المرشح أو ذاك وأبرزها «الفيتو الثلاثي» الذي وضعته على كل من: سليمان فرنجية وريمون إدّه وميشال عون. ولم تقتصر سياسة «الفيتو» هذه على هؤلاء المرشّحين فحسب بل شملت أيضاً النائب مخايل ضاهر، على أثر اتفاق مورفي ـ الأسد، بعد خطوة ساهمت «القوات» في تنفيذها

(١) رئيس الجمهورية اللبنانية منذ العام ١٩٨٢ حتى العام ١٩٨٨.

مع الرئيس الجميّل وعون وتمثّلت بتعطيل جلسة الانتخابات الرئاسية التي كان مرجّحاً أن تنتهي بانتخاب سليمان فرنجية[1] رئيساً للجمهورية.

من هنا يعتقد البعض أن عملية تعطيل الانتخابات الرئاسية، وما تبعها من نتائج أبرزها تشكيل الحكومة العسكرية التي شنّت حربي «التحرير» و«الإلغاء»، كانت من الأسباب التي خلقت الظروف والدوافع الموضوعية لوضع ما سمّي باتفاق الطائف. أو بمعنى آخر لو تمّت الانتخابات الرئاسية في موعدها الطبيعي لما شهدت البلاد، ربمّا، لا الحربين المشار إليهما ولا الاتفاق المذكور.

وقد شهدت ولاية الجميّل الدستورية مجموعة محاولات إصلاحية باءت بالفشل ولم تلقَ نصيبها من النجاح إلاّ بعد انتهاء هذا العهد ووصول البلاد إلى طريقٍ مسدود تمثّل بدرجة أولى بخلو سدّة رئاسة الجمهورية وتشكيل حكومة عسكرية برئاسة العماد ميشال عون، التي ساهمت بدورها بتأخير عملية الانتخابات الرئاسية لسنة ونيف. وهي المرة الأولى، التي تشهد فيها الجمهورية تجربة من هذا النوع وتبقى من دون رئيس طيلة هذه الفترة. وعلى خلاف ما يُعلن البعض أو يتصوّر فإن ما سُمّيَ باتفاق الطائف لم يكن نتاجاً لرغبة بعض الفئات اللبنانية ـ ولا سيّما الإسلامية منها ـ وسورية وحسب، بل كان نتيجة طبيعية لهذه الرغبة من جهة ولممارسات ومواقف بعض القيادات المسيحية من جهة أخرى، ولا سيّما منها تلك التي عارضت هذا الاتفاق في ما بعد، وهو ما يظهر بوضوح في سياق التطورات التي تلاحقت منذ بداية عهد الجميّل وصولاً إلى الإعلان عن الاتفاق؛ علماً أن غالبية هذه القيادات المسيحية كانت قد وافقت على مشاريع إصلاحية تضمّنت الكثير الكثير ممّا تضمّنه اتفاق الطائف لاحقاً في مقدّمها أمين الجميل، لكن موافقتها كانت مرهونة بالثمن السياسي التي كانت هذه القيادات تعد نفسها بالحصول عليه وهو ما أدّى إلى إخفاق هذه المشاريع فور معرفة المعنيّين بالأمر بأن الأثمان المطلوبة ليست متوافرة.

(١) رئيس الجمهورية اللبنانية منذ العام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٦.

والواقع أن مسيرة الإصلاح في عهد الجميّل بدأت في مؤتمر جنيف العام ١٩٨٣ حيث عُرِضت أوراق إصلاحية متعدّدة تضمّنت أفكاراً تمّ تبنّيها في ما بعد في الطائف، ولكن، لم يتمّ الاتفاق في هذا المؤتمر إلّا على نقطة واحدة هي هويّة لبنان العربيّة، أمّا النقاط الأخرى التي تمّ تداولها فلم يتمّ التوافق عليها. وبقيت الخلافات في وجهات النظر قائمة حتى انعقاد الجولة الثانية من مؤتمر الحوار في ١٢ آذار ١٩٨٤ في لوزان التي عُقدت بعد إلغاء أمين الجميّل لاتفاق ١٧ أيار في ٥ آذار ١٩٨٤ بناءً على إلحاح من القيادة السورية التي اشترطت وحلفاؤها إلغاء هذا الاتفاق قبل عقد الجولة الثانية من المؤتمر، وهو ما حصل بالفعل.

ولم يتوصّل المؤتمرون في لوزان إلى اتفاق أيضاً ممّا دفع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام، في نهاية الاجتماع، إلى إعداد ورقة ناقشها كلٌّ من وزير الخارجية آنذاك إيلي سالم كممثل للجميّل والجانب المسيحي ومروان حماده كممثل للقيادات الإسلامية، وبعد مناقشة هذه الورقة في اجتماع ليلي طويل عُرِضت على الجميّل الذي عرضها بدوره على المؤتمرين في اليوم التالي، لكنها واجهت معارضة قويّة من سليمان فرنجية الذي اعتبر أنها تنتقص من صلاحيات رئيس الجمهورية، ممّا اضطرّ خدّام إلى الاعتذار عن عدم استمرار مشاركته في المؤتمر. وسعى إيلي سالم ورفيق الحريري، الذي كان يشارك في المؤتمر، إلى إقناع خدّام باستكمال المناقشات في اجتماع عقداه معه في منتصف الليل، لكن المسؤول السوري أبلغ الإثنين: «لا تضيّعا وقتكما، يجب أن نبحث عن طريقة ثانية للإصلاح»، وكان المقصود بهذه «الطريقة» إعداد برنامج إصلاحي عن طريق القوى التي كانت تسيطر على الأرض أي «القوّات اللبنانية» وحركة «أمل» والحزب التقدّمي الاشتراكي، التي أعدّت لاحقاً ما سمّي بالاتفاق الثلاثي.

بعد أسبوعين من انتهاء مؤتمر لوزان، زار الجميّل، يرافقه إيلي سالم وجان عبيد، الرئيس حافظ الأسد وعقدوا معه اجتماعاً، بحضور خدّام، تمت خلاله مناقشة الورقة التي أعدها نائب الرئيس السوري في لوزان وأعاد صياغتها سالم وحماده. وأدخل الجميّل والأسد تعديلات على هذه الورقة التي شُكلت على أساسها حكومة رشيد كرامي وأصدرت بيانها الوزاري من وحي هذه الورقة. وعلى أثر نيل الحكومة الثقة من مجلس النواب عُقِدت اجتماعات «سباق الخيل» لترجمة

البنود الإصلاحية الواردة في البيان الوزاري لكن هذه الاجتماعات فشلت بدورها. وعلى الأثر اتّصل خدّام بكلّ من نبيه بري[١] ووليد جنبلاط[٢] وإيلي حبيقة[٣] وبدأوا مشاورات انتهت بوضع الاتفاق الثلاثي الذي أسقطه الجميّل وسمير جعجع[٤] في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦، على الرغم من أن الأول كان موافقاً عليه في بداية الأمر شرط إعادة صياغته أو تعديله في مجلس النوّاب، لكنه عاد والتفّ عليه في قمّته الحادية عشرة مع نظيره السوري، وعبّر عن واقع الخلاف بين الجميّل والأسد الموقف الذي أعلنه خدّام عندما قال: «هذه آخر قمة تعقد بين الرئيسين».

محاولة بائسة

لكن الجميّل سعى مجدّداً بعد إسقاط الاتفاق الثلاثي، إلى فتح قنوات الحوار مع سورية. وحاول كلّ من إيلي سالم وجوزف أبو خليل[٥] فتح كوّة في الجدار المسدود بين الجميّل والسوريين على قاعدة الحفاظ على روحية الاتفاق الثلاثي ولكن مع إدخال بعض التعديلات عليه. واتّصل سالم برفيق الحريري طالباً منه إقناع الملك السعودي فهد بن عبد العزيز التوسّط مع الرئيس السوري لاستئناف الحوار مع الجميّل. وعُقِدَ أكثر من لقاء بين سالم والحريري في قبرص لهذه الغاية، كما أجرى الجميّل وفريق عمله اتصالات مع مهدي تاجر، وهو صديق للرئيس السوري، للهدف نفسه. وبعد سنة تقريباً من المحاولات والمساعي وافق الأسد في خريف العام ١٩٨٦ على فتح حوار غير مباشر مع الجميّل عن طريق سالم كممثّل للأخير وأديب الداوودي سفير سورية في هيئة الأمم المتحدة كممثّل للأسد. وكان الاتجاه عقد اجتماع مطوّل وسرّي بين سالم والداوودي يدوم أسبوعين في مدينة «سان موريتز» في سويسرا على أن تعقد قمّة

(١) رئيس حركة «أمل»، انتخب رئيساً للمجلس النيابي في ١٩٩٢.
(٢) رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي.
(٣) كان رئيساً للهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية».
(٤) كان رئيساً لهيئة الأركان في «القوات».
(٥) رئيس تحرير جريدة «العمل» الكتائبية.

بين الرئيسين في حال تمّ التوصّل إلى اتفاق في الاجتماع المذكور. وبالفعل توجّه الداوودي إلى دمشق لتلقّي تعليمات الرئيس السوري تمهيداً لعقد الاجتماع، ولكن صُرِف النظر في اللحظات الأخيرة عن تكليف الداوودي بهذه المهمة لأسباب لوجستية وكلّف وزير الخارجية فاروق الشرع بتمثيل القيادة السورية باعتبار أن عقد اللقاءات في دمشق أسهل بالنسبة إلى الجانبين اللبناني والسوري. وبناء على ذلك عُقِد ١٣ اجتماعاً منذ كانون الأول ١٩٨٦ حتى مطلع حزيران، وضمّت هذه الاجتماعات عن الجانب اللبناني إيلي سالم ومدير المخابرات آنذاك العقيد سيمون قسيس وعن الجانب السوري فاروق الشرع والعميد غازي كنعان، واتُفِق في خلال هذه اللقاءات، كما يقول سالم، على كل المبادىء الأساسية[1] التي «تشبه إلى حدّ بعيد البنود الواردة في اتفاق الطائف، ولا سيّما منها ما يتعلّق بهوية لبنان ونهائيته وصلاحيات رئيس الجمهورية وكيفية إلغاء الطائفية السياسية والمناصفة في مجلس النواب بما فيها عدد أعضائه (١٠٨)، فضلاً عن العلاقات اللبنانية ـ السورية المميّزة وكذلك انسحاب القوات السورية إلى البقاع، ولكن مع فارقين يتميّزان عن الطائف، الأول يتعلّق بتحديد المهلة التي تسبق الانسحاب بناء على اتفاق بين الرئيسين اللبناني والسوري وليس بين الحكومتين، والثاني يتعلّق بتحديد دورين للجيش السوري، الأول له طابع استراتيجي في البقاع حيث لا تعود هناك علاقة بين الجيش السوري وبين المدنيين اللبنانيين، والثاني يقضي بدعم القوات السورية للجيش اللبناني في بيروت أو في أية منطقة أخرى عند الحاجة».

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من القيادات المسيحية اطّلع على هذه المبادىء ووافق عليها وفي مقدّمهم البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير وكميل شمعون[2] وشارل حلو[3] الذين يؤكد سالم أنه كان يضعهم هو وسيمون قسيس في أجواء نتائج مشاوراتهما مع السوريين على أثر الاتفاق على كل بند من هذه البنود. كما كان سالم يطلع قائد الجيش العماد ميشال عون الذي كان يزور

(١) راجع في الملحق أوراق العمل التي أرسلها الجميّل إلى دمشق في العامين ٨٧ و٨٨.
(٢) رئيس الجمهورية اللبنانية من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٨، وهو كان رئيساً للجبهة اللبنانية في ذلك الحين.
(٣) رئيس الجمهورية اللبنانية من ١٩٦٤ حتى ١٩٧٠.

الجميّل صباح كل خميس، على نتائج هذه الاتصالات بناء على طلب الأخير، وكان عون يُبدي تجاوباً مع هذه النتائج على حدّ قول سالم. لكن الموقف الذي كان متردّداً حيال هذه الاتصالات فهو موقف «القوّات اللبنانية» التي كانت تبدي حذراً إزاء بعض ما ورد في هذه المبادىء عن طريق قائدها سمير جعجع والرجل الثاني فيها نادر سكر الذي يقول سالم أنه استدعاه ذات يوم وسأله عن مدى صحة ما ورَدَ لـ «القوّات» من معلومات تفيد بأن المبادىء المذكورة تتضمّن بنداً يحدّد للبنان هويّة عربية، وقد أكدّ له سالم هذه المعلومات وأظهر تمسّكه بها.

ولم تكن هوية لبنان العربية هي النقطة الوحيدة التي أبدى الرئيس الجميّل، من خلال ممثّله في المحادثات مع السوريين إيلي سالم، استعداده للموافقة عليها، بل هو أظهر حرصاً، وعلى خلاف ما أعلن في الآونة الأخيرة في معرض تعليقه على اتفاق الطائف، على القبول بنقاط إصلاحية عدّة تمّ الاتفاق عليها في الطائف كإناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء أو إلغاء الطائفية السياسية وغيرها (راجع محضري الاجتماعين السابع والثامن بين ممثّل الجميّل إيلي سالم وممثّل الرئيس الأسد فاروق الشرع المنشورين في الملحق). كما كان للرئيس الجميّل مواقف من الوجود السوري في لبنان وموضوع العلاقات «المميّزة» بين لبنان وسورية مختلفة عن مواقفه التي أعلنها بعد خروجه من سدّة الحكم أو بعد إقرار اتفاق الطائف. ونورد هنا مثالاً على ذلك مقتطفات من محضر الاجتماع الثاني الذي عقد بين ممثّلي الجميّل وزير الخارجية إيلي سالم والعقيد سيمون قسيس وبين ممثّلي القيادة السورية وزير الخارجية فاروق الشرع والعميد غازي كنعان في ١٩٨٧/١/٥ الساعة ٢١,٠٠؛ مع الإشارة إلى أن كلام سالم في هذا الاجتماع كان يعبّر عن موقف الجميّل وهو ما يبدو بوضوح في النصّ[1]:

إيلي سالم: «في البدء أود أن أقول بأن هذا الاجتماع يعدّ هاماً كثيراً بالنسبة لي. فهو بحد ذاته موقف ومؤشر، والنوايا الطيبة التي ظهرت من قبل سيادة الرئيس (الأسد) ومن قبلكم نقدّرها فعلاً وكثيراً ولا نجد الكلام الكافي للتعبير لكم كم نحن نقدّر هذه المبادرة والأجواء الطيبة القائمة اليوم وفتح صفحة جديدة من أجل مصلحة البلدين وبالأخصّ مصلحة لبنان. ومهمّ كثيراً أن تستمعوا منا مباشرة لأننا نتكلم باسم فخامة الرئيس فنحن شخصياً لا شيء عندنا، أنا ليست لي وظيفة لكي أتكلم من منبر وظيفتي

(١) هذا النصّ أبقي كما دوّن أساساً حفاظاً على أمانة النقل على رغم ما يعتريه من أخطاء.

والأخ سيمون مجبر بمركز وظيفته بأن يعكس فقط موقف فخامة الرئيس. وأهم شيء لدينا أن مواقف الرئيس الجميل بالنسبة للعلاقات الخاصة والمميزة مع الشقيقة سورية هي مواقف أساسية ومبدئية تحتاج طبعاً إلى توسيع وشرح، إنما هي سياسة واضحة لا رجوع عنها، وتنعكس في الأساس بوجود الجيش السوري في لبنان بشكل استراتيجي كما أشرنا في الورقة للدفاع عن سورية أولاً وعن لبنان ثانياً لأن سورية معنية بالأزمة أكثر من لبنان، ووجود الجيش السوري يشكّل دعماً للحكم في لبنان، لأن الحكم بدون الجيش السوري لا يستطيع أن يتحرّك، لا يستطيع عمل حرب، لا يستطيع عمل سلام، لا أمن ولا استقرار بدون الجيش السوري، فهذا الأمر يجب أن يسمع منا بشكل مباشر، ونحن نتكلّم باسم الرئيس، ودور سورية في الحل السياسي أيضاً، مثلما قلت بأن الأمور متداخلة في بعضها البعض، ونحن نراها كثيراً متشابكة أكثر منها متداخلة لذلك من الموقع الاستراتيجي الكبير تنطلق أمور كثيرة دعوني أعبّر عنها أنا بأسلوبي وبلغتي الخاصة.

ففي سنة ١٩٨٦، لم تكن هناك دول كثيرة مستعدّة أن ترسل أولادها إلى منطقة ثانية لكي تنهي حرباً أو تقيم الأمن أو الاستقرار.. فأولادها يتعرّضون إلى قتل، إلى إمعانات، إلى افتراءات وإلى هجومات إقليمية وداخلية وخارجية وعالمية. فهذا لا يليق كثيراً.

أميركا حاولت أن تدخل في لبنان في مرحلة معينة، ففقدت ١٥٠ إلى ١٨٠ عنصراً فاضطرّت إلى أن تلملم نفسها وترحل...

فرنسا التي كان يعتبرها المسيحيون الأمّ الحنون.. والتي ساعدت في تأسيس لبنان، بالكاد سقط للفرنسيين بضعة قتلى أيضاً حتى رحلوا.

وهكذا فإن لبنان أزمته كبيرة كثيراً، لذلك فيما ترسل سورية جيشاً إلى لبنان لكي يؤمّن الاستقرار ويمنع القتل وينهي الحرب، ثم يفقد منكم ضباط وعسكر ويقتلون من إسرائيل وعملائها ومن فئات لا تريد نجاح سورية في لبنان. هذه التضحيات لن تذهب سدىً، والرئيس الجميّل بالأخصّ يقول هذه الأمور.

إن المرء يقدّر هذه الأمور أيضاً حينما يختبر الغير ونعرف أننا في السرّاء والضرّاء على خبرة الأيام، أن هناك فعلاً شقيقين وتوأمين والأخ الأكبر مجبر بأخيه الأصغر، هو مجبر به ولكن ليس بالضرورة يهمله الأخ الأصغر أي يظل عاملاً له مشاكل.. لذلك نحن بالفعل متشوّقون إلى أن تخفّف الأعباء عنكم في لبنان. نحن نريد سرعة دونما

تسرّع، ونريد أن نمشي بالخطّين المتوازيين، نحن نجد أن العلاقات المميزة والإصلاح الداخلي متداخلان مع بعضهما ومتشابكان ولأن نظرة لبنان إلى الإصلاح تتأثر إلى حدّ كبير بنظرة لبنان إلى المنطقة وإلى جارته سورية، ومن جارته سورية؟ هل سورية صديق أم عدو؟».

.... (مقطع آخر من المحادثات) ....

ايلي سالم: «الرئيس الجميّل رجل عملي يرى ويتطلّع إلى لبنان ويرى أنه لو لم يكن الجيش السوري موجوداً في لبنان الآن لكان اللبنانيون يأكلون بعضهم بعضاً. لكان الشيعي يأكل السنّي والدرزي يأكل الماروني، إذ أن لبنان فرط، ولم يهدّىء هذا الفرط إلّا الهيبة السورية الموجودة، فنحن لا نستطيع أن نرجّع لبنان على السكّة لوحده، نحن لا نستطيع أن نؤمّن كرامة لبنان وحدنا، كرامة لبنان بالمساعدة السورية ووحدة لبنان بمساعدة سورية والوفاق الوطني اللبناني بمساعدة سورية. وأنا لا أستطيع أن أتكلم مع وليد أو مع نبيه اللذين هما من أعزّ أصحابنا الآن بدون أن يكون لسورية دور في ذلك، وبغضّ النظر عن موقف الرئيس الجميّل المبدئي والإيديولوجي بالنسبة للرئيس الأسد، فإن المصلحة الوطنية كما يراها الرئيس الجميل تستدعي حلفاً بالعمق مع الرئيس الأسد من أجل أن نركّب لبنان ولكي يعيش، الرئيس لا يريد للبنان أن يموت بعد خمس سنوات، ولا نريد اتفاقاً يفرط بعد ١٠ سنوات، أيضاً يريد أو يحبّ أمين الجميّل أن يدخل التاريخ، وبأنه رجل تاريخ هو وحافظ الأسد عملا وفاقاً في لبنان يعيش أبداً، ولذلك نحن نعتبر أن تأكيد الأخوّة بين الرئيس الجميّل والرئيس حافظ الأسد ضرورة ماسّة لتفهّم الوضع الداخلي في لبنان لأن الرئيس الجميّل لا يستطيع حلّ القضية اللبنانية الداخلية بدون مساعدة الرئيس حافظ الأسد، لا شكّ أن مساعدتكم ضرورية، دور الصديق والأخ الأكبر هذا يساعدنا، تقرّبون بين وجهات النظر ولم يبقَ مكان نجتمع فيه إلا في الشام ومجيئنا إلى الشام يعني أن العدد الكبير من القادة اللبنانيين هم موجودون هنا، ويمكن أن نتكلم معهم هنا، والتكلّم معهم هنا أحلى وأسهل بكثير من التكلّم معهم في بيروت. هنا حرية أكثر وضغوط أقل. نحن بالنسبة للمبدأ أيضاً لا نطلب من سورية أن تساعدنا في الوضع الداخلي قبل أن تعرفوا منا تماماً أننا نريد، وأن مصلحتنا الوطنية تقتضي إقامة علاقات مميزة مع سورية، وبالنسبة للعلاقات المميزة يجب أن تساعدونا بعلاقاتنا الداخلية، إذ الآن ليست هناك قوة في العالم في إمكانها أن تخلّص لبنان بدون دعم سوري مستمرّ ومستمرّ إلى مرحلة طويلة». (...)

لكن هذه اللقاءات اللبنانية ـ السورية لم تصل إلى أية نتيجة ولم يبصر أي اتفاق النور، خصوصاً بعد عملية اغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي في مطلع حزيران، عندما اتّهمت دمشق الجميّل و«القوّات» باغتيال كرامي وأبلغت ممثّلي الأول وقف الاجتماعات للسبب المذكور. وسعى الجميّل إلى استئناف الحوار مع سورية واتصل سالم برفيق الحريري مجدداً طالباً منه إقناع السوريين باستئناف الحوار. وقد زار الأخير الرئيس السوري في ١٣ حزيران لهذه الغاية، لكن الأسد أبلغه أن لا عودة للقاءات اللبنانية ـ السورية قبل أن يكشف الجميّل هوية قتلة كرامي ويتّخذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن.

في هذا الوقت اقترح سالم على الجميّل إدخال واشنطن على الخطّ علّها تقنع سورية باستكمال الحوار مع الجانب اللبناني في شأن الورقة التي تمّ التوافق عليها، وبعد موافقة الجميّل على الاقتراح توجّه سالم إلى الولايات المتحدة حيث التقى وزير خارجيتها جورج شولتز ووضعه في صورة ما تمّ التوصل إليه مع الجانب السوري، موضحاً «أننا اتفقنا مع الوزير الشرع على الخطوط العريضة وإن كان ما يزال هناك بعض الخلافات حول بعض التفاصيل الصغيرة كمسألة ترؤس جلسات مجلس الوزراء». فاقترح شولتز على سالم التشاور مع الديبلوماسيين الأميركيين ريتشارد مورفي وأبريل غلاسبي في هذا الشأن. وعلى الفور اجتمع سالم بالاثنين وصاغ معهما ورقةً جديدة على أن يتولّيا مناقشتها مع الشرع. وبالفعل بدأت المساعي الأميركية وكان الاتصال الأميركي ـ السوري الأول هو اللقاء الذي عُقِد بين شولتز والشرع في نيويورك حيث جرت مناقشة أولى للورقة المذكورة ثمّ أعقبتها مناقشات ولقاءات عدّة عن طريق مورفي وغلاسبي اللذين قاما بزيارات مكوكيّة إلى كلٍّ من بيروت ودمشق لهذه الغاية. لكن المساعي الأميركية باءت بالفشل بسبب فقدان الثقة السورية بالجميّل، وقد حاول الأخير في نهاية المساعي المذكورة فتح خط من جديد على نظيره السوري وكانت المحاولة الأولى في القمة العربية التي انعقدت في المملكة الأردنية الهاشمية لكنها لم تنجح بسبب رفض الأسد. ثمّ قام بمحاولة ثانية بعد ستة أشهر في القمّة العربيّة التي انعقدت في الجزائر في ٧ حزيران ١٩٨٨ أي قبل فترة قصيرة من موعد الانتخابات الرئاسية، فسعى الجميّل مجدّداً إلى مصالحة الأسد علّهما يتفقان على

اسم الرئيس العتيد، وقد صوُدف وجود الرئيسين والوفدين المرافقين لهما مقابل بعضهما البعض في القاعة الكبرى لمؤتمر القمّة حيث تجمّعت الوفود تمهيداً لاستئناف الاجتماع، وكان ينظر كلٌّ من الوفدين إلى الآخر ولكن من دون التفوّه بكلمة واحدة. وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر صودف أيضاً وجود الوفدين اللبناني والسوري مقابل بعضهما البعض ولكن النتيجة كانت نفسها. بعد انتهاء الجلسة وانتقال كلٍّ من أعضاء الوفود إلى جناحه اتصل جوزف الهاشم[1]، الذي كان يرافق الجميّل إلى القمّة، هاتفياً بعبد الحليم خدّام في جناحه واتفق معه على عقد لقاء بينهما إذ رأى الهاشم أن «الخلاف السياسي بين الجانبين يجب ألاّ ينسحب على المستوى الشخصي»، وبعد أخذٍ وردّ تمّ الاتفاق على تمهيد الأجواء لعقد لقاء بين الرئيسين. وأثناء دخول الوفود العربية إلى قاعة الاجتماعات لعقد الجلسة الثانية لوحظ وصول الوفدين اللبناني والسوري إلى مدخل القاعة الرئيسي في وقت واحد، وكان الوفد السوري يتقدّم الوفد اللبناني لكن الجميّل والهاشم سرّعا خطواتهما للتقرّب من الوفد الثاني فتحدّث الهاشم مع الجميّل بصوت عالٍ للفت نظر الوفد السوري فالتفت خدام إلى الخلف وسلّم على الجميّل وعانقه، وربت على كتف الأسد وقال له: «الشيخ أمين بدّو يحيّيك»، فالتفت الأسد بدوره إلى الخلف وتعانق مع الجميّل. وبعد انتهاء الجلسة اتفق الهاشم وخدّام على عقد لقاء بين الرئيسين في الرابعة بعد الظهر، وهذا ما حصل فعلاً وتمّ التفاهم في هذا اللقاء على أن يوفد الجميّل جوزف الهاشم إلى الأسد ليبحث معه في موضوع الانتخابات الرئاسية، الذي شكّل المحور الرئيسي للقاء الرئيسين. لكن الهاشم لم يعلم أن قرار الجميّل بإيفاده إلى الأسد هو بناء على اتفاق بين الرئيسين إلاّ خلال الزيارة التي قام بها للرئيس السوري الذي أبلغه أن عملية تكليفه القيام بهذه المهمة جاءت نتيجة لاتفاق بينه وبين الجميّل في الجزائر. وقد دام اللقاء بين الأسد وموفد الجميّل ستّ ساعات تمّ بنتيجته التفاهم على أن يختار الجميّل بالتوافق مع البطريرك الماروني ثلاثة أسماء يحملها معه الهاشم يوم السبت، الذي يلي، إلى الأسد لاختيار واحدٍ من بينها كخلف للرئيس الجميّل. وهكذا خرج الهاشم من اللقاء معتقداً أنه حقّق انتصاراً، فتوجّه على الفور إلى

---

(١) كان وزيراً للمال بالوكالة.

قصر بعبدا لإبلاغ الجميّل النتيجة لكن الأخير منعه من العودة ثانية للقاء الرئيس السوري في الموعد المحدّد، متذرعاً بأن «الأسد يناور»، فشعر الهاشم أن الجميّل بدأ يتخوّف من «ثقة وارتياح» السوريين للأول خصوصاً عندما اعتبر جميل نعمة[1]، الذي كان يشارك في اجتماع الجميّل والهاشم، أن هناك «صفقة بين الهاشم والسوريين». وبالفعل لم يلتزم الهاشم بالموعد الذي حدّده مع الأسد بسبب رفض الجميّل، لا بل استقلّ الأخير في ٩ تموز ١٩٨٨ مروحية عسكرية، يرافقه كريم بقرادوني نائب قائد «القوات»، وتوجّه إلى دير القطّارة حيث التقى سمير جعجع في اليوم نفسه (السبت) الذي كان مقرّراً أن يكون موعد لقاء الأسد ـ الهاشم، وكانت هذه الخطوة بمثابة رسالة واضحة من الجميّل القصد منها الإيحاء بعدم رغبته في الاتفاق مع السوريين، خصوصاً أن تحفّظ دمشق على «القوات اللبنانية» كان واضحاً بالنسبة إلى الجميّل وتمثّل في اللقاءات الـ ١٣ التي عُقِدت بين سالم والشرع حيث كان الأخير يدعو نظيره اللبناني إلى إقناع الجميّل بحسم أمره حيال «القوّات» التي وصفها بـ «الحالة الإسرائيلية» في المنطقة «الشرقية». وبقي الجميّل على انقطاع عن المسؤولين السوريّين حتى تعيين موعد جلسة الانتخابات الرئاسية في ١٨ آب ١٩٨٨ عندما سبقها الجميّل بتوجيه رسالة إلى الجانب السوري عن طريق المقدّم ميشال الرحباني[2]، الذي كان يرتاح إليه السوريون، يقترح فيها ثلاثة أسماء هم: بيار حلو وميشال إده ومانويل يونس، لكن الجانب السوري اعتبر أن هذه الخطوة جاءت «متأخرة جداً» باعتبار أنها تمت بعد شهرين تقريباً من الموعد الذي كان متفقاً عليه بين الأسد والهاشم في حزيران.

والواقع أن سبب تردّد الجميّل في إرسال لائحة للمرشّحين لم يكن تشكيكه، المشار إليه آنفاً، بجوزف الهاشم وحسب، باعتبار أنه كان في مقدوره أن يكلّف شخصاً آخر بهذه المهمّة. لكن السبب الرئيسي الذي دفعه إلى هذا التردّد هو ما كان يطمح إليه من جهة، وما سمعه من جهة أخرى من مستشار الرئيس الفرنسي وصديقه فرنسوا دوغروسوڤر غداة قمة الجزائر.

---

(١) كان مديراً عاماً للأمن العام في عهد الجميّل.
(٢) كان رئيساً لجهاز الأمن القومي في الجيش اللبناني.

لكن الجميّل اكتشف بعد مرور شهرين على هذا اللقاء، وعلى هذه «البشارة» الفرنسية، أن دور فرنسا في الانتخابات الرئاسية اللبنانية أقلّ بكثير ممّا كان يتصوّر. لذلك عاد الجميّل ليقوم بمحاولة جديدة مع سورية ولكن عن طريق الولايات المتحدة الأميركية هذه المرّة، خصوصاً على أثر ترشيح سليمان فرنجية نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية وتعيين جلسة للانتخابات في ١٨ آب، التي عملت واشنطن والجميّل وسمير جعجع على تعطيلها، وكذلك ميشال عون.

وعلى الأثر تحرّك مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي إلى دمشق وبيروت في ١٣ أيلول لإيجاد مرشّح يحظى بموافقة سورية والقيادات المسيحية. وطلب سفير الولايات المتحدة في لبنان جون كيلي من الفاعليات المسيحية التوافق على لائحة من ثلاثة مرشحين أو أربعة ليعرضها مورفي على الرئيس السوري. وتمّ التفاهم بين الجميّل وجعجع على تزويد مورفي بلائحة تضم كلّاً من رينيه معوّض وميشال إده وبيار حلو، ثم أُضيف إليها اسم مانويل يونس بناء على طلب الجميّل. وفي صباح ١٨ أيلول ١٩٨٨ وصل مورفي إلى بيروت بعد محادثات طويلة مع الرئيس السوري دامت ١٥ ساعة، وقد حطّت المروحية التي كانت تقلّ مورفي في مقرّ السفارة الأميركية في عوكر حيث وافاه على الفور إيلي سالم للإطلاع منه على نتائج محادثاته مع الأسد، فأبلغه مورفي أن المحادثات كانت «مضنية» وأن الرئيس السوري أصرّ في الساعات الـ ١٤ الأولى على سليمان فرنجية، «أما في الساعة الأخيرة وبعد إصرار من جانبي أكّدت فيه أن واشنطن لا تقبل بفرنجية رئيساً للجمهورية طرح الرئيس السوري اسماً آخر هو مخايل ضاهر[1] لكنه لم يقبل بأي نقاش حوله أو بتسمية مرشحين آخرين». أمّا سالم فردّ على مورفي متسائلاً: «ألم نتفق على أن يتم اختيار اسم من الأسماء الأربعة التي سلمناكم إياها؟». لكن مورفي أجابه على الفور: «عفواً سيدي، لم أتوصّل إلى اتفاق معهم إلّا على هذا الاسم». وعلى

---

(١) نائب عكار.

الأثر أبلغ مورفي ومساعده ديڤيد نيوتن كلاً من الجميّل والبطريرك وعون وجعجع هذه النتيجة مطلقاً شعاره الشهير: «إما مخايل ضاهر وإما الفوضى».

وسادت المناطق «الشرقية» أجواء ذعر بعد إعلان كلٍّ من البطريرك الماروني وميشال عون وسمير جعجع رفضه هذه النتيجة التي اعتبرها كلّ منهم بمثابة «تعيين».

الفرصة الأخيرة

وتزايد خطر شغور مركز رئاسة الجمهورية إلى أن بدأ الجميّل يفكّر بالقيام بمحاولة أخيرة ليل ٢٠ أيلول، أي قبل ثلاثة أيام من انتهاء ولايته الدستورية، فاقترح على فريق عدله خطوة، سمّاها «الفرصة الأخيرة»، تتمثل بقيامه بزيارة إلى دمشق اعتقاداً منه بأنها قد تحفظ ماء وجهه. وفي صباح ٢١ أيلول توجّه غسان تويني[١] إلى منزل حسين الحسيني[٢] لدرس فرص نجاح هذه الزيارة، واتصل تويني بإيلي سالم الذي كان موجوداً في قصر بعبدا وقال له: «أنا موجود لدى شخصية مهمة وقد أبلغتني.. إذا صاحبنا بيروح عند الجيران.. عنّا ٣ دجاجات ممكن يبيضو».. فقاطعه سالم قائلاً: «البلاد على شفير الهاوية لا تحدثني بـ«الكود» (أي بالترميز)، تكلّم بـ«المشبرح». فأوضح تويني: «أنا عند الرئيس (حسين) الحسيني واتفقت معه على ما يلي:

١ ـ نوافق على مخايل ضاهر كرئيس للجمهورية شرط ألا يعتبر البرنامج السياسي الذي قدّمه إلى السوريين ورقة ملزمة لأحد بل ورقة من بين الأوراق المطروحة.

---

(١) وزير سابق وصاحب جريدة «النهار»، كان قريباً من الرئيس الجميّل.

(٢) رئيس مجلس النواب آنذاك.

٢ ـ تُمثّل القوّات اللبنانية التابعة لسمير جعجع في أول حكومة يشكّلها الرئيس العتيد لا «قوات إيلي حبيقة».

٣ ـ لا يعود (إيلي) حبيقة إلى المنطقة «الشرقية».

٤ ـ فور عودته من دمشق يُحضِر الرئيس الجميّل معه مخايل ضاهر إلى قصر بعبدا ويُجري الأخير مشاورات مع النواب والفاعليّات في المنطقة الشرقية بمافيها سمير جعجع، فإذا وافق هؤلاء على ضاهر كرئيس للجمهورية «يمشي الحال» وإذا لا، يعود ضاهر إلى بلدته (القبيّات) في المروحية العسكرية نفسها.

ما رأيك هل يوافق الرئيس الجميّل على ذلك؟».

سالم: «سأسأله».

وعلى الفور وضع سالم الجميّل في صورة الاقتراح الذي تبلّغه من تويني فرحّب الجميّل به وقال: «أبلغ غسان أنني موافق مبدئياً، فليأتِ مساء إلى القصر لنتشاور في الأمر».

ومساء عُقِد اجتماع بين سالم وتويني والجميّل وجرى خلاله اتصال هاتفي بعبد الحليم خدّام حيث تمّ التفاهم على عقد قمّة لبنانية ـ سورية في اليوم التالي. وفي صباح اليوم التالي حضر المعنيّون إلى القصر لكن الجميّل فاجأهم بالقول: «الأمور مش ماشيه».

سالم وتويني: «لماذا؟».

الجميّل: «اتصلت بجعجع لأضعه في الصورة لكنه أبلغني رفضه انتخاب ضاهر».

أما سالم وتويني فأقنعا الجميّل بضرورة زيارة دمشق ولقاء نظيره السوري حسب ما تمّ الاتفاق عليه بالأمس «ولو كانت الزيارة فاشلة سلفاً». وعلى الأثر توجّه الجميّل إلى دمشق يرافقه سالم وتويني، وعُقِدت القمة اللبنانية ـ السورية الأخيرة في عهد الجميّل بحضور الوفد المرافق. وسادت الدقائق العشر الأولى أجواء مزاح، فاقترح تويني أن ينسحب هو وسالم من الاجتماع «طالما أن الأجواء مريحة». ودامت الخلوة بين الرئيسين حوالى ثلاث ساعات قطعها

تويني مراراً ليبلغ الجميّل معلومات وردت من بيروت تُفيد بأن سمير جعجع التقى ميشال عون في اليرزة، وهي خطوة اعتبرها كلٌّ من الرئيسين أنها بمثابة «إنقلاب» على الجميّل. ومنذ تبلّغ الأخير هذه المعلومات بدا الوجوم على وجهه بينما شعر نظيره السوري بأن لا فائدة بعد هذه الخطوة من التوصّل إلى أي اتفاق مع الجميّل طالما أنه مهدّد بالفشل نتيجة التفاف عون وجعجع على الأخير.

وعلى أثر انتهاء القمّة عاد الجميّل والوفد المرافق بالمروحية العسكرية إلى لبنان وسعى سالم وتويني، خلال هذه الرحلة الجويّة، إلى معرفة ما دار في هذه القمّة من الجميّل، لكن الأخير كان يجيب على أسئلتهما بصوت منخفض ممّا منعهما من فهم كلمةٍ واحدة بسبب ارتفاع صوت محرّك المروحية.

ولم يكشف الجميّل ما دار في هذه القمّة حتى أمام البطريرك الماروني والنوّاب المسيحيّين الذين كانوا مجتمعين في بكركي أثناء انعقاد القمّة وطلب منهم الجميّل، في اتصال هاتفي أجراه ببكركي قبل وصوله إلى لبنان، انتظاره في الصرح إلى حين عودته.

وبالفعل توجّه الجميّل والوفد المرافق فور إقلاعه من دمشق إلى بكركي حيث عقد خلوة قصيرة مع البطريرك ثم اكتفى بإبلاغ النواب المجتمعين بأن أجواء القمّة «كانت إيجابية جداً، لكنها سرعان ما تعكّرت فور تبلّغنا نبأ لقاء عون وجعجع في اليرزة». بيد أنه أبلغ المجتمعين «أنّ الحلّ في جيبي»، بما معناه أنه أعدّ مرسوم تشكيل حكومة انتقالية كخطوة بديلة عن الانتخابات الرئاسية. وعلى الأثر شهدت المنطقة «الشرقية» حركة واسعة من الاتصالات بين قصر بعبدا والكرنتينا مقرّ قيادة «القوّات اللبنانية»، ودام الأخذ والردّ حتى اليوم التالي حيث فوجىء المعنيّون بأن الجميّل لم يكن متهيأً لتشكيل أية حكومة باستثناء رئيسها الذي اقترح أن يكون النائب بيار حلو[1]، لكن الأخير اعتذر عن عدم موافقته على تشكيل هذه الحكومة بعد مرور النصف الأول من

(١) نائب عاليه.

النهار من دون أية نتيجة وشعوره بأن الصيغة الوحيدة التي يمكن أن تنجح تقضي بتشكيل حكومة «جبهة لبنانية»، ولذلك اعتذر عن عدم تشكيل الحكومة وبدأت الحيرة تلفّ قصر بعبدا مع بدء اقتراب الساعة الثانية عشرة ليلاً موعد انتهاء الولاية الدستورية للجميّل. وتكثّفت الاتصالات بين هذه الشخصية وتلك وأبرزها بين رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون ورئيس الحكومة سليم الحصّ لكنها لم تنجح بكاملها، ووصل الجميع إلى حائط مسدود، فيما خيّم الغضب على وجه سمير جعجع الذي فوجىء بـ «استهتار» الجميّل الذي لم يكن قد أعدّ التشكيلة الحكومية كما كان يقول، وأكثر من ذلك أمضى معظم فترة ما بعد الظهر في إعداد خطابه الوداعي. وإزاء فشل كل المحاولات لتشكيل الحكومة الانتقالية اقترح داني شمعون تشكيلها برئاسة ميشال عون الذي اقترح بدوره أن تضمّ إليه أعضاء المجلس العسكري الذين ينتمون إلى كل الطوائف. واللافت للانتباه في الأمر كان موافقة الجميّل على اقتراح شمعون علماً أنه كان يُظهر عداءه لعون أمام الجميع وهو سعى إلى إقالته من منصب قيادة الجيش لكن محاولته باءت بالفشل بعد رفض سليم الحصّ التوقيع على مرسوم الإقالة، كما أن الجميّل رفض عشيّة تشكيل الحكومة الإنتقالية اقتراحاً من بعض النوّاب بتعيين عون وزيراً للدفاع في هذه الحكومة قائلاً: «لن أعيّنه حاجباً».

وبقيت علامة الاستفهام هذه من دون تفسير واضح حتى اليوم باستثناء جوابٍ وحيد أبلغه الجميّل، بعد انتهاء ولايته الدستورية، لجوزف الهاشم لدى سؤاله عن أسباب موافقته على تكليف عون رئاسة الحكومة بالقول: «عيّنت عون رئيساً للحكومة لأحول دون تسلّم القوات اللبنانية الأرض وبعبدا في آن».

حكومة انتخابات أم . .

إن تشكيل الحكومة العسكرية برئاسة ميشال عون في ليل ٢٢ ـ ٢٣ أيلول ١٩٨٨ وما أعقب هذه الخطوة من نتائج على المستوى الداخلي أبرزها قيام «حكومتين» و«جيشين»، وصولاً إلى خوض الجنرال «حرب التحرير» ضدّ سورية، شكّل السبب المباشر لوضع دستور جديد للبلاد سُمِّي «الطائف»، أما السبب الثاني الذي أدّى إلى وضع هذا الاتفاق فهو اختلال التوازن السياسي والعسكري بين المسيحيين والمسلمين، ذلك أنه على المستوى السياسي لم يكن هناك رئيس للجمهورية في مقدوره رفض أي إتفاق سياسي ممكن التوصّل إليه، كما جرت الحال مع رؤساء الجمهورية السابقين، فضلاً عن أن القوّة المسيحية الأبرز (عون) التي ناهضت الاتفاق واجهت معارضة مسيحية أكثر منها إسلامية. وعلى المستوى العسكري كانت دمشق تشكّل القوّة العسكرية الأهم في الساحة اللبنانية، وهو الأمر الذي دفع بالبطريرك الماروني والنواب المسيحيين وحزب الكتائب و«القوات اللبنانية» إلى القبول بالاتفاق الجديد بعدما سبق لمعظمهم أن رفضوا اتفاقات سابقة عندما كانت الظروف السياسية والعسكرية تختلف عن الظروف الأخيرة. لذلك وضعت القيادات المسيحية المذكورة كل ثقلها لإنجاح هذا الاتفاق، خصوصاً عندما شعروا أن موازين القوى لم تعد في مصلحتهم وأن وقوفهم إلى جانب الجنرال في معارضته لهذا الاتفاق قد يضعفهم ويضعف المسيحيين أكثر فأكثر ويزيد من هجرتهم إلى الخارج، علماً أن مشاريع الاتفاقات التي سبقت الطائف، وآخرها «الاتفاق الثلاثي»، كانت أفضل بالنسبة إلى المسيحيين من الأول، كما يقول أحد أبرز الذين شاركوا في وضعه ميشال المرّ، الذي يشير إلى جملة نقاط وردت في «الاتفاق الثلاثي» كانت عبارة عن «مكاسب» بالنسبة إلى المسيحيين «لم تعد متوافرة في الطائف»، وأبرزها ما يتعلّق بوضع جدول أعمال

جلسة مجلس الوزراء، وسلطة رئاسة الجمهورية على الجيش اللبناني، وإصدار مراسيم تشكيل الحكومة، ومدة ولاية رئيس المجلس النيابي والمهل المقترحة لإلغاء الطائفية السياسية. ويتبيّن من الفوارق القائمة حول هذه المواضيع بين «الاتفاق الثلاثي» واتفاق الطائف أن المسيحيين رفضوا القبول بالاتفاق الأول علماً أن «خسائره» بالنسبة إليهم كانت أقلّ من الأخير، وهو الأمر الذي أظهر للرأي العام المحلي والخارجي أن اتفاق الطائف شكّل «هزيمة» للمسيحيين و«انتصاراً» للمسلمين على الرغم من تحفّظ قيادات إسلامية على بعض ما ورد في هذا الاتفاق.

هذا الواقع المسيحي ولا سيما منه المتصل بالدرجة الأولى برفض عون إجراء إنتخابات رئاسية، وقيام «حكومتين» و«جيشين»، دفع الولايات المتحدة إلى الطلب من بعض الدول العربية القيام بتحرك من أجل إيجاد حلّ لهذه المعضلات كون الإدارة الأميركية كانت قد بدأت في ذلك الوقت، بالتحضير لعملية السلام في الشرق الأوسط على «نار خفيفة» ممّا زاد مخاوفها من إمكان إفساد «الستاتيكو» الذي كان قائماً في الساحة اللبنانية وما يمكن أن ينجم عن ذلك حيال عملية السلام. لذلك اتّخذ وزراء الخارجية العرب، الذين اجتمعوا في ١٢ كانون الثاني ١٩٨٩ في دورة عادية لدرس الأزمة اللبنانية، قراراً بتشكيل لجنة عربية سداسية برئاسة الكويت وعضوية كلّ من: الجزائر، تونس، الأردن، الإمارات العربية المتحدة وجامعة الدول العربية. وعقدت هذه اللجنة سلسلة لقاءات مع المسؤولين اللبنانيين: في الكويت حيث التقت عدداً من الرؤساء الروحيين وممثلين عن «الجبهة اللبنانية»، وفي دمشق حيث التقت ممثلين عن «الأحزاب الوطنية»، وفي تونس حيث اجتمعت بكلّ من ميشال عون وحسين الحسيني وسليم الحص، فضلاً عن رؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات السابقين. لكن مهمّة هذه اللجنة كانت استطلاعية أكثر منها تقريرية أو عملية، علماً أنها وضعت تصورًا خطياً سمّته «مشروع تصوّر أولي لبرنامج الإصلاحات في لبنان» لم تطلع سوى عدد قليل من الفاعليات التي التقتها على نصّه، وخصوصاً أعضاء «الجبهة اللبنانية» أثناء لقائها بهم في الكويت. ويروي جورج سعادة، الذي كان رئيساً لـ«الجبهة» آنذاك، أن اللجنة سلّمت أعضاء «الجبهة» نسخة عن «التصوّر» لمناقشته في اليوم التالي، «فسهرنا طيلة الليل نناقشه في ما بيننا إلى أن توصّلنا

إلى تصوّر بديـل أبلغنا اللجنـة في اليوم التـالي أنه تصـوّرنا المقتـرح، لكن رئيس اللجنة الشيخ صباح الأحمد الصباح اقترح قـراءة تصوّر اللجنـة وإبداء مـلاحظاتنـا عليه، فرويت لـه قصة القـديس شربـل عندمـا توجّـه إلى مزاره إنسـان «مكرسـح» وأعمى في الوقت نفسه بمعية زوجته التي طلبت إلى القديس شربـل شفاء زوجهـا من مصائبه، فسارع أحد الرهبان الـظرفاء إلى الـردّ على الزوجـة بالقـول: «أسهل للقديس شربـل أن يصنع إنسـاناً غيـره من أن يشفيه»؛ علمـاً أن أعضاء «الجبهـة» أجمعـوا، في ما بعد، على اعتبار تصـوّر اللجنة السـداسية بـأنه كـان «أفضـل» من الطائف بالنسبة إلى المسيحيين، «ذلك أن اللجنة كانت أكثـر تفهّماً لمـطالبنا، ولا سيّما منها ما يتعلّق بموضوع السيادة، من جهة، فضلاً عن أننا كمسيحيين كنا أكثر تفاهماً في ما بيننا وخصوصاً بين «الجبهة» والعماد عون حيث كان التوافق تاماً على كلّ المواضيـع عشيّة تـوجّهنا إلى الكـويت، أما في الـطائف فقد تغيّـرت اللجنة، وتغيّرنا نحن أيضاً، ما معناه أننا لم نعد متفاهمين في ما بيننا كمـا كان الحـال أثناء قيام اللجنة السداسية بمساعيها المذكورة».

مشروع اللجنة السداسية

في مـا يأتي النصّ الحـرفي لـ «التصوّر الأولي لبـرنامـج الإصـلاحـات في لبنان» الذي وضعته اللجنة السداسية، والذي يعتقد البعض أنه أحد المشاريع التي تمّت العودة إليها أثناء وضع نصّ الطائف في ما بعد:

«تصوّر أولي لبرنامج الاصلاحـات في لبنان»

انطلاقاً من الإيمان الراسخ بلبنان الواحد السيد المستقل.

وتأكيداً للعزم على إحراج لبنان من محنته الـطويلة القاسيـة، وتمكينه من استعـادة سيادته ووحدة سلامة أراضيه، وإزالة الأسباب المعطلة لمؤسساته الدستورية، ووضع حد لعوامل الفرقة والانقسام، وما جرت من مآسٍ وويلات على الوطن والمواطن.

وتجسيـداً لإرادة جميع اللبنـانيين في العيش المشترك في ظل مجتمع ديمقـراطي حر، تسوده العدالة والمساواة، وضمن أسرته العربية.

وحرصاً على إيجاد تسوية متكاملة تقوم على الوفـاق الوطني، وتعبـر عن آمال كـل اللبنانيين، وتأخذ بعين الاعتبار متـطلبات الاستقـرار، وتقوم على إقـرار المبادىء العـامة وانتخاب رئيس للجمهورية.

وتـأكيداً لمـا تعاهـد عليه جميـع الأطراف، فقـد تم قبـول المبـادىء والإجـراءات التالية:

أولاً: المبادىء الأساسية للوطن اللبناني

١ ـ هوية لبنان:

لبنـان وطن حـر سيـد مستقـل يجمـع الشعب اللبنـاني على أرضـه وفي حـدوده المنصـوص عليها في الـدستور اللبنـاني والمعترف بهـا دولياً، وهـو دولة عـربيـة، عضـو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية، وعضو عامل في الأمم المتحدة.

٢ ـ وحدة لبنان:

لبنان بلد واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، يرفض جميع مشاريع التقسيم والتجزئة.

٣ ـ النظام السياسي:

لبنان جمهورية ديمقراطية ذات نظام برلماني يقـوم على احترام الحـريات العـامة، ويعتنق مبـدأ الفصل بين السلطات وتـطبيق العـدالـة الاجتمـاعيـة والمسـاواة بين جميـع المواطنين.

٤ ـ النظام الاقتصادي:

يؤمن لبنـان بالـنظام الاقتصادي الحـر مـع التـأكيـد على دور الـدولـة في التنـظيم والمراقبة وعلى ضرورة اعتماد التخطيط الإنمائي الشـامل لإعمـار لبنان وتـطوير قـدراته الإنتاجية وتعزيز بنيته الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: مبادىء وخطوات الإصلاح الدستوري

١ ـ إلغاء الطائفية السياسية:

يؤمن الجميع بأن الطائفية السياسية مسؤولة عن محنة لبنان، وأنه للخروج من هذه

المحنة يصبح إلغاء الطائفية السياسية هدفاً وطنياً على أن يتم ذلك على مراحل وبشكل تدريجي بحيث يكون لبنان في المستقبل **وطناً واحداً لشعب واحد «مؤسسات وأفراد»** لا فرق بين مواطن ومواطن.

ويتم ذلك على مرحلتين، تبدأ المرحلة الأولى بإلغاء الطائفية السياسية في شغل الوظائف العامة. ثم تبدأ في المرحلة الثانية بإلغاء الطائفية السياسية على مستوى المؤسسات الدستورية للدولة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يمكن أن تشكل لجنة وطنية من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وعدد كاف من أعضاء مجلس النواب تتولى مهمة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق إلغاء الطائفية السياسية والتي من بينها:

١ ـ توحيد كتب التربية الوطنية والتاريخ.

٢ ـ وضع سياسة إعلامية لكل وسائل الإعلام تساعد في تحقيق الانصهار الوطني.

٣ ـ إلغاء ذكر المذهب على تذكرة الهوية.

٤ ـ عدم تخصيص وظائف معينة لطائفة معينة.

٢ ـ خطوات الإصلاح الدستوري:

انطلاقاً من الواقع الحالي سيعمل الجميع في ظل الأسس الدستورية التي يتضمنها الدستور النهائي بما يحقق الأمن والسلام للمجتمع ويمهد الطريق للإصلاحات الدستورية لتطوير الديمقراطية وإدخال التعديلات الدستورية التالية:

البند الأول: في السلطة الإجرائية

أولاً: رئاسة الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو رأس الدولة ورمز لوحدة أرضها والمسؤول الأول عن احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان، ويمارس سلطاته وفقاً للنصوص الدستورية، ويتحمل تبعة ممارسة سلطاته وفقاً لاختصاصاته الواردة في الدستور.

١ ـ انتخاب الرئيس:

ينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين في الدورة الأولى وأكثرية

الـ ٥٥ في المساية من العدد القانوني لمجلس النواب في الدورات التي تلي الدورة الأولى.

٢ ـ إختصاصات الرئيس:

تكون إختصاصات رئيس الجمهورية على النحو التالي:

أ ـ يعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للجيش، ورئيس مجلس الدفاع الأعلى والجيش مرتبط إدارياً بوزير الدفاع وخاضع لسلطة مجلس الوزراء.

ب ـ يوقع رئيس الجمهورية المراسيم والقوانين ويصدرها ويحيل مشاريع القوانين ضمن المهل المحددة بعد تبنيها من قبل رئيس الوزراء والوزير المختص.

جـ ـ يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة بعد مشاورات برلمانية ملزمة ويصدر قراراً بقبول إستقالة الحكومة. أما بالنسبة إلى قبول استقالة أي من الوزراء فيصدر المرسوم بعد موافقة رئيس الوزراء.

ثانياً: رئيس الوزراء:

١ ـ تعيين رئيس الوزراء:

يعين رئيس الجمهورية رئيساً للوزراء وفقاً لما سبق بيانه.

٢ ـ صلاحيات رئيس مجلس الوزراء:

يتولى رئيس الوزراء الصلاحيات التالية:

أ ـ يرأس مجلس الوزراء.

ب ـ يوقع المراسيم ومشاريع القوانين مع رئيس الجمهورية.

جـ ـ يشرف على تنفيذ قرارات مجلس الوزراء ويتابع أعمال الوزارات والإدارات.

ثالثاً: مجلس الوزراء:

١ ـ تشكيل المجلس:

يتم تشكيل مجلس الوزراء وفقاً للإجراءات الآتية:

أ ـ يجري رئيس الحكومة المكلف استشارات برلمانية يتم على ضوئها ترشيح الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يصدر مرسوم تشكيل الحكومة.
وفي حالة عدم موافقة رئيس الجمهورية على قائمة الأسماء المقترحة للوزارة يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف هذه القائمة على مجلس النواب فإذا حصلت على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس وجب على رئيس الجمهورية التوقيع على مرسوم تشكيل الوزارة أما إذا لم تحصل القائمة على هذه الأغلبية اعتبر رئيس مجلس الوزراء المكلف معتذراً ويجوز لرئيس الجمهورية إعادة تكليفه بتشكيل حكومة جديدة وفقاً للإجراءات السابقة.

ب ـ على الحكومة أن تقدم استقالتها بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية أو بعد إجراء انتخابات نيابية جديدة.

جـ ـ يراعى في تشكيل مجلس الوزراء التمثيل العادل والمتوازن للشعب اللبناني.

٢ ـ إختصاصات مجلس الوزراء:

يمارس مجلس الوزراء الاختصاصات الآتية:

أ ـ رسم السياسة العامة للدولة داخلياً وخارجياً في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمادية والإنمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات.

ب ـ وضع اقتراح مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة.

جـ ـ الإشراف على تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها.

د ـ توجيه أعمال الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة والتنسيق فيما بينها.

٣ ـ العلاقة بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء:

تحدد مهلة ثلاثين يوماً لتوقيع مشاريع المراسيم ومراسيم إحالة القوانين المقررة في مجلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية أو ردها خلال هذه المدة مع بيان أسباب الرد. وعند انقضاء المهلة دون توقيت أو رد مسبب يصبح المرسوم نافذاً. أما إذا رده فيعرض على مجلس الوزراء مجدداً. وإن أصرّ مجلس الوزراء على قراره مرة ثانية فعلى رئيس الجمهورية توقيع المرسوم.

البند الثاني: في السلطة التشريعية:

١ ـ يعتمد مبدأ انتخاب أعضاء مجلس النواب على أساس قانون انتخاب جديد يحقق صحة التمثيل الشعبي عدالته في إطار المناصفة.

٢ ـ يرفع عدد النواب إلى (   ) تحقيقاً لتمثيل أوسع للشعب اللبناني يضمن حسن أداء العمل البرلماني.

٣ ـ ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء مكتب المجلس لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

البند الثالث: في السلطة القضائية:

١ ـ تتخذ الاجراءات الضرورية لتحقيق مبدأ استقلال السلطة القضائية.

٢ ـ تنشأ محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين واللوائح والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣ ـ تنشأ محكمة عليا لمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء عما يقع منهم من مخالفات للدستور أو القوانين أثناء توليهم مناصبهم.

البند الرابع: في اللامركزية الإدارية:

إعادة النظر في التنظيم الإداري لتعزيز اللامركزية الإدارية وفق المبادىء الآتية:

١ ـ زيادة إعادة توزيع المحافظات بشكل يؤمن مصالح المواطن.

٢ ـ تعزيز المجالس البلدية ومجالس المحافظات وتوسيع صلاحياتها المالية والإدارية والتنظيمية والإنمائية.

٣ ـ اعتماد التمثيل الشعبي في تشكيل مجالس المحافظات بغية تحقيق مشاركة أفضل للمواطنين.

البند الخامس: في السياسة الدفاعية والأمنية:

١ ـ يكون الجيش مسؤولاً عن أمن الوطن والدولة وحماية الحدود بعيداً عن الصراعات الداخلية والسياسية وتكون قوى الأمن الداخلي مسؤولة عن حفظ النظام وأمن المواطن ويعاونها الجيش في مواجهة الأحداث الأمنية الكبيرة.

٢ ـ تعزيز الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام عدة وعدداً مع إعادة تنظيم أجهزتها المركزية ومزاياها الإقليمية وجعلها أكثر فعالية.

٢ ـ تحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بهذه المؤسسات.

البند السادس: في السياسة الاقتصادية والاجتماعية:

ـ وضع خطط إنمائية وإعمارية شاملة لكل لبنان وبالأخص للمناطق التي تأثرت بالحرب والتي تشكو الحرمان مع ما يستتبع ذلك من إيجاد الإدارات والمؤسسات المركزية والإقليمية اللازمة.

ـ إنشاء مجلس إقتصادي اجتماعي تتمثل فيه الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية ويساهم في رسم الخطة الإنمائية للدولة ومتابعة تنفيذها.

البند السابع: في السياسة التربوية:

إجراء إصلاحات في النظام التعليمي بما يضمن وبما يؤدي إلى إلغاء الشعور الطائفي.

ثالثاً: التزامات لبنان الدولية

العمل على تطبيق القرارات الدولية، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٤٢٥ و ٤٢٦ لعام ١٩٧٨ وقراريه ٥٠٨ و ٥٠٩ لعام ١٩٨٢ والقاضية بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود الدولية دون قيد أو شرط وتأمين الدعم العربي والدولي لهذا الغرض.

علاقات لبنان الخارجية بالدول العربية

التأكيد على أن لبنان يرتبط مع كل الدول العربية بعلاقات أخوة وتضامن وتجمعه مع سوريا في هذا الإطار علاقات جوار مميزة ومصالح مشتركة تقوم على مبادىء السيادة والاستقلال والاحترام المتبادل.

تتخذ الحكومة اللبنانية المنبثقة عن الوفاق الوطني الإجراءات التي تراها صالحة لممارسة سيادتها الكاملة على الأراضي اللبنانية ويقع التشاور بين الحكومتين اللبنانية والسورية حول جدول زمني لإنهاء مهمة القوات السورية الشقيقة.

اللجنة الثلاثية

لكن هذا التصوّر من جهة، والتحرّك الذي تابعته اللجنة السداسية، من جهة أخرى، لم يرتَحْ إليهما الجانب السوري عندما رأى أن تحرّك السداسية لا يفي بالغرض باعتبار أنه يوازي بين جميع الفرقاء ولا يميّز بين من هو شرعيّ وبين من هو غير شرعيّ، وهو الأمر الذي ساهم في بقاء لبنان على حال الإنقسام، وفي بقاء «حكومتين» من دون أن تُحدّد مسألة من هو المرجع الصالح والشرعي القادر على توحيد لبنان ومؤسساته. وما عزّز هذا الانطباع السوري اقتناع دمشق بأن اللجنة السداسية تقف طرفاً إلى جانب ميشال عون في النزاع القائم وتؤيّد طروحاته ولا سيّما منها ما يتعلّق بالوجود السوري في لبنان، وهو ما برز فور عودة عون من تونس حيث التقى أعضاء اللجنة السداسية عندما بدأ يعدّ العدّة لخوض «حرب التحرير» ضدّ سورية التي أعلنها في ١٤ آذار ١٩٨٩.

وبدا واضحاً أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تشجّع اللجنة السداسية على المضي قدماً في اتجاه العمل على تحجيم الدور السوري في لبنان عن طريق تحديد برنامج زمني معيّن لانسحاب القوّات السورية منه، على أن يبلغ هذا السعي أهدافه بالوسائل الدبلوماسية والسلمية بما يتلاءم مع حال «الستاتيكو» التي كانت قائمة في المنطقة، في ذلك الوقت، بانتظار نضوج الظروف السياسية لحلّ قضية الشرق الأوسط من خلال عقد مؤتمر سلام بين الدول العربية وإسرائيل. لكن عون بالغ في تفسير قراءته للموقفين الأميركي والعربي فذهب بعيداً في تفسيرهما عندما أعلن «حرب التحرير»، ممّا أخلّ بـ«الستاتيكو» القائم وأقلق الولايات المتحدة من نتائج هذه الخطوة وانعكاساتها على التحضيرات الجارية لعملية السلام. وسعت واشنطن إلى تفعيل التحرك العربي عن طريق تشكيل اللجنة الثلاثية، في القمّة العربية التي انعقدت في ٢٣ أيار ١٩٨٩ في الدار البيضاء، قوامها: العاهل المغربي الملك الحسن الثاني والعاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وحاولت في المقابل التخفيف من حدّة خطوة عون «التحريرية» ساعية إلى إقناعه بالإفادة من التحرك العربي الدبلوماسي خلال أكثر من لقاء عقده معه السفير الأميركي في لبنان آنذاك جون مكارثي، لكن عون لم يقبل بهذه النصائح على الرغم مَن تحميل اللجنة الثلاثية سورية مسؤولية «وصول اللجنة إلى طريق مسدود» في بيان أذاعته في أول

آب ١٩٨٩، حيث أعلنت عن وقف مهمّتها بشأن لبنان، أما واشنطن فطلبت مجدّداً من اللجنة العربية استئناف تحرّكها وتليين موقفها من دمشق بعدما لمست أن عون لن يتراجع عن موقفه لا بل صعّده حيال واشنطن نفسها عن طريق جملة خطوات أبرزها التظاهرات التي نظّمها مؤيّدوه أمام السفارة الأميركية في عوكر، ممّا اضطّر السفير الأميركي وطاقم السفارة إلى مغادرتها، فضلاً عن أن الولايات المتّحدة أدركت أن من الصعوبة بمكان التوصّل إلى حلّ في لبنان من دون موافقة سورية، لذلك أعلنت اللجنة الثلاثية في ١٥ أيلول معاودة تحرّكها وتبنّت في بيانها الإقتراح السوري بشأن العلاقات اللبنانية ـ السورية، مستبعدة أي إشراف عربي على هذه العلاقات كما كان الحال في منظورها الأول لحلّ الأزمة اللبنانية، وحدّدت مهلة سنتين لإعادة إنتشار القوات السورية في البقاع لكنها ربطت سريان هذه المهلة بالشروط السورية المتمثّلة بانتخاب رئيس وتشكيل حكومة اتحاد وطني وإقرار الإصلاحات دستورياً. كما أعلنت في بيانها خطّة من سبع نقاط أهمّها دعوة النوّاب إلى الاجتماع في ٣٠ أيلول لمناقشة «وثيقة الوفاق الوطني».

آباء الطائف

لم تكن «وثيقة الوفاق الوطني» التي وزعتها اللجنة العربية على النواب اللبنانيين في الطائف وليدة اللجنة وحدها ولا وليدة اللجنة السداسية ولا الولايات المتحدة الأميركية أو سورية، ولا هي سقطت من السماء أو تمّ إعدادها عن طريق أجهزة مخابرات كما أعلن البعض، بل أن هذه الوثيقة، مثلها مثل أي مشروع سياسي آخر، وُلِدت نتيجة سلسلة طويلة من الصياغات والأفكار والمشاريع التي وضعتها شخصيات لبنانية قبل أن تحظى بموافقة عدد من الفاعليات المحلية المعنية وجهات خارجية أبرزها واشنطن ودمشق. فجاءت صياغة النصّ لبنانية، لكنها أخذت في الاعتبار بعض الاعتبارات السورية تارة والأميركية تارة أخرى. واضطلعت اللجنة العربية، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، بدور الوسيط في ما بين الجانبين. لذلك يمكن القول أن وثيقة الطائف هي من إنتاج محلّي ولكنه «مطعّم» باعتبارات أميركية وسورية.

والواقع أن وثيقة الطائف ضربت جذورها في مشاريع ووثائق وبرامج عدة من المبادىء الـ ١٤ الوفاقية حتى «أوراق غلاسبي» العام ١٩٨٨ مروراً بالوثيقة

الدستورية ومقرّرات جنيف ولوزان والبيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي والاتفاق الثلاثي، فضلاً عن مشاريع أخرى بقيت طيّ الكتمان أبرزها ورقة أعدّها حسين الحسيني في العامين ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ وأخرى وضعها الأخير مع سليم الحصّ في نهاية العام ١٩٨٨ نشرها الحصّ في كتابه «عهد القرار والهوى».

والمفارقة الأهم في وثيقة الطائف أن نصوصها الأولى لم توضَع على أساس أنها ستقرّ في مدينة الطائف أو من قبل مجلس النواب، بل هي وُضِعت لهدفٍ آخر عنوانه انتخابات رئاسة الجمهورية التي كان من المفترض أن تتمّ فور انتهاء ولاية أمين الجميّل الدستورية، حيث بدا واضحاً أن من الصعوبة بمكان انتخاب رئيس جديد للجمهورية لا يحمل مشروعاً معيناً للإصلاح، وهو الأمر الذي دفع بكثير من المرشحين لهذا المنصب إلى إعداد مشاريع إصلاحية معيّنة أبرزهم مخايل ضاهر، فيما عمل مسؤولون آخرون وشخصيات مهتمّة بالشأن اللبناني على إعداد مشاريع مشابهة لتكون بمثابة دليل للرئيس العتيد وأبرزهم حسين الحسيني ورفيق الحريري.

ففي نهاية العام ١٩٨٧، ومع بدء المعركة الرئاسية، التي افتُتِحت باكراً بسبب ظروف عدّة أبرزها احتقان الوضع الداخلي، بدأ التحضير لمواجهة هذا الاستحقاق عن طريق قوى عدّة تحت عنوان كيفية الخروج من حال الحرب وانتخاب رئيس يمثّل أملاً بالخروج من هذا الواقع، وسط تحرك نقابي وثقافي قادته قوى متضررة من الحرب أبرزها الاتحاد العمالي العام وهيئات ثقافية ونقابية أخرى ساهمت في تنفيذ أكثر من إضراب سلمي موجّه ضدّ «قوى الحرب»، وتوّج هذا التحرك بالمبادرة التي قام بها أعضاء ينتمون إلى هذه الهيئات عندما حاولوا إلغاء خطوط التماس في محلة المتحف حيث تعرّض يومها أحد الداعين لهذه المبادرة الدكتور عصام خليفة للضرب والاعتقال من القوى العسكرية التي كانت متمركزة في تلك المحلّة.

أما سياسياً فقد بذلت جهود وجرت اتصالات تمهيداً لمواجهة الاستحقاق الرئاسي على خطّين متوازيين لا علاقة ببعضهما البعض، الأول قاده علناً حسين الحسيني، والثاني قاده بشكل غير علني، رفيق الحريري، حيث بدأ كلٌّ من الإثنين سلسلة إتصالات ونقاشات مع عدد من المسؤولين والمعنيين توصلاً إلى

مشروع حلّ يتعلّق بالاستحقاق الرئاسي وبالوضع السياسي الداخلي في آن. وقد تميّز التحرك الأول عن الأخير بتركيزه على الجانب الداخلي من الأزمة، فيما نظر الثاني إلى هذه الأزمة من الزاويتين الداخلية والخارجية معاً، وهو ما ساعد المشروع الذي وضعه الحريري إلى النفاذ في ما بعد إلى اللجنة العربية الثلاثية لتبنّيه بعد إدخال بعض التعديلات عليه. من هنا يعتبر المطلعون على التحضيرات التي رافقت ولادة اتفاق الطائف أن الحريري هو عرّاب هذا الاتفاق، أما الحسيني فكان بمثابة القابلة القانونية لهذا الاتفاق، وهو ما تثبته الوثائق والمسودّات التي وضعها كلّ من الإثنين قبل ولادة «وثيقة الوفاق الوطني»، مع الإشارة إلى أن مشروع الحريري تضمّن أجزاء كبيرة وأفكاراً عدة من الورقة التي كان أعدّها الحسيني باعتبار أن الاتصالات بين الاثنين لم تنقطع طيلة الفترة التي جرى فيها التحضير لإعداد مشروع سياسي معيّن.

ورقة الحسيني

الاتصالات التي أجراها الحسيني منذ العام ١٩٨٧ واللقاءات التي عقدها مع بعض النواب والمفكرين تركّزت في المرحلة الأولى على وضع ثوابت ومسلّمات تنطلق منها مسألة الحلّ للأزمة اللبنانية، وتشكّل دليلاً سياسياً لأي رئيس عتيد، وأبرز الثوابت التي انطلق منها الحسيني مقولة «العيش المشترك»، وهو يعتبر من أول الذين أدخلوا هذه المقولة إلى القاموس السياسي اللبناني. وقد ركّز الحسيني في اتصالاته على دور رئيسي لمجلس النواب حيث اعتبر أن هذه المؤسسة هي الوحيدة التي بقيت بعيدة عن الصراعات والانقسامات، فضلاً عن أنها الوحيدة المؤهّلة دستورياً لـ«إنجاب» الرئيس العتيد. وقد شدّد الحسيني في نقاشاته مع بعض المعنيين على فكرة رئيسية في مجال الإصلاح، لم يُؤخذ بها في ما بعد في وثيقة الطائف، وتقضي بإنشاء مجلسين للنواب، الأول مناصفة بين المسيحيين والمسلمين كما تمّ إقراره في الطائف، والثاني «مجلس وطني محرّر من القيد الطائفي» يتمّ من خلاله اختبار مسألة إلغاء الطائفية السياسية، وتكون صلاحياته محدودة يُصار لاحقاً إلى توسيعها في حال نجاح الاختبار المذكور. ووضع الحسيني أكثر من ورقة إصلاحية نتيجة سلسلة لقاءات عقدها مع نواب وسياسيين وفاعليات ثقافية من بينها شقيقه طلال وأحمد عبد اللطيف بيضون

وسمير حميد فرنجية. ومن أبرز النصوص التي أعدّها في العام ١٩٨٧ ورقة أطلق عليها اسم «المبادىء الأساسية اللبنانية» - تضمّنت مصطلحات وعبارات وردت في ما بعد في مقدمة وثيقة الوفاق الوطني - كان الحسيني ينوي إعلانها من مجلس النواب، وهي الآتي نصّها:

المبادىء الأساسية اللبنانية

«انطلاقاً من حقيقة الأخطار التي تهدد لبنان ومصير اللبنانيين، وانطلاقاً من الواجب الوطني والدستوري، واجب الحفاظ على لبنان وطناً واحداً موحداً نهائياً لجميع أبنائه، عربيّ الانتماء والهوية، سيداً حرّاً مستقلاً، بحدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دوليّاً، وانطلاقاً من واجب إظهار وتحقيق الإرادة الوطنية، وهي إرادة خلاص من المحنة والانقسام والاحتلال، وهي قبل ذلك إرادة خلاص من أسباب المحنة والانقسام والاحتلال، واستجابة لما يجسّد هذه الإرادة من أعمال المقاومة للاحتلال والرفض للاستبداد والإرهاب، وتقديراً لما تنطوي عليه من اتجاه وطني توحيدي لمجابهة خطر الزوال إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، بالانتقال بلبنان واللبنانيين من حالة التمرّد والفوضى إلى حالة الحريّة والنظام، ومن حالة الخوف إلى حالة الشعور بالأمان، ومن الانقسام والانغلاق وحكم الميليشيات إلى الوحدة والانفتاح وسيادة القانون، ومن الحرمان والتهجير والتشريد إلى الاستقرار والعمل المنتج والعيش الكريم، ومن التسلّط والفساد وتوزيع الحصص إلى الحكم والإدارة والتكافل والتضامن، ومن الخراب والدمار إلى الإنماء والإعمار.

يعلن المجلس النيابي، في خطوة أولى، المبادىء الأساسية التالية:

أولاً: ميثاق العيش المشترك والشرعيّة

ميثاق العيش المشترك ميثاق مقدّس لا شرعية لأي سلطة تناقضه، وكل عمل يرمي إلى نقضه يشكّل خيانة عظمى.

ثانياً: مسلّمات العيش المشترك ومعنى لبنان

مسلّمات العيش المشترك في المجتمع اللبناني الواحد، أربعة مسلّمات تشكل

معنى لبنان: أولها الحرية، وثانيها المساواة، وثالثها العيش الكريم، ورابعها التكافل والتضامن، وذلك في إطار الدولة الواحدة وبالولاء التام للوطن الواحد.

ثالثاً: الإنتماء والوحدة والاستقلال

اللبنانيون شعب واحد، ولاؤهم التام للوطن، ولبنان الواحد الموحّد دولة عربية مستقلة.

رابعاً: الأرض والشعب

أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، وكما أن على كل لبناني واجب صيانة كل جزء منها، والحفاظ على طبيعتها، والدفاع عن حدودها في إطار السيادة اللبنانية، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون. فلا فرز للأرض ولا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان.

خامساً: الحرية والمقاومة

مقاومة الاحتلال حق لكل لبناني وواجب عليه، يقوم به بشتّى الأشكال المؤدية إلى تحرير الأرض والإنسان، وهي دفاع عن الحرية الراسخة في تراث اللبنانيين، وممارسة لتلك الحريّة، أما التعاون مع الاحتلال فذلّ وخيانة للوطن. فلا كرامة مع الاحتلال ولا حريّة من دون تحرير.

سادساً: الكيان والدولة

لا كيان للبنانيين إلا في إطار جمهورية شاملة لكل المناطق والفئات، ولا حقوق لهم ولا ضمانات لحريّاتهم إلا في ظل دولة مدنية قادرة عادلة.

سابعاً: الدولة المدنية

الدولة المدنية هي الدولة التي تتجاوب مع حقيقة انتماءات اللبنانيين الروحية، فلا تعتبر المواطن مجرد منتج أو مستهلك، بل وجوداً روحياً أصيلاً، فتوفر له شروط التفتح بلا تمييز أو إكراه، وهي الدولة التي تعمل على تحقيق إرادة اللبنانيين الأكيدة في الانفتاح والتقدم، فتوفر لهم شروط العيش الحرّ الكريم. دولة مدنية غير علمانية أو دينية أو طائفية.

ثامناً: الطائفية وتجاوزها

إن الطائفية التي يأبى أي لبناني أن يكون موصوفاً بها لكونها إفقاراً للروح وإلغاء للمواطن وانغلاقاً على التمدن، ومصدر استغلال داخلي وخارجي، وأساس تمييز وتناحر دائم، لا يمكن تجاوزها تجاوباً مع طموح اللبنانيين ودروس تجاربهم، وحاجات بقائهم، ما دامت أساساً يبنى عليه، فلا بد من أجل ذلك من اعتبارها حداً سلبياً يتلاشى كلّما عمل اللبنانيون وفقاً لمبادىء العدل والاعتدال، وانطلاقاً من مسلّمات العيش المشترك.

تاسعاً: النظام السياسي والإصلاح

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على مبدأ فصل السلطات وتوازنها، وعلى ضمان الحريّات العامة وتعزيزها، وعلى مبادىء العدل والمساواة. وأن أي إصلاح منشود لهذا النظام، في صيغة تطبيقه، ينبغي أن يراعي صحة وتوازن وفعالية التمثيل السياسي لجميع اللبنانيين بمختلف فئاتهم وأجيالهم. كما ينبغي أن يضمن خضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون ويؤمن توافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلّمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور.

عاشراً: النظام الاقتصادي والسياسة الاجتماعية

النظام الاقتصادي المناسب لعيش اللبنانيين وموارد بلادهم، هو النظام الاقتصادي الحرّ، الذي يعتمد الإنماء الاقتصادي والاجتماعي تخطيطاً ونهجاً وتوجهاً في تطوير طاقات المجتمع الإنتاجية والإنسانية، وهو النظام القائم على وحدة لبنان واستقراره الأمني والسياسي والاجتماعي واستقلاله، وانتمائه إلى محيطه العربي.

حادي عشر: النظام الإداري ووحدة البلاد

للبنانيين من خلال مؤسساتهم الشرعيّة أن يختاروا النظام الإداري الذي يلائم حاجاتهم، ويؤمن لهم أوسع المشاركة في الحكم والإدارة، وذلك من ضمن الحفاظ على وحدة البلاد أرضاً وشعباً، وعلى قوّة الحكم المركزي سلطة وإدارة، وهو النظام

الذي اصطلح اللبنانيون على تسميته باللامركزية الإدارية. فلا فرز ولا تقسيم ولا تقاسم ولا ارتهان.

ثاني عشر: السياسة الخارجية

إن أية علاقة بين الدولة اللبنانية وأية دولة شقيقة أو صديقة، إنما تقوم على أساس الحقائق الثابتة في وجود لبنان، وسيادته واستقلاله، ووحدة شعبه، وعلى اعتبار المصالح والأهداف المشتركة، فلبنان عضو عامل في جامعة الدول العربية، يسعى إلى تحقيق التضامن العربي، ويأخذ بمبادىء العمل العربي المشترك. كما أنه عضو عامل في هيئة الأمم المتحدة، ومنظماتها الدولية، يقيم سياسته مع أعضائها على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعلى احترام المعاهدات والمواثيق الدولية.

ثالث عشر: لبنان وسورية

إن العلاقة التي تربط لبنان بسورية هي علاقة تاريخية خاصة متبادلة، تفترض قيام تعاون وثيق بين البلدين في إطار احترام متبادل لسيادة واستقلال كل منهما وبالتالي تنسيق العمل المشترك بينهما، فلا يمكن إغفال ما لسورية من دور أخويّ بين لبنان تؤدّيه في الشدة والرخاء، كما لا تغفل سورية ما للبنان من دور أخويّ نحو سورية يؤديه في الحالين.

رابع عشر: لبنان وإسرائيل

إن موقف لبنان من إسرائيل ينطلق من الموقف العربي العام، ومن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وقبل ذلك ينطلق من حقيقة أطماع إسرائيل المباشرة بأرض لبنان ومياهه، ومن مخططاتها لضرب الصيغة اللبنانية القائمة على التسامح والعيش المشترك، وهي صيغة تناقض طبيعة الكيان الاسرائيلي المبني على العنصرية الدينية. لذلك فإن الموقف اللبناني يفرض تحرير الأرض اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي ويتنافى مع أي شكل من أشكال التعاون أو التعامل مع العدو الإسرائيلي المحتل.

* * *

إن مواجهة الأخطار التي تهدد لبنان ومصير اللبنانيين والتي لا يمكن أن تتم إلا على أساس المبادىء المبيّنة أعلاه، ومن خلال المؤسسات الشرعية الوطنية، لا يمكن أن تكون أمراً واقعاً يؤدي إلى الخلاص من المحنة الشاملة التي تمسّ الأرض بالاحتلال، والشعب بالانقسام، والمؤسسات بالانهيار، إلا بوجود جيش لبناني موحّد، يأتمر بأوامر شرعية شاملة يعترف بها الجميع. فلا كيان بلا دولة ولا دولة بلا سيادة ولا سيادة بلا جيش وطني موحد، قادر مجهز كامل التجهيز، يفرض بسط السيادة الوطنية على كامل الأراضي اللبنانية، ويمكن الدولة بكامل مؤسساتها الدستورية وسلطاتها العامة من إزالة آثار الاحتلال وإنهاء حكم الميليشيات بكل صوره ونتائجه، ويجعلها قادرة على فرض سيادة القانون.

لذلك، فإن المجلس النيابي الذي سيعمل على تجسيد هذه المبادىء الأساسية، بالأعمال التشريعية المناسبة، يطلب إلى السلطة التنفيذية العمل الجدّي السريع في هذا الاتجاه، قياماً منها بواجبها الدستوري، كما يتوجه إلى جميع اللبنانيين ويدعوهم إلى مساندة مؤسساتهم الشرعية، لأنها طريقهم الوحيد إلى الخلاص، انها محنة الجميع والخلاص لن يكون إلا خلاص الجميع، خلاص الوطن».

مجلس نواب
مجلس وطني

أما الورقة الأهمّ التي أعدّها الحسيني، والتي تقترب إلى حدّ بعيد من وثيقة الطائف ولا سيّما في مقدمتها، فهي الورقة التي ناقشها مع البطريرك الماروني في روما ومن ثمّ في لقائه الثاني معه في مقرّ البطريركية الصيفي في الديمان، حيث سجّل ملاحظات البطريرك عليها لينقلها إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في محاولة لتقريب وجهات النظر حولها. وقد ركزت هذه الورقة على الجانب الداخلي من الأزمة اللبنانية والمتعلق بالإصلاحات السياسية، ننشر هنا أبرز فصولها المتعلّق بإنشاء مجلسين للنواب:

أ ـ مجلس النواب:

هو أساس السلطات ومصدرها.

من أجل تعزيز قدرته على ممارسة دوره التشريعي وعلى تأمين الرقابة على السلطة التنفيذية تجرى التعديلات الآتية:

اعتماد مبدأ فصل النيابة عن الوزارة.
وضع قانون انتخاب جديد يؤمن أوسع وأفضل تمثيل مع اعتماد المحافظة دائرة انتخابية للتعبير الصحيح عن إرادة العيش المشترك. ولجميع المواطنين رجالاً ونساء حق الانتخاب عند إكمالهم سن الثامنة عشرة ووفق الشروط التي يحددها الدستور.

- توزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، رفع عدد النواب إلى ١٠٨.
- تُملأ المراكز الشاغرة حالياً والمستحدثة بالترشيح من قبل الحكومة وبموافقة المجلس النيابي الحالي بالغالبية المطلقة وذلك لمرة واحدة فقط.
- انتخاب رئيس المجلس وأعضاء مكتبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

ب ـ مجلس وطني:

هو مجلس منتخب محرر من القيد الطائفي يقوم على أساس:

- لبنان دائرة إنتخابية واحدة.
- اعتماد التمثيل النسبي.
- عدد أعضائه نصف عدد أعضاء المجلس النيابي.
- مدّته مدة المجلس النيابي.
- يشكل أعضاؤه لجاناً بعدد لجان المجلس النيابي.
- يشكل رؤساء اللجان مكتباً يدير أعمال المجلس بالتعاون مع رئيسه.
- لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس النيابي وعضوية المجلس الوطني.
- يحق لرئيس الجمهورية حل المجلس الوطني والدعوة إلى انتخاب مجلس وطني جديد بعد موافقة المجلس النيابي.

صلاحيات المجلس الوطني:

- التصويت على لائحة المرشحين لرئاسة الجمهورية.
- التصديق على التعيينات الخاصة بموظفي الفئة الأولى.
- الموافقة على إقالة الحكومة.
- الموافقة على حل المجلس النيابي.
- الموافقة على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية التي تتعلق بوحدة لبنان واستقلاله بعد اعتبارها كذلك من قبل ثلثي أعضائه، وفي حال عدم الموافقة تعتبر هذه الأعمال لاغية.
- مراقبة أعمال السلطة التنفيذية والإدارة العامة ونشر التقارير والتوصيات المتعلقة بهذه الأعمال.
- يحق لأعضاء اللجان التابعة للمجلس الوطني المشاركة بمناقشة المشاريع التي تبحثها اللجان النيابية المقابلة ـ ويشكّل اجتماع اللجنتين لجنة برلمانية.
- إقتراح التشريعات الرامية إلى إزالة آثار الحرب والاحتلال وبناء الوحدة الوطنية وإعمار البلاد وإنمائها ورفع مستوى الحياة السياسية في إطار النظام الديمقراطي البرلماني.
- الموافقة على تعديل الدستور.

إن أهمية هذا المجلس تكمن في أنه يشكل تمهيداً لتجاوز الانقسام الطائفي وتكوين الإرادة الوطنية. فهو يرفع مستوى الحياة السياسية ويشجع الحركات اللاطائفية كما أنه يساعد على تأمين الرقابة على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوفير بالتالي مناعة وطنية للنظام تجاه التدخلات الخارجية وعوامل الانقسام الداخلي.

ورقة الحريري

أما المسعى الثاني، الذي برزت ملامحه منذ العام ١٩٨٧ أيضاً تحت عنوان الانتخابات الرئاسية، فهو المسعى الذي قام به رفيق الحريري الذي بدأ التحرك على خطّين متلازمين: الأول إعداد مشروع سياسي، والثاني دعم مرشّح لمنصب رئاسة الجمهورية يتبنّى هذا المشروع. وهو لذلك، وفي ظلّ المحاولة الأميركية التي تمّت في العام ١٩٨٨ لإجراء الانتخابات الرئاسية أقنع البطريرك الماروني، بواسطة سمير فرنجية، بأن يرسل لائحة بأربعة مرشحين أو خمسة إلى واشنطن علّها تستطيع الحصول على موافقة سورية على أحدهم. ولمّا أعدّ البطريرك لائحة بخمسة أسماء لم تتضمن إسمي ميشال إده وميشال خوري سعى الحريري إلى إقناع البطريرك بإضافة هذين الإسمين إلى اللائحة، ولكن هذا المسعى فشل كما فشلت المحاولة الأميركية.

وقد تميّز تحرك الحريري عن تحرك الحسيني بأن الأخير رأى في مسألة الإصلاحات السياسية، مدخلاً وحيداً لإنهاء حال الحرب وانتخاب رئيس جديد، بينما رأى الأول أن هناك وجهين للمأزق اللبناني الأول داخلي، والثاني خارجي، ذلك أن غالبية القيادات الإسلامية، كانت تركّز على الجانب الداخلي للأزمة أي المتعلّق بالإصلاح، بينما كانت غالبية القيادات المسيحية تشدّد على أولوية حلّ الجانب الخارجي من الأزمة تحت عنوان «السيادة»، الأمر الذي دفع الحريري إلى عدم إغفال العامل الخارجي، وهذا الرابط ما بين العاملين الداخلي والخارجي هو أبرز ما ميّز تحرّك الحريري آنذاك، والذي تُرجِم في ما بعد في وثيقة الطائف. كما تميّز تحرّك الحريري عن تحرّك غيره من المهتمّين بهذا الشأن بجملة اعتبارات أبرزها أهمية صداقاته العربية والدولية التي لم يتمتّع بها آخرون، وثانياً أسلوب تحرّكه وفاعليته وهو أسلوب رجال الأعمال يعتمد على إمكانيات كبيرة

كالطائرات الخاصة و«الكومبيوتر» والخطوط الهاتفية الدولية، وثالثاً ديناميكيته، ورابعاً اتّباعه منهجيّة معيّنة في تسويق أية فكرة ينوي تحقيق إجماع حولها.

وقد بدأ الحريري منذ العام ١٩٨٧ عقد لقاءات عمل مغلقة شملت كلّاً من: مروان حماده، جوني عبده وسمير فرنجية، وكان أوّلها في باريس حيث بدأ الأربعة إعداد مشروع سياسي ما لبث أن تعدّل وتبدّل نتيجة نقاشات عدّة بين هذه المجموعة من جهة، وبينها وبين فرقاء سياسيّين وروحيين ونقابيين من جهة أخرى، حيث تولّى الحريري جانب الاتصال بعدد من الفاعليات المحليّة والإقليمية والدولية، ولا سيّما منها السفير الأميركي في دمشق إدوارد دجيرجيان ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام ومسؤولين لبنانيين أبرزهم حسين الحسيني، إلى أن تطوّرت الظروف حيث وسّع الحريري اتصالاته لتشمل المسؤولين السعوديين وموفد اللجنة العربية الثلاثية الأخضر الإبراهيمي؛ فيما كان يتولّى مروان حماده مهمة الاتصال بوليد جنبلاط، والسفير عبده بقيادات مسيحية مدنية وعسكرية أبرزها سمير جعجع عن طريق زاهي البستاني، بينما تولّى عملية الاتصال بالبطريرك الماروني وبعض الفاعليات النقابية سمير فرنجية. أما أبرز الأماكن التي كانت تلتقي فيها هذه المجموعة فكانت: منزل الحريري في باريس، فيما كان يلتقي أعضاء المجموعة، باستثناء عبده، في منزل الحريري في دمشق أو في طائرته الخاصة، وكان يعاون الحريري في كل هذه الاجتماعات والاتصالات أحد معاونيه مصطفى رزيان، الذي كان بمثابة «أمين سرّ» يجمع الملاحظات ويدوّنها، مع العلم أن الحريري كتب الجزء الأكبر من المشروع المذكور بخطّ يده وأحياناً مقاطع كاملة.

والواقع أن هذه المجموعة انطلقت في بداية تحرّكها من منهاج رئيسي، عنوانه: ضرورة توافق أربع قوى محلية أساسية حول أي مشروع سياسي لتوفير ظروف نجاحه ونجاح عملية الانتخابات الرئاسية، وهي: مجلس النواب، الجيش، بكركي والنقابات والهيئات الثقافية. وقد بدأت الاتصالات مع المجلس النيابي عن طريق رئيسه، ومع بكركي عن طريق البطريرك الماروني ومع النقابات والهيئات الثقافية عن طريق عدد من النقابيين والمثقفين، ومع الجيش بقيادة عون، عن طريق تقديم دعم مالي شهري قيمته نصف مليون دولار كان يدفعه الحريري بناء على نصيحة من جوني عبده، كون هذا الدعم يوفّر للجيش سبل

صموده وتماسكه خصوصاً في ذلك الوقت، حيث كان يعاني من أوضاع مالية مأسوية. لكن ركناً من الأركان الأربعة، التي كان توافقها يسمح بإجراء انتخابات رئاسية،خرق هذا المسار والتحضيرات التي كانت جارية عندما شنّ عون معركته الأولى ضد «القوات اللبنانية». كذلك خرج عن هذا المسار رواد من الحركات النقابية عندما أيّدوا عون في حربه ضدّ «القوات»، ولم يبق على الساحة سوى ركنين أساسيين من الأركان الأربعة يمكن التوصّل معهما إلى مشروع هما البطريرك صفير وحسين الحسيني. وفيما تكثّفت الاتصالات بالأخير إما عبره مباشرة أو عبر شقيقه طلال تحركت مجموعة من المثقفين على خطّي الحسيني والبطريرك من جهة، ومن خلال المشاركة في ندوات سياسية أو الدعوة إليها من جهة أخرى حيث كانت تتبادل الآراء وتناقش نصوصاً من بينها العناوين العريضة لورقة الحريري الأولى لمعرفة ردود فعل هؤلاء المفكّرين على هذه الورقة من دون أن تكون لهذه الورقة أو لهذه النقاشات أية علاقة في حينها، بما اصطلح على تسميته، في ما بعد، اتفاق الطائف. وأبرز الذين شاركوا في هذه النقاشات: سيمون كرم وغسان سلامه اللذان وضعا مع سمير فرنجية وفؤاد السعد في آذار ١٩٨٩ ورقةً للنقاش أُطلِق عليها اسم «التسوية في لبنان»، وتمّ توزيع نسخ منها على بعض القوى السياسية والنيابية وفاعليات لمناقشتها ومعرفة ردود الفعل عليها تمهيداً لبلورة ووضع اللمسات الأخيرة على الورقة المذكورة.

كما عُقِدت ندوات أخرى، جرت خلالها مناقشة الوضع اللبناني، الذي كان قائماً آنذاك والسبلِ الآيلة إلى الخروج منه، ومن بينها ندوة مغلقة عُقِدت في قبرص شارك فيها كلٌ من: سمير فرنجية، طلال الحسيني، أحمد بيضون، أنطوان مسرّة وناصيف نصّار. وهكذا كان يتمّ تلخيص وغربلة هذه النقاشات لتكون بمثابة دليل يُؤخذ في الاعتبار أثناء غربلة الورقة التي وضعتها مجموعة الحريري والتي أصبحت في ما بعد اتفاق الطائف بعد إدخال بعض التعديلات عليها، فضلاً عن الاتصالات المباشرة، التي كان يجريها الحريري مع بعض الاختصاصيين والخبراء في مجال الاقتصاد من بينهم الياس سابا ومروان اسكندر، ولكن من دون أن يعلم هؤلاء أن ملاحظاتهم تؤخذ في الاعتبار في إطار بلورة مشروع سياسي معيّن. ولعلّ الاتصال الأهمّ الذي تمّ بين الحريري والفرقاء المعنيين هو اللقاء الذي عُقِدَ بينه وبين البطريرك صفير، في باريس في نهاية العام ١٩٨٧، على

هامش الزيارة الرسمية التي قام بها الأخير إلى هناك، وهو كان اللقاء الأول بين الإثنين قبل أن يعقدا لقاءين إثنين في روما حيث تعمقا في تفاصيل الأوضاع السياسية واطّلع الحريري من البطريرك على آرائه حول الإصلاحات والعلاقات اللبنانية السورية. وإن لم يكن البطريرك قد اضطلع بدورٍ ما في صياغة مشروع الحريري، لكن مواكبته لهذا التحرّك ومعرفة رد فعله حول أبرز النقاط، التي وردت فيه، عن طريق الاتصالات التي كانت مستمرة معه، جعل واضع هذا المشروع يشعر بأنه يطّلع على ردود الفعل على المشروع من قوى فعلية وليست نظرية.

هذه الاتصالات التي دامت حوالى السنتين وتكثّفت بشكل خاص مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وتجاذبها الكثير من الأخذ والردّ وجمع الملاحظات والتمييز بين الملاحظات الواجب أخذها بالاعتبار والأخرى التي يمكن تجاهلها، فضلاً عن العودة بالتفصيل إلى كل مشاريع الاتفاقات السابقة التي عرفها لبنان، بلغت درجة من النضوج عندما أُعلِن عن تشكيل لجنة عربية ثلاثية مهمّتها حلّ الأزمة اللبنانية وتحضير الأجواء لانتخاب رئيس للجمهورية، فتقاطعت لحظة تشكيل هذه اللجنة مع نضوج ورقة الحريري الذي لم يكن يعلم ـ آنذاك ـ أن لجنة عربية ستتبنى مشروعه وتعمل على تسويقه محلياً وعربياً ودولياً تمهيداً لإقراره دستوراً جديداً للبنان. وهكذا تحوّلت ورقة الحريري، التي استغرق التحضير لها سنتين، إلى مسودّة لدستور جديد للجمهورية الثانية، عندما شكّلت اللجنة الثلاثية ودخل الحريري على خطّها عن طريق أحد أعضائها الملك السعودي فهد بن عبد العزيز لما له من ثقة كبيرة بهذا الرجل حيث رفع إليها ما توصّل إليه من صيغة سياسية يمكن الإرتكاز إليها كونها نالت نصيبها الكافي من النقاش وردود الفعل التي جمعها من غالبية الفرقاء المعنيين محلياً وإقليمياً ودولياً. وهكذا وُلدت اللجنة ووُلِدَ تصوّرها السياسي لحلّ المأزق اللبناني معها، حيث ناقشته في اجتماعها الأول في ٤ حزيران في الرباط، وغربلت هذه المسودّة، ووضعت صيغتها النهائية، وأوكلت إلى وزراء خارجيتها والأخضر الإبراهيمي، الذي قرّرت تفريغه لهذه المهمة، بدء الاتصالات مع القوى المعنيّة تمهيداً لدعوة النوّاب اللبنانيين لعقد اجتماع يناقشون خلاله الوثيقة التي أطلقَ عليها اسم «وثيقة الوفاق الوطني» توصلاً إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، كما ورد في بيان اللجنة إنفاذاً لقرار

القمة العربية التي انعقدت في الدار البيضاء. وكان الإبراهيمي، في هذا الوقت، التقى إيلي سالم في لندن على مدى ١٥ ساعة حيث اطلع منه على تفاصيل النقاط التي تمّ التفاهم عليها بين أمين الجميّل والمسؤولين السوريين من خلال اللقاءات التي عقدت بين سالم وفاروق الشرع.

وننشر هنا النص الحرفي لورقة الحريري التي أصبحت بمثابة مسودّة لاتفاق الطائف وتتضّمن أفكاراً وعبارات ومقاطع بقيت كما هي أو تمّ الحفاظ على جوهرها في الصياغة النهائية لوثيقة الوفاق الوطني التي أعدتّها اللجنة الثلاثية، فضلاً عن تفاصيل أخرى وردت في مقدمة الورقة التي جرى فيها التركيز على أن «أي مشروع يهدف الى حلّ الأزمة اللبنانية مرة لكل المرات مصيره الفشل الكلّي لأنه يستند الى أوهام لا تتصّل بواقعية الحال».. أو في بنود أخرى كتحديد عديد الجيش اللبناني بـ ٢٥ الفاً، أو اعتماد تنظيم إداري جديد «يجعل لبنان إحدى عشر محافظة مختلطة قدر الإمكان وعلى رأس كل منها حاكم على أن يتولّى شؤون محافظة بيروت مجلس حكام مؤلف من أربعة رئاسته تكون مداورة بينهم كل سنتين»..

وهذا هو النصّ الكامل للورقة:

مبادىء لإنهاء الحرب وقيام الدولة القوية العادلة

«إن معالجة أزمة أي بلد توصلاً إلى حلها، هو عمل متواصل للحكومات المتتابعة وبالتالي فأي مشروع يهدف إلى حل الأزمة اللبنانية مرة لكل المرات مصيره الفشل الكلي لأنه يستند إلى أوهام لا تتصل بواقعية الحال وبعيدة عن المنطق.

إلا أنه مما لا شك فيه أن إنهاء الحرب الدائرة في لبنان هو من الصعوبة والتعقيد بمكان يجعل كل أصحاب الإمكانات الفكرية، محلية كانت أم دولية، تميل إلى اليأس وترك الموضوع وكأن الاستناد إلى عامل الوقت هو الطريق الأسهل والأقل مسؤولية. غير أن إنهاء الحرب حالياً في لبنان وقيام الدولة القوية العادلة، لا جمهورية إسلامية ولا دولة مارونية، هو الأمل المنشود لدى الغالبية المطلقة من اللبنانيين. لهذا السبب بالذات، يجب التمسك بالشجاعة الأدبية والفكرية وخوض هذا الموضوع لإيجاد المخارج اللازمة تمهيداً لوضعه حيز التنفيذ.

الأساس في قيام الدولة القوية العادلة هو إنهاء الحرب وشرط إنهاء الحرب هو قيام الدولة العادلة. فالموضوعان إذاً، متلازمان تلازماً كاملاً.

إن قيام الدولة القوية العادلة يتم بتعزيز سلطة مؤسساتها ومشاركة المواطنين في السلطات على مختلف الأصعدة ومراقبتها وبديهي أن ذلك لا يمكن أن يتم عن طريق تجزئة السلطة واقتسامها بين المتحاربين.

وحدة الشعب والأرض ومؤسسات الدولة تتجلى في عيش مشترك بين جميع الطوائف التي تؤلف المجتمع اللبناني ويبقى الأساس في وجود لبنان. إن صون هذا العيش المشترك هو المهمة الأولى للدولة ورئيسها ومن هذا المنطلق يجب العمل على كل ما يحصنه ورفض كل ما ينال منه لأن في إضعافه تهديداً للكيان اللبناني.

وبحكم عروبة لبنان هوية وانتماء وبمقدار ما لصون هذا العيش من مسؤولية داخلية وطنية، فهو في الوقت ذاته مسؤولية عربية جامعة كونه يشكل النموذج الأصلح لحل قضية العرب الأولى ألا وهي القضية الفلسطينية.

من هذه المنطلقات تبرز الحاجة الملحة للمساعدة السورية وأهمية الواجب الوطني اللبناني لتحصين دورها وحمايته من كل الشوائب لتتمكن من جعل مساعدتها فعالة ومثمرة.

استناداً إلى هذه المقدمة، المبادىء، تبرز العناوين الأساسية التالية والتي يجب تحديدها ودراستها:

١ - كيفية إنهاء الحرب وقيام الدولة القوية.

٢ - كيفية قيام الدولة العادلة.

١ - إنهاء حالة الحرب وقيام الدولة القوية:

إن الدولة وحدها هي المسؤولة عن الأمن فوق جميع الأراضي اللبنانية وبالتالي فعليها العمل على استعادة هذه المسؤولية بجميع الوسائل العادية منها والاستثنائية.

تمارس الدولة مسؤوليتها بواسطة أجهزتها الأمنية وأولها قوى الأمن الداخلي لذلك ينبغي:

١-١ - **تعزيز قوى الأمن الداخلي** عديداً وعدّة لتمكينها من بسط سلطة الدولة فوق كامل الأراضي اللبنانية وذلك عن طريق:

أ - فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين، دون الخامسة والثلاثين من العمر الراغبين بالمشاركة بتدعيم السلطة الأمنية، وذلك برواتب وتعويضات تشجيعية، تدفعهم للتطوع وتغنيهم عن التوجه نحو نشاطات عمل أخرى غير شرعية.

ب - تدريب المتطوعين مركزياً في البدء، ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات واتباعهم دورات تدريبية دورية ومنتظمة.

ج - تطوير هيكلية قوى الأمن الداخلي بما يتناسب مع التنظيم الإداري المقترح لاحقاً بشكل يسمح لها:

- بفرض النظام والقانون فوق كل الأراضي اللبنانية.
- بالتدخل بفعالية وكفاية ضدّ الجرائم وأعمال الشغب المحتملة، دون الحاجة للاستعانة بالجيش إلا في الحالات الاستثنائية القصوى.
- بالاحتفاظ بقوى تدخّل كافية، فعالة وسريعة على مستوى المحافظة ثم على مستوى الوطن.
- بأمرة القوى الآتية: الدرك، الشرطة، الشرطة القضائية، مفارز الجمارك، حرس الحدود والشواطىء والموانىء والمطارات، وحدات الإطفاء، حرس الأحراش.
- بإنشاء مفارز متخصصة مهمتها الاستقصاء وجمع المعلومات بهدف مقاومة الجريمة وأعمال الشغب.

١-٢ - تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص والأشياء من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

١-٣ - الجيش:

أ - إن المهمة الأساسية للجيش هي حماية الوطن من أي إعتداء خارجي، ومهمته أيضاً حماية النظام العام عند الضرورة وعندما يتعدى الخطر مقدرة قوى الأمن الداخلي على معالجته وحدها.

ب - يستخدم الجيش في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها المجلس الأعلى للدفاع.

ج - يحدد عديد الجيش بـ ٢٥ ألفاً من العسكريين مع الأسلحة والأعتدة المناسبة لمهامه.

د - يلحق الجيش بثكناته في الوقت الذي تصبح فيه قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها.

هـ - تقتصر المخابرات في الجيش على المعلومات العسكرية دون سواها.

و - يعاد تنظيم الجيش وتدريبه ليكون قادراً على تحمل مسؤولياته الوطنية الأساسية ألا وهي الدفاع عن الحدود.

١-٤ - حلّ المليشيات والتنظيمات المسلحة: استعادة مسؤولية الأمن من قبل الدولة وبعد تطويع جميع الراغبين من اللبنانيين في تدعيم هذه المسؤولية تستتبع بالضرورة حل المليشيات وجمع الأسلحة أو شرائها من قبل الدولة ووقف كافة الأعمال العسكرية غير الشرعية على جميع الأراضي اللبنانية.

١-٥ - استعادة سلطة الدولة على كامل أراضي الجنوب: إن استعادة سلطة الدولة على الجنوب كاملاً، هي الخطوة الأساسية الأولى لبسط سلطة الدولة على كافة الأراضي اللبنانية فمن الجنوب تبدأ استعادة استقلال لبنان.

- إن ترجمة الصراع العربي - الإسرائيلي لا يمكن أن يحمله الجنوبي وحده وبالتالي تبقى هذه المنطقة بصورة خاصة، كما لبنان كله بصورة عامة، خاضعة للمسؤولية العربية المشتركة، وبذلك لا يمكن التفرد بأي عمل ذو طابع عسكري أو غيره، قد يخرج على الاستراتيجية العربية ويعطي لإسرائيل المبادرة والأعذار في توقيت العدوان على لبنان.

- إن استعادة سلطة الدولة على الجنوب حتى الحدود الدولية تتطلب الآتي:

١ - اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها وتنفيذ ما ورد في البيان الوزاري الصادر في ٣١ أيار سنة ١٩٨٤ في هذا الخصوص والذي تبنى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٥ آذار سنة ١٩٨٤. والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وخاصة القرارات ٤٢٥، ٥٠٨، ٥٠٩ بالإضافة إلى اتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ بغية إزالة الاحتلال الإسرائيلي عن كافة الأراضي اللبنانية.

٢ - العمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الاسرائيلي، وفرض الأمن والاستقرار في منطقة الحدود.

٣ ـ تكثيف قوى الأمن الداخلي بصورة فعالة في المنطقة.

٤ ـ منع وجود أي سلاح غير شرعي في جميع أنحاء المنطقة كما في باقي المناطق اللبنانية.

٥ ـ نشر الجيش في نقاط ثابتة وفعّالة لصدّ أي عدوان على الجنوب.

٦ ـ قيام الدولة اللبنانية بتوفير الإمكانيات الضرورية لدعم صمود الجنوبي وعودته وتمسّكه بأرضه عن طريق توفير وسائل الإنماء الاقتصادية والبشرية وقيام نهضة عمرانية وزراعية واسعة تزيد فرص العمل وتخرج الجنوب من دائرة الحرمان والتخلّف.

٢ ـ في قيام الدولة العادلة:

إن قيام الدولة العادلة يتطلب الاتفاق على مبادىء عامة تترجم في دستور جديد مبني على تعزيز صلاحيات السلطات الإجرائية التشريعية والإدارية والقضائية وفق أسس ثابتة لتكون قادرة وعادلة في ممارسة دورها وتحمل مسؤولياتها وتشعر المواطنين بالمساواة دون تمييز في الحقوق والواجبات بين المواطنين.

أ ـ مبادىء عامة:

ـ هوية لبنان:

لبنان وطن سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها. وتجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء وهو عضو في الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. . وعضو في حركة عدم الانحياز.

ـ النظام السياسي:

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى مبدأ فصل السلطات وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في

الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل في ظل نظام إقتصادي حر لكي يبقى لبنان بلد الكرامة الإنسانية والطموح الحضاري.

ب ـ المبادىء العامة للدستور الجديد:

لقد تم الاتفاق على أن بناء لبنان الغد وإقامة الدولة الحديثة المتطورة والمتحررة من رواسب الماضي يحتم إلغاء الصيغة الطائفية، وتبعاً لذلك وضع دستور جديد مبني على أسس ترسخ وحدة الوطن واستقلاله وانتمائه العربي وتعزز نظامه الديمقراطي وتكرس المساواة التامة بين المواطنين.

وتعتمد في وضع هذا الدستور، خلال مهلة سنة على الأكثر، المبادىء الأساسية والأحكام الآتية:

١ ـ النظام جمهوري ديمقراطي برلماني.

١ ـ الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة الوطنية يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وعلى الوجه المبين في الدستور العتيد.

٣ ـ احترام مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها من خلال مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي، وحق رئيس الجمهورية بحل المجلس النيابي بمرسوم يوقعه مع رئيس مجلس الوزراء استناداً لقرار يتخذه مجلس الوزراء.

٤ ـ اللبنانيون متساوون أمام القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون تمييز بينهم.

٥ ـ لا ميزة للبناني على آخر في تولي المناصب والوظائف العامة إلا من حيث الكفاءة والأهلية ضمن الشروط التي ينص عليها القانون.

٦ ـ اعتبار الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون وحماية حرية الاعتقاد (وفي هذا المجال التأكيد على نص المادة التاسعة من الدستور الحالي) وتكريس الحريات العامة في مجالات الرأي والتعبير والتعليم والأحزاب والجمعيات والمسكن والإقامة والعمل والانتخاب والاجتماع والملكية والعمل النقابي، كل ذلك ضمن الأصول التي يحددها القانون أسوة بالدول الديمقراطية.

٧ ـ النظام الاقتصادي حر ويكفل المبادرة الفردية والملكية الفردية والخاصة حق مقدس للجميع في إطار القانون واعتبار لبنان وحدة إنمائية واحدة لا تتجزأ.

٨ ـ اعتبار التربية الوطنية والتعليم حق للمواطنين وواجب عليهم والتعليم إلزامي لجميع المواطنين حتى نهاية المرحلة المتوسطة مع التأكيد على حرية التعليم وحماية التعليم الخاص وتوحيد البرنامج التعليمي في المدارس الرسمية وتوحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية في جميع المدارس رسمية كانت أم خاصة.

٩ ـ وضع قانون انتخاب جديد يؤمن أوسع وأفضل تمثيل مع اعتماد المحافظة دائرة إنتخابية للتعبير الصحيح عن إرادة العيش المشترك. ولجميع المواطنين رجالاً ونساء حق الانتخاب عند إكمالهم سن الثامنة عشرة ووفق الشروط التي يحددها الدستور.

١٠ ـ يستحدث مجلس للشيوخ يساهم مع المجلس النيابي بالنظر بالأمور الهامة التي تتعلق بالتوجهات الأساسية الهيكلية وهي على وجه الحصر:

- تعديل الدستور.
- قضايا الحرب والسلم..
- إبرام المعاهدات والإتفاقيات الدولية.
- أنظمة الأحوال الشخصية.
- قانون الجنسية.
- قانون إنتخابات مجلس الشيوخ.
- يصار إلى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالتساوي بين الطوائف الرئيسية.

١ ـ في تعزيز السلطة الإجرائية:

أ ـ رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو رأس الدولة وممثلها تجاه الدول والمؤسسات الدولية يسهر على احترام الدستور ويحافظ على استقلال لبنان وسلامة أراضيه وهو رمز الوحدة الوطنية ومن أولى مهامه الحفاظ على الكيان اللبناني وبالتالي صون العيش المشترك بين اللبنانيين الذي هو أحد الأعمدة الرئيسية لوجود لبنان من هذا المنطلق يعمل رئيس

الجمهورية على كل ما يقوي هذا العيش ويرفض كل ما ينال منه. لذلك يعتبر رئيس الجمهورية:

ـ رأس السلطة الإجرائية يمارسها من خلال مجلس الوزراء.
ـ رئيساً لمجلس الدفاع الأعلى.
ـ قائداً أعلى للقوات المسلحة وله الحق وحده، عندما يرى تهديداً مفاجئاً لسلامة الأراضي اللبنانية أو لأمن الدولة، أن يستخدم الجيش لمدة لا تتجاوز الأسبوع يدعو خلالها مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب.

ـ يترأس مجلس الوزراء في المواضيع الهامة التي تتصل بدعائم الوطن وأمن الدولة وسياستها في جميع الحقول وهذه المواضيع هي:

- إعلان حالة الطوارىء.
- الحرب والسلم.
- وضع السياسة العامة في جميع الحقول (دفاعية، أمنية، تربوية، مالية، إقتصادية، خارجية، إنمائية، إجتماعية، الخ...).
- عقد الاتفاقات والمحادثات والمعاهدات.
- إقرار مشاريع القوانين (الدستورية منها والعادية).
- العفو العام.
- إقرار البيان الوزاري.
- تعيين موظفي الفئة الأولى وتشكيلاتهم.
- إقرار ملاك موظفي المؤسسات وإنشاء مؤسسات جديدة.
- قانون الموازنة العامة للدولة.

ـ يدعو رئيس الجمهورية مجلس الوزراء للانعقاد استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً.

ـ يسمي رئيس مجلس الوزراء استناداً إلى استشارات سياسية عامة ونيابية ملزمة على أن تصبح برلمانية ملزمة فقط بعد إجراء أول انتخابات نيابية.

ـ يقبل أوراق الاعتماد ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين ويرأس الحفلات الرسمية.

ـ يمنح أوسمة الدولة.

- لا يتحمل تبعة ممارسة سلطاته إلا في الحالات المنصوص عنها في الدستور (خيانة عظمى).

- يمنح العفو الخاص ويقترح ويصدر قانون العفو العام.

ب - رئيس مجلس الوزراء:

- يعتبر رئيس مجلس الوزراء مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ويتابع أعمال الوزارات والمؤسسات وينسق بين الوزارات ويعطي التوجيهات اللازمة لضمان حسن سير العمل.

- يجري إستشارات سياسية عامة ونيابية لتأليف الحكومة العتيدة ويعرض التشكيلة على رئيس الجمهورية حيث تصدر المراسيم بالتوافق بينهما أما في حال تعذر الاتفاق فيعود البت بالموضوع إلى مجلس النواب على أن يجري التصويت بالغالبية المطلقة.

- يترأس مجلس الوزراء في جميع الحالات غير الواردة سابقاً.

- يوقع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية.
- يضع جدول أعمال مجلس الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

- هو نائب لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.
- هو نائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة.

تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

١ - إذا استقال رئيسها أو حصل فراغ في رئاستها.
٢ - إذا استقال ثلث أعضائها.
٣ - إذا حجب المجلس النيابي عنها الثقة.

ج - مجلس الوزراء:

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وتكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ - وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والإنمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات.

٢ - وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة وإضفاء صفة المعجل على مشاريع القوانين عندما يرى ذلك ضرورياً.

٣ - تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل كل أجهزة الدولة دون استثناء.

٤ - إقرار حالة الطوارىء وإلغاؤها كذلك بالنسبة إلى الحرب والتعبئة العامة وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مع مراعاة صلاحيات السلطة التشريعية.

٥ - وضع مشروع الموازنة للدولة ووضع الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى.

٦ - تعيين موظفي الدولة وإقالتهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٧ - القرارات تصدر بمراسيم ترفع إلى رئيس الجمهورية لإصدارها خلال أسبوعين من تاريخ اتخاذها في مجلس الوزراء.

٨ - حل المجلس النيابي.

٩ - يكون النصاب القانوني لانعقاد مجلس الوزراء أكثرية ثلثي أعضائه ويتخذ مجلس الوزراء قراراته توافقياً وإذا تعذر ذلك فبالتصويت وتؤخذ القرارات بأكثرية ثلثي الحضور.

د - الوزير:

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية على أن ترتبط قراراته، فيما يتعلق في الأمور الإدارية بجدول عديد الوزارة وموافقة ديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي.

٢ - في تعزيز السلطة التشريعية:

أ - مجلس النواب:

من أجل تعزيز قدرة مجلس النواب على ممارسة دوره التشريعي وعلى تأمين الرقابة على السلطة التنفيذية تجرى التعديلات الآتية:

- اعتماد مبدأ فصل النيابة عن الوزارة.

- وضع قانون جديد للانتخاب يؤمن مشاركة أوسع في التمثيل.

- ● توزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، رفع عدد النواب إلى ١٠٨ مرحلياً.
- ● تملأ المراكز الشاغرة حالياً والمستحدثة بالترشيح من قبل الحكومة وبموافقة المجلس النيابي الحالي بالغالبية المطلقة وذلك لمرة واحدة فقط.
- ● انتخاب رئيس المجلس وأعضاء مكتبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

٣ ـ في تعزيز السلطة الإدارية:

ـ إن المشاركة المطلوب تحقيقها هي مشاركة المواطنين في السلطة ولا تقتصر في هذا المجال على تغيير أو تعديل قانون الانتخاب لتصحيح أوضاع السلطة التشريعية فقط، بل يجب أن تتسع لتشمل أوضاع السلطة الإدارية بغية منح الفرد إمكانية التأثير على محيطه المباشر.

ـ من هنا فإن اللامركزية الإدارية الواسعة المطلوبة هي التي تؤمّن للمواطن القدرة على التحرك على صعيده المباشر، وتجعله بالتالي شريكاً ومسؤولاً في السلطة مساهماً بذلك في قيام الدولة القوية من جهة وفي تسهيل الشؤون الحياتية للمواطنين من جهة أخرى.. كل ذلك في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

انطلاقاً مما تقدم يقتضي اعتماد تنظيم إداري جديد يجعل لبنان إحدى عشر محافظة مختلطة قدر الإمكان على رأس كل منها حاكماً وتعتبر المحافظة دائرة انتخابية واحدة. وذلك وفقاً لما يلي:

- ● عشرة حكام محافظات أما محافظة بيروت فيتولى شؤونها مجلس حكام مؤلف من أربعة رئاسته مداورة بينهم كل سنتين يتم تعيين مجلس المحافظة على الوجه التالي:
- ● يعين مجلس الوزراء حكام المحافظات.
- ● يعين الحاكم ثلثي مجلس المحافظة في محافظته.
- ● يعين مجلس الوزراء بعدها ثلث أعضاء مجلس كل محافظة.
- ● بعد مرور سنة على إنهاء حالة الحرب، تجرى إنتخابات «محلية» لثلث أعضاء مجلس المحافظة من بين المعينين من قبل الحاكم.

- ● بعد مرور سنتين تجرى انتخابات «محلية» أخرى لاختيار الثلث الثاني بدلاً من المعينين المتبقين من قبل الحاكم.
- ● بعد مرور ثلاث سنوات تجرى انتخابات «محلية» لاختيار الحاكم وثلث الأعضاء بدلاً من المعينين من قبل الحكومة.
- ● بعد هذه الفترة الانتقالية تجرى الانتخابات المحلية للحاكم ولمجلس المحافظة كل أربع سنوات.

ومن المقترح أن يكون حكام المحافظات أعضاء حكماً في مجلس الشيوخ.

٤ ـ إلغاء الطائفية السياسية:

١ ـ إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي، ولبلوغه يقتضي تحقيق الانصهار الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية بين اللبنانيين وتعميق روح الانتماء الوطني فيما بينهم، تبعاً لتبني الإصلاحات الكفيلة بذلك خلال فترة محدودة.

تتولى هيئة وطنية برئاسة الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وعدد من الأعضاء يتفق عليه فيما بعد، المهام التالية:

أ ـ تبدأ الهيئة عملها فوراً بـ:

١ ـ توحيد كتب التربية الوطنية والتاريخ..

٢ ـ وضع سياسة إعلامية لكل وسائل الإعلام تساعد في تحقيق الانصهار الوطني وتجاوز الحال الطائفية القائمة في البلاد.

٣ ـ إلغاء ذكر المذهب عن تذكرة الهوية.

٤ ـ عدم تخصيص وظائف معينة لطائفة معينة.

ب ـ وضع إجراءات عملية تدريجية لإنهاء الحال الطائفية ومراقبة تنفيذها، وتعمل تدريجياً في ضوء ذلك على إلغاء النصوص التي لها الطابع الطائفي تتوج بوضع قانون انتخاب وطني.

٢ ـ المشاركة: إلى أن يتم إلغاء الطائفية السياسية توسع قاعدة التمثيل للميثاق الوطني بحيث تتمثل كل الطوائف في أجهزة الدولة القائمة والمستحدثة تمثيلاً متوازناً مبنياً على المشاركة المتساوية.

٥ ـ في تعزيز السلطة القضائية:

● **المحاكم الميدانية:**

تنشأ محكمة ميدانية أو أكثر لمدة سنتين قابلة للتمديد في كل محافظة، مهمتها المعالجة القضائية السريعة للجرائم المرتكبة ضد أمن المحافظة وأمن الدولة.

● **المحكمة العليا والمحكمة الدستورية:**

يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عنه في الماده ٨٠ من الدستور الحالي كما يصار إلى إصدار القانون الخاص الذي تعين بموجبه اصول المحاكمات التي يتبعها المجلس.

تنشأ محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، ويعين رئيس المحكمة الدستورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

٦ ـ في تعزيز التنمية والاقتصاد:

ـ **المجلس الاقتصادي الاجتماعي:**

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تتمثل فيه الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية على أن يحدد القانون مجال اختصاصه وتكوينه، وارتباطه وطريقة عمله.

١ ـ ضرورة وضع سياسة إعمار وإعادة بناء اقتصادي وتنمية شاملة تتحدد في برنامج متناسق واضح تشرف على تنفيذه الدولة أساساً مما يستتبع إصلاحاً سريعاً في إدارتها ورفع مستوى أدائها وإيجاد الإدارات المختصة أو توسيع أعمال ما هو قائم منها. ويتناول هذا البرنامج في بنوده استنهاض الاقتصاد الوطني في كل قطاعاته على أساس الانسجام فيما بينها وتكاملها، مع الحرص على المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية، وضرورة حماية الثروات الطبيعية والبيئة.

٢ ـ معالجة القضايا والمشاكل الناجمة عن الأحداث وإيلاء اهتمام خاص للمناطق التي طالتها أحداث الحرب وكذلك التي تشكو الحرمان منذ عشرات السنين ووضع خطة إنمائية لهذه المناطق وتحقيق التوازن الإنمائي العادل والمتكامل للوطن..

٣ ـ اعتماد الخطط الإعمارية والإنمائية (كالخطط الخمسية في الميزانية) واستكمال مراحل تعميم الضمان الاجتماعي بما فيه ضمان الشيخوخة وتأمين مجانية التطبيب والاستشفاء لكل المواطنين.

٤ ـ المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية، تعديل الأنظمة الضريبية ومراقبة تطبيقها لحفظ حقوق الخزينة.

٥ ـ وضع برنامج إسكاني شامل مع إعطاء الأولوية للمهجرين ومتضرري الحرب وتشجيع قيام التعاونيات الإسكانية.

٦ ـ وضع برنامج شامل للاستفادة من الثروة المائية، وتنفيذ المشاريع التي تحقق هذه الغاية وخصوصاً مشروع الليطاني.

٧ ـ في تعزيز التربية والتعليم:

١ ـ وضع التربية والتعليم في خدمة أهداف بناء لبنان الغد على قواعد وطنية لا طائفية قائمة على الانتماء العربي وصحة ممارسته.

٢ ـ تعزيز التعليم بما يؤدي إلى تعميمه ومجانيته وإلزاميته وشموليته وتطوير البرامج التربوية وتوحيد البرنامج التعليمي في المدارس الرسمية وتوحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية في جميع المدارس رسمية كانت أم خاصة.

٣ ـ دعم التعليم الرسمي في كل المراحل والتأكيد على دور الجامعة اللبنانية الوطني وإعطائها الدعم اللازم والكافي خاصة في كلياتها التطبيقية لتقوم بدورها في عملية توحيد المجتمع اللبناني وإفساح المجال لجميع اللبنانيين لتحصيل المستوى العلمي اللائق والضروري لتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤ ـ التشديد على دور التعليم المهني والتقني لجهة إعطائه الأولوية وربطه بالخطة الإعمارية الشاملة للبنان.

خاتمة :

فور التوقيع على هذا الاتفاق تشكل حكومة اتحاد وطني وتعطى أوسع الصلاحيات لتطبيقه» .

وأرفق بهذه الورقة ملحق سمّي «مشروع ورقة عمل للعلاقات المميزة بين لبنان وسورية ـ أهمية الدور السوري»، وهذا نصّه :

مشروع ورقة عمل
للعلاقات المميزة بين لبنان وسورية
أهمية الدور السوري

«بحكم الانتماء محيطاً وتاريخاً وجغرافية، يقتضي صون الدور السوري في المنطقة وفي لبنان في صورة خاصة، وذلك للمساعدة على جعله أكثر ثقلاً في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، وبالتالي قادراً أكثر على المساهمة في إنهاء الحرب وقيام الدولة القوية العادلة .

ولما كانت حماية هذا الدور تأتي بادىء ذي بدء في الحؤول دون التدخل في شؤون سورية الداخلية انطلاقاً من لبنان والحد من فعالية أخصامها وأعدائها وعلى رأسهم إسرائيل، لذلك يقتضي العمل على تحصين دور حمايتها للبنان أولاً وتفشيلاً لجميع المخططات المعادية لها .

في نفس الوقت تعمل سورية على حماية أمن لبنان من أراضيها وخاصة في الحقل المتعلق بضبط الحدود لجهة منع دخول الأسلحة والأشخاص إلى لبنان بطريقة غير مشروعة .

من هذا المنطلق، وفضلاً عن أن علاقات لبنان بجميع الدول العربية هي علاقات أخوية صادقة، ينبغي أن يكون له مع سورية ولسورية معه، علاقات متينة خاصة تتميز فيها الصلات السياسية والدفاعية والأمنية والاقتصادية وحسن الجوار مما يستتبع أن تكون العلاقة بين الدولتين على النحو التالي :

أولاً : في مجال السياسة الخارجية

إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية، حريص على علاقاته الدولية وفق مصلحته الوطنية دون انحياز، يسعى إلى تمتين العلاقات الأخوية مع الدول العربية،

وخاصة سورية، لذا فإن التنسيق في السياسة الخارجية بين سورية ولبنان يشمل قضايا مختلفة من إقليمية ودولية .

ثانياً : دفاعياً

تتمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من منطقة البقاع يتفق عليها في لجنة عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الدفاع في كل من البلدين على أن يكون الجيش اللبناني على تماس مباشر مع إسرائيل على طول الحدود .

- يتم تنفيذ هذا البند بموجب تشريع يصدر عن مجلس النواب ولمدة أربع سنوات فقط .
- بعد هذه المدة ينظم بروتوكول بين الحكومتين اللبنانية والسورية يعالج مقتضيات الدفاع السوري في الأراضي اللبنانية وفق الظروف الراهنة .

ثالثاً : أمنياً :

نظراً لأهمية دور سورية في المساعدة على إنهاء الحرب وقيام الدولة اللبنانية وبغية تقوية دورها في الميزان الاستراتيجي في المنطقة يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وبالتالي تبرز ضرورة ملحة لقيام تنسيق أمني بين أجهزة منشأة في كل من البلدين لهذا الغرض، على أن تتم موافقة حكومة كل منهما على الطرق المعتمدة لهذا التنسيق وذلك عن طريق اتفاق أمني يجرى بينهما يحقق الغاية المرجوة ولا يتعارض مع سيادة كل من البلدين .

رابعاً : إعلامياً :

بحكم مسؤوليتها عن الأمن من الضروري أن لا تسمح الدولة اللبنانية القادرة بأي تشويش إعلامي ضد الدول العربية الشقيقة وخاصة سورية التي تساعد لبنان على إنهاء الحرب وقيام دولته .

مما لا شك فيه، أن معالجة الإعلام في لبنان وجعله ذي حريات مسؤولة، يتطلب جهداً وتفهماً من جميع رجال الإعلام ويقضي بالتالي وضع مخطط لشراء جميع وسائل الإعلام السمعية والمرئية لوضعها بتصرف الدولة حيث تخصص كل واحدة منها لحقل من حقول الإعلام والثقافة بناء لقرار يتخذ في مجلس الوزراء .

خامساً: في مجال العلاقات الاقتصادية:

يكـون التنسيق والتعـاون واسعـاً في هـذا المجـال على رغم تبـاين الأنـظمـة أما مجـالات تـنظيم هـذا التعـاون فتحـددهـا لجنـة خبـراء من البلدين تشـرف على اقتـراح الاتفاقات الثنائية والقوانين التنفيذية لها.

سادساً: في التنفيذ العملي:

فور البدء بتنفيذ مشروع الحل الوطني تشكل الحكومة الجديدة لجنة وزارية تشرف على تحقيق ما ورد في هذا الفصل وتنفيذه عملياً».

البدايات

وتجدر الإشارة إلى أن ورقة الحريري لم تكن الخطوة السيـاسية الأولى التي تعاطى فيها الرجل في لبنان، بل هو أطلّ على «الشاشة» اللبنـانية، للمـرة الأولى، كمتطوّع عندما ساهم في تموين صيدا عن طريق باخـرة أرسلها إليهـا عبر الصليب الأحمر على أثر الاجتياح الإسرائيلي العـام ١٩٨٢. ثم برز على السـاحة اللبنـانية كمبعوث سعودي، ثم كـوسيط لبناني ـ عـربي يحظى دائمـاً بثقة المملكـة العربيـة السعودية ومن خلالها الولايات المتحدة الأميركية، وبثقة متنامية سنـة بعد سنـة من المسؤولين السوريين، إلى جانب قـدرة شخصية كبيـرة على التحرك. مـع الإشارة إلى أن من بين الأسباب التي ساهمت في تكوين الدور الذي اضطلع به الحريري عدم وجود سفير للمملكة العربية السعودية في لبنان بعدما غادر آخر سفير سعـودي أحمد الكحيمي الأراضي اللبنانية في نيسان ١٩٨٤ وأقفلت السفارة أبوابهـا، فكان الحريري بمثابة «سفير» ولكن من دون سفارة، وكـانت طائـرته الخـاصة مقـرّه شبه الدائم.

ولا يمكن الفصل بين اهتمام الحريري بـالشأن اللبنـاني، في ذلك الـوقت، وبين اهتمـام السعوديـة التي رأت أن الدور السنّي بـدأ يتلاشى وخصـوصـاً بسبب تعـاون بعض القيادات السنيـة مع أمين الجميّـل. وقد قـامت المملكة بتحـرك غير عادي على أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان مبدية قلقها حيال ما تعرّضت له المناطق

التي شملها الاجتياح ولا سيّما منها صيـدا وبيروت. وأعقب هـذا التحرك محـاولة سعـودية لتجنّب «حـرب الجبل» في العـام ١٩٨٣ عندمـا أوفـدت المملكـة الأمير بندر، يرافقه الحريري، إلى العاصمة السوريـة لهذه الغـاية، حيث عُقِـدَ لقاء مـع عبد الحليم خدّام بحضور وليد جنبلاط ومروان حماده، وفُتِحَ خطّ هـاتفي مع نبيـه برّي الذي كان موجوداً في بيروت، وتمّ التوصّل يـومها إلى اتفـاق يقضي بالـدعوة إلى مؤتمـر جنيف. وكان قـد سبقَ هذا اللقـاء السعودي ـ السـوري ـ اللبناني لقـاء آخـر عُقِدَ في منـزل الحريـري في باريس للغـاية عينهـا في ٣١ آب ١٩٨٣، ضمّ عـدداً من السيـاسيين والـدبلومـاسيين أبـرزهم: عن الجـانب الأميـركي روبـرت مـاكفرلين الـذي كان مستشـاراً للأمن القـومي وكريستـوفـر روس، وعن الجـانب الفرنسي فرنسوا دوغروسوڤر مستشار فرانسوا ميتران للأمن القومي، وعن الفـريقين اللبنانيين المتنازعين وديع حدّاد مستشار الأمن القومي وسفير لبنان في فرنسا فاروق أبي اللمـع والعميد جـان فرح كممثّلين عن الـرئيس أمين الجميّل، وعن الحـركـة الوطنية وليد جنبلاط ومروان حماده وخالد جنبلاط. ودامت النقاشات يومين كاملين قبل أن تنتهي إلى الفشل بسبب شروط الجميّل، ممّا أدّى إلى اندلاع حرب الجبل بعـد أربعة أيـام من انتهـاء هـذا الاجتمـاع، وأسفـرت عن ألفي قتيـل ومئتي ألف مهجّر.

وقد ساهم الحريري في التحضيـرات التي سبقت مؤتمر لـوزان في ١٩٨٤، الذي شارك فيه أيضاً، ثمّ شـارك في جزء كبيـر من التحضيرات التي سبقت تـوقيع «الاتفـاق الثـلاثي» حيث عقـدَ أكثـر من اجتمـاع في منـزلـه في بـاريس لهـذا الخصـوص، بحضور: جـوني عبده، إيلي حبيقـة، ميشال سمـاحة، جـان غانم، عدنان شعبان وسركيس نعّوم. واضطلع رفيق بدور الوسيط بين الجـانب المسيحي المتمثل بحبيقه وحلفائه من جهـة وبين الجانب السـوري من جهة ثـانية، قبـل أن تتوسّع حلقة الحوار لتشمل وليد جنبلاط ونبيه برّي. ويقول أحد الذين شـاركوا في التحضيرات لوضع الصيغة النهائية لـلاتفاق الثـلاثي أن هذا الإتفـاق كاد ألّا يبصـر النور قبل حفل التوقيع لولا المساعي التي قام بهـا إثنان همـا ميشال المـرّ من جهة والحريري من جهة ثانية، آخرها كان الاجتمـاع، الذي عقـده الحريـري مع إيلي سالم، وزير الخـارجية آنـذاك، بحضور جـوني عبده في مقـرّ السفـارة اللبنـانية في برن.

وكان تدخّل الحريري في المشاريع السياسية التي طُرِحت قبل اتفاق الطائف، بارزاً أثناء قيام الدبلوماسية الأميركية أبريل غلاسبي باتصالات بين لبنان وسورية أدّت إلى وضع ورقة إصلاحية اصطُلِحَ على تسميتها «ورقة غلاسبي» وهي الورقة التي لاحظ المراقبون أن وثيقة الطائف قريبة منها إلى حدٍّ بعيد. لكن دور الحريري، بدا أكثر وضوحاً وفعالية، في اتفاق الطائف، لأن علاقاته مع الفرقاء اللبنانيين كانت أوسع ممّا كانت عليه في المشاريع السياسية السابقة، فضلاً عن أن معرفته بلبنان أصبحت أوسع ممّا كانت عليه من ذي قبل.

ولد الحريري في صيدا العام ١٩٤٤. كان يعمل في قطاف التفاح والكرز في عطلة الصيف. سافر إلى مصر بين ١٩٦٣ و ١٩٦٤ لمتابعة دروسه بعدما درس في كلية إدارة الأعمال في بيروت. وفي تلك الأثناء عمل في «دار الصياد» للنشر نهاراً وفي صحيفة «الأنوار» ليلاً لتوفير القسط الدراسي. في العام ١٩٦٥ نشرت صحيفة «النهار» إعلاناً يطلب أساتذة للتدريس في المملكة العربية السعودية، فحزم الحريري حقائبه إلى جدّة حيث بدأ بتدريس مادة الرياضيات قبل أن ينتقل إلى عالم المقاولات. وفي العام ١٩٧٧ كانت المملكة في حاجة ماسة إلى من يتعهّد بناء غرفٍ إضافيةٍ لفندق «أنتركونتيننتال» وبأقصى سرعة ممكنة من أجل عقد قمة إسلامية برعاية السعودية، فالتزم الحريري هذا المشروع ونفّذه في مهلة سريعة أذهلت العائلة المالكة التي كسب تأييدها منذ ذلك الحين، فمنحته، بصورة عاجلة، الجنسية السعودية. بنى الحريري الكثير من قصور المملكة والفنادق والمدارس، وبناء على ذلك تحوّل إلى أحد أهم الأثرياء في العالم: يملك طائرة نفاثة ويخت وقصور في الرياض وجدة ودمشق وباريس وموناكو ولندن ونيويورك ولبنان. منذ العام ١٩٨٢ بدأ بدفع منح جامعية طاولت حوالي ثلاثين ألف طالب لبناني. كما أنشأ مؤسسات محلية في مقدّمها «المؤسسة الإسلامية للتعليم العالي» في ١٩٧٨. بعد ذلك شرع ببناء مجمّع كفرفالوس الطبّي والعلمي الذي تعرّض للقصف الإسرائيلي قبل أن يكتمل، كما امتلك عدداً من مدارس بيروت، أسّس شركة «أوجيه لبنان» التي رمّمت الأسواق التجارية المدمّرة في بيروت في العام ١٩٨٣. كما دفع كل مصاريف الاجتماع النيابي في الطائف مع ثمن تذاكر الطيران للنوّاب فضلاً عن مصاريف أخرى دفعها خلال وبعد انتهاء

المؤتمر من بينها مصاريف إقامة بعض النوّاب في فنادق باريس وفي فندق «السمرلند» في بيروت.

لجنة بكركي

قبل حوالى شهرين من توجيه الدعوة إلى النواب اللبنانيين لعقد اجتماع خارج لبنان، وردت إلى الجنرال عون معلومات، من دبلوماسيين عرب وأوروبيين ومن أعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي متعاطفين معه، تُفيد بأن هناك تحضيرات لمشروع تسوية في لبنان. وتضمّنت هذه المعلومات جملة إقتراحات، كانت قيد التداول، من بينها ما يرمي إلى توحيد «الحكومتين» في إطار حكومة واحدة، تتولّى الإشراف على عمليّة انتخاب رئيس جديد للجمهورية. ولكن معلومات أخرى وردت إلى عون من العراق، تُفيد بأن مشروع التسوية المذكور هو بمثابة طبخة أميركية ـ سورية، بمشاركة السعودية، والقصد منها انتخاب رئيس للجمهورية والإطاحة بعون. فبدأ الجنرال سلسلة إتصالات وخصوصاً مع الفاتيكان وفرنسا ينبّههما فيها إلى «ما يحاك» ضدّه. لكن التحركات والتطورات تسارعت على أكثر من صعيد ولا سيّما على خطّ بكركي، عندما دعا البطريرك الماروني عدداً من النواب، أُطلِقَ عليهم في ما بعد اسم «لجنة بكركي»، للتشاور معهم حول الورقة التي أطلعه عليها حسين الحسيني خلال اجتماعه به في ١٢ حزيران ١٩٨٩ في روما، حيث أخذ صفير على عاتقه درس هذه الورقة مع فريق من النواب المسيحيين يمثّل عدداً من التيّارات، وهو الفريق الذي بقي ممثلاً لهذه التيارات في الاجتماعات والنقاشات التي دارت في الطائف حيث أطلق عليه اسم «لجنة الشرقية». وما زاد من اقتناع البطريرك بأن المشروع الذي يجرى تحضيره له حظّ كبير في النجاح هو شعوره بأن دمشق وواشنطن متوافقتان حول هذا المشروع من خلال ما لمسه في روما في لقائه مع الحسيني من جهة، ومع الحريري، الذي التقاه أيضاً في المكان نفسه من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أن التمهيد للقاء روما جرى على خطّين، الأول: عن طريق أعضاء في «تجمّع النواب الموارنة المستقلّين»، الذين هيّأوا هذه الأجواء بين الحسيني والبطريرك، والثاني عن طريق سمير فرنجية بالتنسيق مع الحريري.

وقد عقدت اللجنة النيابية المؤلّفة من: جورج سعادة (الكتائب)، بطرس حرب (تجمّع النواب الموارنة)، خاتشيك بابكيان (الأرمن)، نصري المعلوف (الكاثوليك)، ميشال ساسين (الروم الأرثوذكس والأحرار)، ورينيه معوّض (الشمال)، اجتماعين مع البطريرك في آب ١٩٨٩ في بكركي حيث طالب بعضهم بتوسيع اللجنة لتضمّ ممثلاً عن عون وآخر عن جعجع، فسمّى الأول عامر شهاب والثاني سمّى جورج عدوان اللذين شاركا في اجتماع بكركي الثالث في وقت كان فيه رأيان يتجاذبان المناطق «الشرقية» الأول، مؤيّد لحرب «التحرير»، والثاني معارض لاعتماد الوسائل العسكرية، وهو ما دفع البطريرك إلى أن يستهل الاجتماع المذكور بالقول: «الوضع خطير ولا يمكن مواجهته إلاّ بالتفاهم في ما بيننا»، معتبراً أن «حلّ الأمور يفترض في بداية الأمر توافقاً في ما بيننا كلبنانيين تمهيداً لحلّ مشكلتنا مع سورية».

فسارع عامر شهاب إلى الردّ قائلاً: «ليس هنالك مشكلة بين اللبنانيين، بل هي واقعة فعلاً مع الغرباء، لذلك علينا الدعوة إلى التحرير قبل الوفاق».

لكن البطريرك رأى أن «طمأنة الفريق اللبناني الآخر يساعد على إنجاح عملية التحرير». وانقسم المجتمعون بين رأيين الأول يركّز على أولوية الوفاق الداخلي، والثاني يشدّد على أولوية التحرير من دون أن يتمّ التوصّل إلى أيّة نتيجة. فاقترح صفير «البحث عن مشروع ما يمكّننا من الوصول إلى حلّ».

سعادة: «لم أعد أحبّذ البحث في مشاريع لأننا كلّما طُرحَ مشروع معيّن ووافقنا عليه ينطلق الآخرون منه وما فوق».

شهاب: «يجب أن نُخرج السوريّين من لبنان في أي إتفاق يتمّ التوصّل إليه، ولا تهمّنا التفاصيل الأخرى».

المعلوف: «يجب أن نجد مخرجاً للمسألة».

بابكيان: «أي مشروع اتفاق يجب أن يأخذ في الاعتبار ضرورة استقالة أية حكومة تقاطع رئيس الجمهورية لئلاّ نقع مجدّداً في مطبّات المقاطعة».

هنا بدأ البطريرك يلمّح إلى وجود مشروع معيّن، فسأله ساسين على الفور: «إذا وافقنا عليه ينسحب السوري من لبنان؟ في كل مرة نقدّم للفريق الآخر

تنازلات ولا نأخذ في المقابل أي شيء».

شهاب: «لست مخوّلاً مناقشة أي مشروع لا ينحصر بموضوع السيادة».

الاجتماع الرابع

في الاجتماع الرابع حارَ البطريرك ودار حتى «بقّ البحصة» حيث أبلغ المجتمعين أنه يحمل ورقة «آمل أن تكون أساساً صالحاً للتفاهم وإيجاد حلّ». فدارَ لغطٌ بين المجتمعين، وطُرِحَ السؤال تلوَ الآخر عن ماهية هذه الورقة. فأوضح صفير «أن الحسيني وضعها وعرضها عليّ».

المجتمعون: «كيف وأين؟».

صفير: «في روما.. وقد سجّلت عليها بعض الملاحظات بقلم رصاص».

عدوان: «هل يمكن أن نناقش الأمور بالغيب يا سيّدنا، ماذا تتضمّن هذه الورقة؟».

صفير: «سأقرأها لكنني لن أوزّع نسخاً منها لأنها سريّة».

المجتمعون: «كيف نبحث في مشروع من دون التدقيق في تفاصيله.. لا يجوز مناقشة الورقة من دون الإطلاع عليها».

لكن البطريرك تمكّن من إقناع المجتمعين بعدم تسليمهم نسخاً عن الورقة مقابل أن يقرأها على مسامعهم بنداً بنداً لمناقشتها، سامحاً لمن يريد بتسجيل بعض «الملاحظات»، لكنه استحلفهم بالإنجيل بألاّ يسرّبوا مضمون هذه الورقة، التي تبيّن في اجتماع اللجنة الأخير، في ما بعد، أنها شبيهة إلى حدّ معيّن بالشقّ الداخلي من وثيقة «الوفاق الوطني» التي سرّبت لبعض وسائل الإعلام عشية الإعلان عن دعوة النوّاب إلى الاجتماع خارج لبنان، لكن المجتمعين لاحظوا أن هذه الورقة تركّز على الجانب الإصلاحي الداخلي أكثر منه على الجانب الخارجي المتعلق بوجود القوات السورية في لبنان.

وفور بدء صفير بقراءة الورقة شرع بعض الحاضرين بإبداء استيائهم منها حتى انتهت قراءتها وأبدى معظم المجتمعين تحفّظاتهم، فردّ البطريرك مؤكداً أنه

لم يُبلغْ الحسيني أية موافقة أو أي إعتراض على هذه الورقة «لأنني لا أفهم بالدستور، ولذلك أناقشها معكم، باعتبار أنكم ملمّون بهذا الشأن».

بابكيان: «ما هو موقف عون من اللجنة العربية الثلاثية؟».

شهاب: «يؤيّد مهمتها ولكن شرط ألاّ تكون على حساب سيادة لبنان».
وتوجّه شهاب بسؤال البطريرك: «لم تتضمّن الورقة أية عبارة تتعلّق بسورية وانسحابها من لبنان؟».

صفير: «لن نقبل إلاّ ببسط سلطة الدولة على كامل أراضيها. لكن دعونا نبحث كلّ الأمور، الداخلي منها والخارجي لكي نتمكّن من الاتفاق مع الآخرين على كل الجوانب».

حرب: «يجب أن نوفّق ما بين جملة أولويّات وأهمّها الإصلاحات والإنتخابات»، مقترحاً «التزامن في ما بينهما».

شهاب: «الانتخابات والإصلاحات ليست مهمة في ظلّ الاحتلالات».

لكن جميع النوّاب أصرّوا على ضرورة إجراء الانتخابات.

الاجتماع الخامس

في هذا الاجتماع استكمل المجتمعون مناقشة بنود ورقة الحسيني حيث بدا معظمهم متحفظاً عليها باستثناء البعض منهم وخصوصاً رينيه معوّض. وتركّز هذا الاجتماع على مناقشة البنود المتعلّقة بصلاحيات رئيس الجمهورية، حيث تحفّظ كلٌ من: سعادة، حرب، ساسين، بابكيان، المعلوف، عدوان وشهاب على ما وردَ في الورقة بهذا الخصوص. كما شدّد هؤلاء على ضرورة استمرار «حقّ» رئيس الجمهورية بإبرام المعاهدات مع الدول، وهو ما لم تأتِ الورقة على ذكره. كما اعترضوا على ما ورد فيها لجهة ترؤّس رئيس الجمهورية لمجلس الوزراء «عندما يشاء»، وكذلك على البند المتعلّق بإلغاء الطائفية السياسية، حيث اقترحوا إمّا «الإبقاء على النظام الطائفي كما هو قائم، وإمّا تحويله إلى نظامٍ علماني مئة في المئة». ولم يجمع أعضاء اللجنة إلاّ على بنودٍ قليلة وردت في الورقة أبرزها البند المتعلّق بالمناصفة في مجلس النواب بين المسيحيين والمسلمين.

لكن النواب منهم حرصوا على إبقاء باب الحوار مفتوحاً فاقترح كلٌّ من معوّض وحرب ضرورة مناقشة هذه الملاحظات مع الحسيني، فوافق المجتمعون وشكّلوا لجنة ضمّت حرب والمعلوف وبابكيان ومعوّض مهمّتها البحث مع الحسيني في إمكانية تعديل بعض البنود الواردة في ورقته.

الاجتماع السادس

في الاجتماع السادس أبلغ أعضاء اللجنة الرباعية المجتمعين أنّهم التقوا الحسيني ونقلوا إليه الملاحظات المشار إليها، وأن الأخير أبلغهم بأن أي تعديل في هذه الورقة «غير وارد». ونصح معوّض المجتمعين بالموافقة على الورقة كما هي أو «لا يمشي الحال». وتأبّط معوّض جورج عدوان وابتعد معه قليلاً عن مسمع الحاضرين وأسرّ في أذنه قائلاً: «يا جورج هذا المشروع يحظى بتوافق خارجي فإمّا يُقبل بكامله وإمّا يُرفض بكامله، وهذه هي الحقيقة فلا تصدّق إذا سمعت من يقول أنِ في الإمكان تعديل أيّ حرف من هذا المشروع».

وانقسمت الآراء بين المجتمعين، فقاطعهم البطريرك قائلاً: «وما هو البديل؟».

شهاب: «البديل أن نرفض».

ولم يتّفق المجتمعون إلاّ على موعد جديد للإجتماع المقبل.

الاجتماع السابع

وفي الاجتماع اللاحق قيّم المجتمعون بيان «البنود السبعة» الذي كان قد صدر عن اللجنة العربيّة الثلاثية، وفيه دعوة للنوّاب للإجتماع خارج لبنان، واقترح حرب استئناف التحرّك باتجاه الحسيني، في محاولةٍ لتعديل المشروع المكتوب في حال وقف إطلاق النار كما ورد في البنود السبعة.

لكن أعضاء اللجنة ركّزوا على التشاور في ما إذا كان يُفترض بالنوّاب تلبية الدعوة العربيّة أولا. فرأى شهاب أن اجتماع النوّاب في الخارج أمر «غير وارد».

ساسين: «مني وعليّي لن أغادر الأراضي اللبنانية».

بابكيان: «بالنسبة إلى دعوة النوّاب إلى الخارج فإن التجاوب معها أو عدمه يعود إلى النوّاب، لكن ما أخشى منه هو أن يؤدي انعقاد هذا الاجتماع النيابي إلى إظهار المشكلة وكأنها مشكلة لبنانية ـ لبنانية»، وأثنى بابكيان على اقتراح حرب باستئناف الاتصالات مع الحسيني.

معوّض: «بيان اللجنة العربيّة متكامل ومترابط والشروط الأمنية ضرورية لاجتماع النوّاب، ولا أظنّ أنها متوافرة في لبنان».

المعلوف: «وردَ في مقدّمة وثيقة الوفاق الوطني ـ التي نُشِرت في بعض الصحف ـ أنها للمناقشة، فأنا أقترح أن أعدّ مشروعاً جديداً لا علاقة له بالوثيقة المطروحة وأعرضه حيث نجتمع وسوف ترون أنه سينال موافقة الأكثرية، وسوف نبرهن للجنرال كم أن قدرتنا السياسية تفوق قدراته العسكرية». وسأل المعلوف شهاب عن رأي الجنرال بذهاب النوّاب إلى الخارج، فأجابه الأخير قائلاً: «في ما يتعلّق بذهابكم إلى الخارج أو عدمه يجب أن تعودوا إلى الجنرال، علماً أنّه يعارض سلفاً أية خطوة من هذا النوع لأنها تمسّ بالسيادة الوطنية».

عدوان: «قبل التوافق على أي موضوع مطروح يجب ـ في نظري ـ أن نتوقّف عند سؤالٍ أساسي وهو: هل القصد من وضع هذه الوثيقة نشوب خلاف جديد بين المسيحيين، وهل الهدف منه إنهاء الحال القائمة بصرف النظر عمّا سينتج عنه؟ برأيي إذا اتفق المجتمعون على الإجابة على هذين السؤالين لا يعود هناك خطر على لبنان، أمّا إذا نظر كلٌّ من الحاضرين هنا إلى هذه الوثيقة من زاوية مصالحه الخاصة فأقول سلفاً أننا مقبلون على مشكلة كبيرة. لذلك أقترح عقد اجتماع مع الجنرال، وإذا تمكّنا من توحيد وجهات النظر بين الجنرال وبكركي و«الجبهة اللبنانية» والنوّاب فتكون هذه النتيجة أهمّ من أي إتفاق مطروح». وعارض عدوان اجتماع النوّاب خارج لبنان.

سعادة: «أؤيّد ما قاله جورج وأشدّد على ضرورة توفير وحدة الموقف في ما بيننا لأن التباين في المواقف يزيد «الطين بلّه».

صفير: «عندما دعوتكم إلى هذه الاجتماعات كان القصد من ذلك استباق ما يُطرَح اليوم لتوحيد وجهات النظر في ما بيننا»، وأيّد إجراء اتصالات بين النواب وعون والفاعليات «توصلاً إلى موقف موحّد».

هنا طلب النوّاب من عدوان وشهاب التفاهم مع عون على موعدٍ لاجتماعٍ يعقدونه معه.

الاجتماع الثامن .. والتاسع

ترأس الاجتماع الثامن النائب البطريركي المطران رولان أبو جودة بسبب وجود البطريرك في روما في زيارةٍ كهنوتية، لذلك حدّد وبعد نقاشٍ قصير بين المجتمعين موعد لاجتماع جديد عقد برئاسة البطريرك. وقد تميز هذا الاجتماع بحدّة لهجة ممثّل عون حيث استبق لقاء الأخير مع النوّاب موجّهاً إليهم وإلى البطريرك تحذيرات مبطنة تارةً، ومباشرة تارةً أخرى، حيث قال: «تطالبون بعقد اجتماع مع الجنرال في محاولةٍ منكم للحصول على غطاءٍ منه لاجتماعكم خارج لبنان، كما أن اجتماعاتكم هنا في بكركي هي لتغطية تمرير اتفاق الهدف منه إسقاط الجنرال عون. ولكي يكون ضميري مرتاحاً سأقول لكم بصراحة ماذا سيحصل: إذا اجتمعتم في الخارج فإن الجنرال ماضٍ إلى النهاية في معركة كسر عظم ولن تكون هناك خيمة فوق رأس أحد، وليتحمل كلٌّ منكم مسؤوليته، لذلك أبلغكم سلفاً ما نحن مقبلون عليه في حال أنتم أقبلتم».

صفير: «لا أقبل هذا الكلام».

وساد القاعة جوٌ من البلبلة كادت تنهي الاجتماع على خلاف حادّ، وهمّ عدد من الحاضرين بمغادرة القاعة، لكن معوّض وعدوان برّدا الأجواء، وخُتِمَ الاجتماع بالتوافق على عقد لقاء بين النوّاب وعون. فعقِدَ اجتماعٌ تمهيدي بين «لجنة بكركي» وعون لم يُعلن عنه، حيث لمسَ أعضاء اللجنة أن الجنرال لن يوافق على اجتماع النواب في الخارج، لكن النوّاب فوجئوا في اجتماعهم الموسّع مع عون بموافقته على ذلك، كما يقول جورج سعادة، «حيث ذهب إلى درجة محاولة إقناع ألبير مخيبر وإدوار حنين بالذهاب مع النوّاب إلى الخارج، فضلاً عن

أنه وضع ثلاث مروحيات عسكرية بتصرّف نـوّاب الشرقيـة، لنقلهم إلى قبرص»؛ علماً أن بطرس حرب يعتبر أن اجتماع بعبدا لم ينته إلى اتفاق بين الجنرال والنواب على اجتماعهم خارج الأراضي اللبنانية «ذلك أن عون نصح بعدم تلبية الدعوة، أما النواب فقد أصرّوا على ذلك وهذا ما حصل».

اجتماع بعبدا

شارك في اجتماع بعبدا، الذي عُقِد في ٢٦ أيلول ١٩٨٩، ٢٦ نائباً مقيماً في المنطقة «الشرقية» حيث دار نقاش حول سلبيّات اجتماع النوّاب خارج لبنان وإيجابيّاته. وشرح الجنرال وجهة نظره في هذا الشأن، فاعتبر «أن القصد من جمعكم خارج لبنان استدراجكم تحت التأثير «الثلاثي» الأميركي والسعودي والسوري، وأخشى من تأثير هذا الضغط عليكم، ولأكون صريحاً معكم أنا الجنرال عون على الرغم ممّا يقوله البعض عني أنني عنيد وكـ«قرط الصبّير» لو ذهبت إلى حيث أنتم ذاهبون وقال لي الملك «حطّها بهالذقن يا جنرال» ولمست الضغطين الأميركي والسوري لربّما وافقت على ما يطلبونه مني».

فقاطعه نصري المعلوف قائلاً: «ولو يا جنرال شو نحنا زحاليط!».

الهراوي: «شوف «مون جنرال» نحن لا نقبل أن يُزايد أحد على وطنيتنا. فنحن لا نتنازل عن أيّة ذرّة من السيادة الوطنية».

ودار نقاشٌ بين المجتمعين، فانقسم الرأي بين مؤيّدٍ لذهاب النوّاب ورافض، فبدا كلّ من النوّاب عبده عويدات وعثمان الدنا وجبران طوق ميالين إلى عدم تلبية الدعوة، لكن النوّاب الآخرين رأوا أن السلبيّة تُضرّ ولا تنفع».

لكن عون بدا، كما لاحظ النوّاب، في حيرة، تارةً يحثّ النواب على عدم الذهاب وطوراً يترك لهم حريّة الخيار خوفاً من «تحمّله مسؤولية عدم موافقتهم على ذلك»، بيد أنه أبدى أكثر من مرة خشيته من «وقوع النوّاب في شرك ما حيث هم ذاهبون»، لكن أوغست باخوس ردّ عليه بالقول: «ذهبت يا جنرال قبلنا إلى تونس ولم تقع في أيّ شرك. فلماذا تعتبر أن النوّاب سيقعون، علماً أن لنا من

الخبرة والضمائر ما يحول دون ذلك، وسنبقى على اتصال معك حول كل القضايا المطروحة».

أما لهجة طارق حبشي وبطرس حرب فكانت أكثر حدّة حيث نقل الأخير إلى عون ما سمعه من أحد النوّاب المسلمين الذي روى له أنه في لقاء بينه وبين أحد المسؤولين في «حزب الله» أكّد الأخير «أننا لن نطالب بعد اليوم بتسلّم المسلمين مقاليد السلطة في لبنان لأن الله، والحمد له، أرسل إلينا الجنرال، الذي يعمل على تهجير المسيحيين ممّا سينقل السلطة إلى المسلمين تلقائياً». وتابع حرب قائلاً: «أنت يا جنرال وافقت على بنود اللجنة العربية السبعة ومن بينها البند المتعلّق باجتماع النوّاب في الخارج. فلماذا تطلب منّا عدم الذهاب!؟». وأضاف: «حروبك أدّت إلى مضاعفة الدور والوجود السوري في لبنان، فضلاً عمّا أدّت إليه من دمارٍ وخراب، وتطلب منّا اليوم عدم الذهاب بعدما وافقت على البند المتعلّق بذهابنا إلى الخارج وفشلت في أسلوبك؟ لا. نحن نعتبر أنّه من الضروري أن نتحاور مع الجميع لنصل إلى حلّ».

لكن عون، أكّد مجدّداً خشيته من «ذهاب النوّاب» بـ«الحيا»، وحصول «مساومة على السيادة»، مشدّداً على أنه لن يوافق على أي اتفاق قبل انسحاب كامل للقوات السورية من لبنان».

فجدّد أكثر من نائب التأكيد على أن «كلاً منّا يعمل بوحي ضميره ومسؤولياته الوطنية، آملين التعاون معك إذا توصّلنا إلى حلّ من أجل حسن تطبيقه».

عون: «آمل أن تتوصّلوا إلى جدول زمني للانسحاب السوري».

نوّاب: «سنسعى إلى ذلك، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أننا نشارك في هذا الاجتماع في ظروف هي الأسوأ في تاريخ لبنان».

عون: «بالنسبة إلى الإصلاحات الدستورية أنا لا أزايد عليكم، فأنتم نوّاب وفي مقدوركم مناقشة هذه الأمور وقد تلمّون بها أكثر منّي وهذا شأنكم كونكم تمثّلون السلطة التشريعية، لكن في ما يتعلّق بالسيادة الوطنية فهناك خطوط حمر. والسلطة التشريعية ليست وحدها التي تتخذ القرار في هذا الشأن بل السلطة الإجرائية المتمثّلة بي، والتي يجب أن يكون لها رأي أساسي في هذا الموضوع، ولذلك يجب أن ننسّق في ما بيننا ولا سيّما حول هذا الموضوع».

وبناء على ذلك أبلغ عون النواب أنه يضع ثلاث مروحيات عسكرية «بتصرّف من يرغب بالسفر إلى الخارج عن طريق قبرص». وتمّ التفاهم بينه وبين ميشال ساسين وبيار دكاش على أن تجرى الاتصالات بينهما وبينه يومياً عن طريق جهاز للاتصال بواسطة القمر الاصطناعي الذي كان يملكه داني شمعون.

الفصل الثاني

الطائف في مسقط رأسه

لم يكن اجتماع النواب اللبنانيين على الأراضي اللبنانية ممكناً نظراً للاعتبارات الأمنية التي كانت تشهدها الساحة المحلية، فضلاً عن أن لبنان كان يفتقد آنذاك إلى موقعٍ أو مقرّ يمكن اعتباره حيادياً، ذلك أن عقد أي اجتماع من هذا النوع في أية منطقة من المناطق اللبنانية الأخرى سيكون بالتأكيد معرّضاً لتأثيرات أو محكوماً بأجواء ضغط سياسي أو عسكري بفعل السيطرة الأمنية لهذا الفريق أو ذاك في هذه المنطقة أو تلك. لذلك لم تشهد الساحة اللبنانية مؤتمرات أو اجتماعات بهذا الحجم منذ اندلاع الحرب اللبنانية، فارتبطت غالبية مشاريع الاتفاقات السياسية باسم دول عدة كمؤتمر جنيف أو لوزان. أمّا الاتفاق الجديد فكانت ولادته في الطائف بناء على طلب المملكة العربية السعودية رغبة منها في رعاية مشروع حلّ الأزمة اللبنانية التي طالما سعت المملكة إلى حلّ لها في أكثر من مناسبة. ولم تكن المرة الأولى التي يطرح فيها اسم الطائف كمكان لمؤتمر لبناني، فقد سبق أن اقترحت المملكة عقد مؤتمر في الطائف العام ١٩٨٣ حيث نُقل هذا الاقتراح إلى المسؤولين السوريين عبر الأمير بندر بن سلطان الذي زار العاصمة السورية آنذاك بمهمة تتعلّق بوضع الجبل. لكن المسؤولين السوريين فضّلوا في ذلك الحين عقد هذا المؤتمر في جنيف أو في لوزان وهذا ما حصل بالفعل.

أمّا الاقتراح السعودي الأخير في العام ١٩٨٩ فهو لم يلقَ ممانعة من أية جهة محليّة كانت أم خارجية، ذلك أنّ المملكة كانت تعتبر نفسها معنيّة بالوضع اللبناني أكثر من الجزائر أو المغرب شريكتيها في اللجنة الثلاثية.

أمّا لماذا خصّص الاجتماع للبرلمانيين على عكس مشاريع الاتفاقات السابقة التي نوقشت إمّا بين ممثّلي الميليشيات أو بين أمراء الحرب، فلأسباب عدّة أبرزها فشل مشاريع الاتفاقات السابقة كونها نوقشت بين هذا النوع «الراديكالي» من السياسيين، وهو ما أدركته اللجنة الثلاثية وما سعت إلى عدم الوقوع فيه من جديد وذلك عن طريق عقد هذا الاجتماع بين النواب. وكان سليم الحصّ أكثر الذين شجّعوا العرب على «أن يناقش الاتفاق بين النوّاب»، وهو قدّم هذا الاقتراح إلى اللجنة السداسية عندما أوفد من قبله كلاًّ من محمّد قبّاني والياس سابا إلى الكويت قبل أن ينتقل أميرها إلى الدار البيضاء للمشاركة في اجتماع القمّة العربي الذي صدرَ عنه بيان وُجّهت فيه الدعوة إلى النوّاب اللبنانيين لعقد الاجتماع المذكور. وكان وراء اقتراح الحصّ جملة مبرّرات أبرزها:

- سلوك النوّاب خط الاعتدال وهو ما يضمن نجاح أية خطوة يلجأون إليها.
- لأن أيّ اتفاق يُفترض أن يمرّ في المجلس النيابي، ومناقشة أي اتفاق بين النوّاب يضمن مروره في المجلس بطبيعة الحال.
- إحياء دور مجلس النواب الذي كان معطّلاً بسبب الانقسام الداخلي الذي كان سائداً في ذلك الوقت.

بدأت الاستعدادات لانتقال النواب إلى الطائف فور إعلان اللجنة الثلاثية بيان من سبعة بنود يتضمّن دعوة إلى وقف إطلاق النار وتأليف لجنة أمنية لبنانية برئاسة الأخضر الإبراهيمي للإشراف على وقف إطلاق النار ومراقبة السفن وفكّ الحصار البحري وفتح مطار بيروت، كما تضمّن دعوة لأعضاء المجلس النيابي لـ «إعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني بتاريخ ٣٠ ـ ٩ ـ ١٩٨٩ بعد تثبيت وقف إطلاق النار وفكّ الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي». وسارعت كلّ من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا إلى إجراء الاتصالات اللازمة لانتزاع موقف إيجابي من عون حول هذا البيان. ولم يكن الجنرال ليوافق على هذا البيان لولا اتصال هاتفي تلقّاه من وزير الخارجية الفرنسية رولان دوما الذي أقنعه خلاله بالقبول به. وما إن تبلّغ الإبراهيمي موقف عون الإيجابي حتى سارع إلى الاتصال بحسين الحسيني وطلب منه تولّي مهمة الاتصال بالنواب استعداداً للسفر، بينما كثّف الإبراهيمي اتصالاته مع المعنيّين تمهيداً للاتفاق على مكان اجتماع النوّاب

الذي تقرّر عقده في الطائف بعدما كان مقرّراً عقده في الرياض أو جدّه حرصاً من السعوديين على توفير مكان للاجتماع بعيد عن المدن السعودية وعن التدخّلات. وعلى الفور وجّه الحسيني دعوات للنواب لهذه الغاية.

في ٢٩ أيلول، وكان يوم جمعة، شدّ ٦٢ نائباً ـ من أصل ٧٣ وهو العدد المتبقّي من مجلس النوّاب الذي كان مؤلّفاً من ٩٩ نائباً ـ رحالهم وتوجهوا إلى الطائف، بعضهم عن طريق مطار بيروت والبعض الثاني عن طريق أدما ـ قبرص والنوّاب المتبقّون عن طريق جنيف أو باريس.

في الطائف

الطائف منتجع صيفي للعائلة المالكة في المملكة العربية السعودية، يعلو عن سطح البحر ١٧٠٠ متر ويطلق عليه لقب «عاليه السعودية» كما يسمّيه السعوديّون الذين يعتبرون مناخه مشابهاً لمناخ عاليه في لبنان. يبعد عن مكّة المكرمّة مسافة ٨٨ كلم و٧٠٠ كلم من العاصمة السعودية الرياض.

وقد لاقى النوّاب فور وصولهم إلى الطائف استقبالاً قلّ نظيره، وحفاوة كبرى برزت في الأجنحة التي خُصِّصت لكلٍّ منهم في قصر المؤتمرات وفي الإجراءات الأمنية التي أُحيطوا بها.

في قصرٍ من الرخام الأبيض والورديّ نزل النوّاب مخاطين بمجموعة كبيرة من الخدم ورجال الأمن الذين قدِّر عددهم بألفين توزّعوا ما بين الممرّات الداخلية للقصر وسطحه ومحيطه فضلاً عن مجموعاتٍ أمنية تضمّ كل منها ثلاثة أو أربعة عناصر مهمّتها مواكبة كلّ نائب أثناء تنقلاته خارج القصر مع سيارتين واحدة مع سائق مخصّصة للنائب وثانية للمواكبة، وبلغ عدد سيارات «المرسيدس» التي وضعت بتصرّف النواب ٣٠٠ سيارة كان مقرّها باحة القصر. أما الأجنحة التي خُصّصت للنوّاب فبلغت مساحة كلّ منها حوالى ١٧٥ متراً مربعاً، ويتألف الجناح من صالونين، غرفة طعام، غرفة للنوم، حمّامين، وفيه خطّان هاتفيان الأول مخصّص للاتصالات داخل المملكة والثاني دولي.

ولعلّ أبرز ما تميّزت به الضيافة الوجبات الفاخرة التي كانت سرطانات

البحر والكركند والسمك المدخّن تشكّل جزءاً دائماً منها، فضلاً عن أطباق الفواكه والحلويات التي كانت تصل يوميّاً إلى أجنحة الضيوف كتلك التي كُتب عنها في روايات ألف ليلة وليلة. وفي الطبقة الأولى تحت أرض القصر كان يعمل فريق طبي على مدار ٢٤ ساعة تحسّباً لأي طارىء صحي يتعرّض له أي من النواب، وقد سجِّلت توعّكات صحيّة خصوصاً مع النوّاب المسنّين وأبرزهم إدوار حنين وحبيب كيروز.

ويحتوي القصر أيضاً على قاعةٍ للرياضة كان يمارس فيها بعض النوّاب مواهبه الرياضية فضلاً عن مسبح طلب بعض النوّاب «تشغيله» لكن مفاجأة عمّال الصيانة بوجود أفعى في قعره حال دون ذلك. كما وُضع مدلّك مصري بتصرّف النوّاب الراغبين بالاسترخاء بين جلسة وأخرى من المشاورات السياسية المضنية. وأقيم مكتب تابع لوزارة الخارجية السعوديّة في مبنى القصر للاهتمام بشؤون النوّاب وشجونهم يُديره الأمين العام للوزارة عبد الرحمن النويصر. وكان يُمنع الصحافيون من زيارة النواب في القصر أو الاتصال بهم هاتفياً، ولذلك أنزلوا في فندق الـ «أنتركونتيننتال» الذي يبعد عن قصر المؤتمرات حوالى ٤٥ كلم، الأمر الذي كان يضطّر الصحافيين إلى الاحتيال على السنترال الرئيسي التابع للقصر وانتحال صفة قريب للنائب أو صديق له للتمكّن من التحدّث إليه. وبدا السعوديون غير متحمّسين لتغطية المؤتمر إعلامياً أو كشف خفايا ما يجري داخل الاجتماعات، لذلك طلب سعود الفيصل، في اليوم الثاني من وصول النوّاب، من الصحافيين ألّا يتطرّقوا إلى ما يجرى داخل الاجتماعات، مشيراً إلى أن البرلمانيين سيكونون مسؤولين عن إطلاع الرأي العام على ما يجرى. وعلى الأثر زار الرئيس الحسيني مقرّ الإعلاميين في الطائف وتمنّى عليهم «تحمّل مسؤولياتهم الوطنية»، وبناء على ذلك كلّف مستشاره الاعلامي عبد الله معوّض إصدار بيان يومي (عام) عن نتائج المداولات ونقله إلى الإعلاميين. وقد بلغت الإجراءات الأمنية درجة تفتيش كلّ نائب بواسطة آلة الكترونية لدى دخوله أو مغادرته المدخل الرئيسي للقصر، فضلاً عن تسلّم جوازات سفر النواب الذين لم يحصلوا عليها إلا قبيل مغادرتهم الطائف.

الحفاوة في الاستقبال وحسن الضيافة أوحت لقسم كبير من اللبنانيين بأنها لم تخلُ من العادات التقليديّة المعروفة كتقديم الهدايا «على أنواعها» للضيوف.

لكن الآراء تضاربت حول هذا الانطباع بين خصوم النواب الذين يؤكّدون أن أعضاء الندوة النيابية نالوا «هدايا» متنوّعة، بينما يؤكّد عدد كبير من النوّاب أنهم لم يتلقّوا «هدية واحدة» ولا الدولة المضيفة أقدمت على مثل هذه الخطوة.

ويقول أحد النوّاب «أنّ البرلمانيّين لم يتلقّوا أي فلس في الطائف، ولا حتى أية هديّة تقليديّة». ويروي أن هذا الموضوع كان مناسبة «للمزاح» بين بعض النواب من بينهم جو حمّود الذي أوحى لبعض زملائه بوجود «سامسونايت» في كل من أجنحة النوّاب مليئة بالهدايا ممّا دفع زميلين له إلى التوجّه سريعاً إلى جناحيهما للتأكّد من الأمر لكنهما عادا خاليي الوفاض وتأكّدا عندها أن كلام حمّود كان مجرّد «مزحة». لكن بعض النواب يعتقدون أن موضوع المال لعب دوره بعد انتهاء اجتماع الطائف وتحديداً عشية الانتخابات الرئاسية.

الفشل ممنوع

لم يكن أمام النواب المجتمعين في الطائف خيارات عدة لسببين: أوّلهما بروز ضغوط دولية وعربية عليهم للخروج باتفاق من الطائف ولا سيّما من الولايات المتحدة واللجنة العربية، وثانيهما اقتناع نواب «الشرقية» من جهة، بأن فشل الاجتماع سيرفع أسهم عون وبالتالي سيظهر أمام الرأي العام الإقليمي والدولي أن الأزمة القائمة هي بمثابة خلاف لبناني ـ لبناني كما كانت تعتبر سورية وحلفاؤها في لبنان؛ واعتبار نواب «الغربية»، من جهة مقابلة، أن فشل اجتماع الطائف لن يوفّر لهم ما يطمحون إليه على مستوى المشاركة في الحكم استناداً إلى ما كان وارداً في «وثيقة الوفاق الوطني»، فضلاً عن أنه يسهم في استمرار انتعاش دور الميليشيات على حسابهم خصوصاً أن حركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي كانا ضدّ «وثيقة الوفاق»، وقد اعتبر رئيس «أمل» نبيه برّي عشية انتقال النواب إلى الطائف في ٢٤ أيلول أن الوثيقة «ليست خطّة إصلاح ولكنها خطّة دمار»، مؤكداً رفضه الخطة لأنه يريد «القضاء على نظام الامتيازات السياسية»، ودعا إلى إجراء الانتخابات «قبل الاتفاق على نظام جديد». كما أعلن وليد جنبلاط عدم إيمانه بـ «التفاؤل الذي يعتمد على وعود من الإبراهيمي وآخرين»، ودعا مقاتليه إلى التمسّك بأسلحتهم و «الدفاع عن الجبهة وزيادة التحصينات حتى لا يخدعون وتكون هذه العملية مجرّد هدنة يستغلّها عون».

وسط هذه الهواجس المتقابلة بدا معظم النواب المجتمعين في الطائف حريصين على إنجاح الاجتماع والخروج باتفاق في ما بينهم مهما كان الثمن على الرغم من بعض الانتقادات والمآخذ التي كان يطلقها هذا النائب أو ذاك أثناء النقاشات التي بدأت في ٣٠ أيلول واستمرّت حتى العاشرة من مساء ٢٢ تشرين الأول عندما دعي كل النواب إلى اجتماع عام تُليت خلاله الصيغة النهائية لوثيقة الوفاق ووافقوا عليها باستثناء حسن الرفاعي الذي امتنع عن التصويت وزاهر الخطيب وتوفيق عساف اللذين اعترضا على الوثيقة.

اليوم الأول

اقتصر اليوم الأول (٢٩ أيلول) من وصول النواب إلى الطائف على تسلّم كلّ منهم جناحه المخصّص له في قصر المؤتمرات والاكتفاء ببعض المشاورات الجانبية التي جرتْ بين بعض النواب أو مع الحسيني أو بين وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل ورفيق الحريري الذي اضطلع بدور صلة الوصل بين الفيصل والنواب.

وقد حضر إلى الطائف يومذاك النواب السادة: حسين الحسيني، عادل عسيران، صائب سلام، أمين الحافظ، رشيد الصلح، كاظم الخليل، جوزف سكاف، نزيه البزري، نصري المعلوف، خاتشيك بابكيان، عثمان الدنا، حسين منصور، رفيق شاهين، إدوار حنين، رينيه معوض، عبد اللطيف الزين، جميل كبي، فؤاد نفاع، حبيب كيروز، أنور الصباح، ميشال ساسين، بيار حلو، ادمون رزق، علي الخليل، حسن الرفاعي، توفيق عساف، جورج سعاده، محمود عمّار، زكي مزبودي، بطرس حرب، طلال المرعبي، الياس الهراوي، محمد يوسف بيضون، عبد الله الراسي، هاشم الحسيني، سالم عبد النور، فريد جبران، أحمد إسبر، الياس الخازن، زاهر الخطيب، انترانيك مانوكيان، علي العبد الله، عبد المولى أمهز، شفيق بدر، بيار دكاش، أوغست باخوس، فريد سرحال، صبحي ياغي، عبد المجيد الرافعي، موريس فاضل، مخايل ضاهر، ملكون ابليغتيان، يوسف حمود، حميد دكروب، ميشال معلولي، جبران طوق، طارق حبشي، نديم سالم، ألبير منصور، منيف الخطيب، صالح الخير ونجاح واكيم.
واعتذر عن عدم الحضور النواب السادة: كامل الأسعد، باخوس حكيم، ألبير

مخيبر، عبده عويدات، فؤاد الطحيني، إميل روحانا صقر، آرا يراونيان، ريمون إده، سورين خان أميريان، راشد الخوري ورائف سمارة.

وفي ٣٠ أيلول بدأت الاجتماعات النيابية بلقاء هو الأول منذ حزيران ١٩٨٨ موعد آخر جلسة نيابية في دورة استثنائية للمجلس. وافتتحت الاجتماعات في الحادية عشرة قبل الظهر في جلسة علنية برئاسة حسين الحسيني وحضور وزراء خارجية دول اللجنة الثلاثية: سعود الفيصل (السعودية)، عبد اللطيف الفيلالي (المغرب) وأحمد غزالي (الجزائر) والمندوب المتفرّغ للجنة الأخضر الإبراهيمي، وقدّم الحسيني وزير الخارجية السعودية الذي ألقى كلمة الافتتاح للملك فهد بن عبد العزيز باسم اللجنة الثلاثية حيث شدّد خلالها على «أن طروحات الوثيقة قابلة للتبديل، وأن الفجر اللبناني آتٍ لا ريب فيه»، معتبراً أن «الجوهر والأساس هو قضية الوفاق». أما الحسيني فأكد «أننا لسنا هنا لنأخذ من فئة ونعطي فئة، بل لنأخذ من كل الفئات لنعطي دولة واحدة لكل اللبنانيين».

وقد تسلّم كل من النواب، خلال هذا اللقاء، نسخةً عن «وثيقة الوفاق الوطني» التي أعدّتها اللجنة العربية مكتوب عليها عبارة: «قامت اللجنة الثلاثية العربية العليا بإعداد مشروع وثيقة الوفاق الوطني لعرضها على أعضاء المجلس النيابي اللبناني لمناقشتها بحرية تامة ـ خارج لبنان ـ وإجراء ما يرونه من تعديلات تمهيداً للتصديق عليها من قبل المجلس النيابي في لبنان». وبعد انتهاء اللقاء الافتتاحي انتقل النواب ووزراء اللجنة والإبراهيمي إلى قصر الأمير سعود الذي أقام على شرفهم غداء عمل قبل أن ينتقل النواب إلى أول لقاء مغلق في ما بينهم، والذي دام منذ السادسة وحتى العاشرة ليلاً. وافتتح هذا اللقاء الرئيس الحسيني ثم تحدث بعده إثنا عشر نائباً هم: صائب سلام، كاظم الخليل، عبد المجيد الرافعي، نصري المعلوف، إدوار حنين، إدمون رزق، عبد الله الراسي، رشيد الصلح، علي الخليل، بيار حلو، حميد دكروب ونجاح واكيم.

وانتقد عبد المجيد الرافعي وحميد دكروب الدور السوري في لبنان. فأكد الرافعي أن لبنان «يتعرّض لمؤامرة قاسية وخطيرة وليس من أجل الإصلاح والمشاركة، بل أن المؤامرة تطال بشكل أساسي وحدة لبنان وسيادته، وعلينا العمل من أجل خروج الجيش الاسرائيلي، وجيش النظام السوري من دون أية مكاسب وكذلك المسلحين الإيرانيين الذين شوّهوا قيم الإسلام».

فردّ النائب واكيم قائلاً «لولا الجيش السوري لحصلت كوارث في العام ١٩٨٧ في بيروت الغربية» وتدخّل النائب زاهر الخطيب ودافع عن وجهة نظر واكيم.

أما المفاجأة الأهم في ذلك اليوم فكانت وصول موفد أميركي إلى الطائف هو المستشار الأول في سفارة الولايات المتحدة في لبنان، الذي كان يتولّى مهمة الاتصال بالنواب، دايفيد ساترفيلد الذي نزل في الغرفة ذات الرقم ١٣٠ من فندق «الأنتركونتيننتال» الذي كان يقطن فبه الصحافيون، يرافقه الديبلوماسي الأميركي ريتشارد جونز. وبدأ ساترفيلد من هناك باتصالات هاتفية مع بعض النواب الذين أبلغهم أن «وثيقة الوفاق الوطني» هي «أقصى ما يمكن الحصول عليه حالياً»، مؤكّداً أن الولايات المتحدة «ستضمن تنفيذ هذه الوثيقة وخصوصاً ما يتعلّق بإعادة انتشار القوات السورية في البقاع»، وحثّ ساترفيلد النواب على «الموافقة على الوثيقة والتجاوب مع مساعي اللجنة العربية».

واستؤنفت اللقاءات النيابية صباح اليوم الثالث، فواصل النواب إلقاء كلماتهم التي حدّد فيها كلّ منهم رأيه من البنود الواردة في وثيقة اللجنة العربية، وتوالى على الكلام أكثر من عشرة نواب حول مواضيع الصلاحيات وهوية لبنان، من بينهم: محمد يوسف بيضون، جورج سعاده، زاهر الخطيب، ألبير منصور، بطرس حرب، زكي مزبودي وطلال المرعبي. وقدّم جميل كبي بمذكرة مستفيضة تقع في ثلاثين صفحة ركّز فيها على موضوع صلاحيات رئيس الجمهورية، فطالب بـ «توضيح وتحديد هذه الصلاحيات وحصرها وعدم تركها سائبة في المطلق خصوصاً لجهة دعوة رئيس الجمهورية وترؤسه لمجلس الوزراء»، ورأى أن السلطة «يجب أن تكون لمجلس الوزراء»، لكن جورج سعاده ردّ بالقول: «نحن لا نرفض الإصلاح، ولكن بصرف النظر عن أي اعتبار طائفي من الخطأ الكبير انتزاع صلاحيات رئاسة الجمهورية وتجريده منها على نحو يجعل من مؤسسة الرئاسة وظيفة فخرية»، معتبراً أن الاصلاح «لا يكون بنقل الصلاحيات بكاملها من رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة فيصبح الرئيس ذا وظيفة بروتوكولية تقتصر على تقبّل أوراق اعتماد السفراء وترؤس المناسبات والاحتفالات الوطنية وتقليد الأوسمة». وردّ على جميل كبّي قائلاً: «صلاحيات رئيس الجمهورية جابت النقمة للطائفة وليس النعمة» فأجابه كبّي: «أعطونا النعمة مش النقمة».

لكن نصري المعلوف رأى أن البنود الواردة في الوثيقة تفتقر إلى التنسيق مع البنود الواردة في الدستور، معتبراً «أننا نعمل من أجل ميثاق وطني وليس من أجل دستور جديد. لذلك فإن ما يجب أن يرد في الميثاق وينبغي أن يعدّل في الدستور، ينبغي ألّا يكون متعارضاً مع باقي مواد الدستور». ورفض بيار حلو تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية «كي لا يصبح المنصب فخرياً». فردّ زاهر الخطيب: «إذا كنتم مصرّين على مواقفكم فلنعد إلى بيروت ولتكن الحرب». فتدخّل بطرس حرب داعياً إلى «التروّي والمناقشة من موقع المسؤولية»؛ واقترح ميشال ساسين «حسماً للجدل» عدم انتزاع صلاحيات رئيس الجمهورية «مقابل تعزيز صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء». وبرز إصرار لدى جورج سعاده وبطرس حرب على عدم الفصل بين الجانب الداخلي المتعلّق بالإصلاح وبين الجانب الخارجي المتعلّق ببند السيادة مطالبين بالتوصّل إلى «نتائج مرضية» تتعلّق بالوجود السوري في لبنان مقابل الموافقة على البنود المتعلّقة بالإصلاح، مع التأكيد على «عدم القبول بأي بند إصلاحي إذا لم يتمّ التوصّل إلى برمجة واضحة للانسحاب السوري».

«مزايدات»

ثم انعقد اللقاء النيابي بعد الظهر واستؤنفت النقاشات حول البنود الواردة في الوثيقة العربية فتحدّث عدد من النواب من بينهم فريد سرحال الذي اعتبر أن وحدة لبنان هي «الضمانة الوحيدة لجميع أبنائه»، ورأى أن «مهمة النواب في المرحلة الراهنة هي البحث في الإصلاحات، أما القضايا الأخرى فهي من شأن حكومة الاتحاد الوطني المفترض تشكيلها».

ثم شدّد أنور الصباح على ضرورة «إقرار الإصلاحات وإلغاء الطائفية السياسية نهائياً». وعلى الأثر ردّ جورج سعاده على كلمة كان ألقاها نجاح واكيم في جلسة سابقة فنفى أن يكون المسيحيون قد طلبوا دخول القوات السورية إلى لبنان، معتبراً أن الاصلاحات «ليست سبب الحرب بل القوات الأجنبية في لبنان هي السبب والأساس»، وأكد أن الجميع «مع تطوير النظام ولكن المشكله الحقيقية تكمن في برمجة الانسحابات». وتلاه زاهر الخطيب الذي قال: «أنا لا أطالب بأن يعطي المسيحيون المسلمين، فليس هذا هو المقصود، ولا أطالب

بالإصلاح من زاوية طائفية بل أدعو إلى تنازل كل الطوائف للوطن». ورأى أن الانسحاب السوري «غير المدروس يؤدّي إلى مطبّات كثيرة وفراغ أمني، والذين يطالبون به اليوم كانوا يطالبون بالأمس إسرائيل بعدم الانسحاب للسبب نفسه» فقاطعه سعاده قائلاً: «هذه مزايدة».

ثم تحدّث نجاح واكيم فقال: «لا يجوز أن يتفرّد رئيس الجمهورية بالسلطة في البلاد، ولا يمكن أن نستمرّ على هذه الحال، ونريد أن نعرف هل السلطة ستكون مسؤولة أمام المجلس النيابي أم لا؟» وطالب بأجوبة صريحة. وكرّر القول بأن الانسحاب السوري «مع غياب أداة أمنية بديلة وسلطة مركزية سيؤدي إلى فراغ»، مشيراً إلى البرمجة الواردة في وثيقة اللجنة العربية. وأكد أن الإصلاحات هي «الطريق الوحيد للانتهاء من الحرب والمأساة التي نعيش».

أما بطرس حرب فشدّد على «وجوب توحيد الرؤى تمهيداً لإجراء الإصلاحات والانتخابات والانسحابات وضرورة حصول العناصر الثلاثة».

واعتبر ألبير منصور أن المسألة «ليست مسألة إحراجات كأن يسعى أحدنا إلى إحراج الآخر، فالمطلوب تحديد المشكلة وهوية النظام. فهل يمكن أن نعيش في هذا النظام؟» وأعلن تأييده لإلغاء الطائفية السياسية و«لكن على ألّا تكون من منطلقات طائفية فيجب أن نتفاهم على مسائل عدة وخصوصاً أن يكون من يمارس السلطة مسؤولاً».

وتطرق إلى موضوع وجود القوات السورية في لبنان فقال «يجب أن نتناول الموضوع من زوايا ثلاث: الاحتلال الاسرائيلي ـ دور الميليشيات ـ الوجود السوري، «فبالنسبة إلى الاحتلال الاسرائيلي نحن متفاهمون على ضرورة تنفيذ القرار ٤٢٥، أما الميليشيات فلا يمكن حلها إلا بقيام سلطة مركزية قوية وقادرة. وبالنسبة إلى الوجود السوري فعلينا أن نعالجه بثقة ومسؤولية، وسورية تقول أن هناك ثلاثة مسبّبات لوجودها وهي الاحتلال الاسرائيلي والفراغ الأمني وأمن سورية. والمهم الاتفاق بين الحكومتين على الوجود العسكري في مناطق محددة».

هنا قاطعه بيار حلو وقال: «الأفضل أن نناقش موضوع الاصلاحات على أن نبحث موضوع الانسحابات في ما بعد»، ورأى أن الموضوعين «ضروريان لكن

من الأفضل أن نتعاطى بمنهجية واضحة لتسهيل النقاش».

ثم تلا توفيق عساف مذكرة (منشورة في ملحق الوثائق والمحاضر) باسم «لقاء بيت الدين» تطالب بإلغاء الطائفية السياسية واستحداث مجلس للشيوخ مشدّداً على «وحدة الأرض والشعب والمؤسسات».

على أثر انتهاء اللقاء المسائي عقدت سلسلة اجتماعات بين النواب وخصوصاً في أجنحة كلّ من صائب سلام ونصري المعلوف الذي التقى مع أعضاء «لجنة الشرقية» التي تمّ التوافق على أن تكون ممثّلة لنواب «الشرقية» بعدما قامت بالدور نفسه في اجتماعات بكركي المشار إليها في الفصل الأول، وتضمّ إلى المعلوف: جورج سعاده، بطرس حرب، رينيه معوّض، خاتشيك بابكيان وميشال ساسين. ثم التقى أعضاء اللجنة سعود الفيصل وطالبوه بتقديم «ضمانات» تتعلّق بالانسحاب السوري. ولم تنقطع الاتصالات بين الطائف وبيروت من جهة والعاصمة السورية من جهة أخرى، حيث كان كلّ من كاظم الخليل وجورج سعاده وبيار دكاش يتولّى مهمّة الاتصال بميشال عون بواسطة داني شمعون الذي كان في حوزته جهاز «ساتيليت»، لنقل صورة ما يجري في الطائف. كما كان جورج سعاده يتّصل بطريقة شبه يومية بنائبه منير الحاج لوضع حزب الكتائب في أجواء ما يحصل، وكذلك بسمير جعجع قائد «القوات اللبنانية» إما شخصياً أو بواسطة زاهي البستاني الذي كان مقيماً في باريس ويجري الاتصالات أو يتلقاها يومياً من الطائف. وفي المقابل كان زاهر الخطيب يتولّى مهمة الاتصال بكلّ من نبيه بري ووليد جنبلاط الذي كان يتلقّى اتصالات مماثلة من توفيق عساف، فضلاً عن اتصالات أخرى كان يجريها بعض النواب، وفي مقدّمهم حسين الحسيني، بنائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام للغاية نفسها.

أما في اليوم الرابع لاجتماعات الطائف فقد عُقد لقاء نيابي واحد، هو السادس منذ افتتاح اللقاءات، منذ العاشرة صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر، ولم يعقد لقاء ثانٍ بسبب توجّه ٣١ نائباً مسلماً إلى مكّة لأداء فريضة العمرة نقلتهم إليها قافلة من سيارات «الليموزين». وتركّز البحث في هذا اللقاء على البند المتعلّق بزيادة عدد النواب، كما تطرّق إلى طريقة تعيين النواب لملء الشواغر أو الزيادات وعمّا إذا كان سيتمّ هذا التعيين من قبل الحكومة أم من قبل مجلس النواب من

دون التوصّل إلى توافق حول هذا البند، ثم اقترح توفيق عساف إنشاء مجلس للشيوخ. كما ناقش النواب مدة تولّي رئيس المجلس النيابي منصبه، فاقترح بعضهم الإبقاء على هذه المدة كما هو معمول بها في صيغة ١٩٤٣، بينما اقترح البعض الآخر أن تكون مدّته هي مدّة ولاية المجلس، وطالب نواب آخرون أن يجرى انتخاب رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد كما جاء في الوثيقة العربية. وتحدّث في هذا اللقاء أكثر من نائب، فأكد جبران طوق أن «النواب اللبنانيين لم يأتوا إلى الطائف من أجل الاصلاحات السياسية والدستورية فقط بل من أجل إحلال الوفاق اللبناني والمصالحة بين المواطنين، وأن هذا الوفاق يتطلب التفاهم على قضيتين أساسيتين لبلوغ هذا الهدف وهما: الاصلاحات والانسحابات»، معتبراً أنهما «ركيزتان هامتان لبناء أي وفاق أو اتفاق».

أما زاهر الخطيب فاقترح من جهته «الإلغاء الفوري لتوزيع المناصب في الحكم». وقال فريد جبران: «نريد رئيساً صورة كالملكة إليزابيت لأن رؤساء الجمهورية منذ العام ١٩٤٣ وحتى اليوم هم الذين خربوا البلاد».

طلب ضمانات

قبل انعقاد اللقاء السابع بين النواب في اليوم الرابع من وصولهم إلى الطائف، عُقد لقاء صباحي بين ٢٥ نائباً «شرقياً» وسعود الفيصل بناء لطلبه. وأكد معظم نواب «الشرقية» في هذا اللقاء حرصهم على نيل ضمانات واضحة وخطيّة من اللجنة العربية حيال موضوع الانسحاب السوري معربين عن خشيتهم ممّا يدور من «لغط» في أروقة قصر المؤتمرات ومفاده أن هناك اتجاهاً عربياً ودولياً لعدم «المسّ» بالبند الوارد في الوثيقة العربية والمتعلّق بإعادة الانتشار السوري أو مناقشته.

وأكد هؤلاء النواب للفيصل أن هناك استعداداً نيابياً «شرقيّاً» للتفاهم على البنود الاصلاحية الواردة في وثيقة اللجنة مع النواب «الغربيين»، و«لكن نريد أن نعرف أو نلمس ضمانات واضحة في شأن الانسحاب السوري*من لبنان وكيفية حصول هذا الانسحاب وبرمجته». فردّ الفيصل على النواب «الشرقيين» قائلاً: «تفاهموا على الإصلاحات وبعدها نتفاهم على الوسائل الممكن اعتمادها لتأمين الانسحاب السوري»، وأضاف: «نحن كلجنة عربية نأمل منكم أن تنطلقوا من

موقف الرئيس الجزائري الذي أعلنه في اليومين الأخيرين (أكد ضمان اللجنة العربية لسيادة لبنان) ونتعهّد بسحب القوات السورية بعد التفاهم على الاصلاحات وتطبيقها وانتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وفاق وطني». لكن بعض النواب سألوا: «ما الذي يضمن لنا حصول الانسحاب بعد إجراء الاصلاحات والانتخابات؟» فرد الفيصل: «نحن لن نترككم، ونعدكم بذلك، فمصداقيتنا على المحّك وهناك إجماع عربي في هذا المجال. ففي حال لم ينسحب السوريون من لبنان بعد حصول الوفاق والانتخابات وتأليف الحكومة واختلفتم مع السوريين حول ذلك، فنحن نعدكم بأن نقف إلى جانبكم ضدّهم وهذا خيار محسوم في ما بين أعضاء اللجنة العربية التي تلقّت ضمانات واضحة وثابتة من المسؤولين السوريين، الذين أكدوا للجنة استعدادهم الأكيد للانسحاب فور حصول الوفاق الوطني اللبناني وتشكيل حكومة وفاق. فنحن نأمل منكم الاتّكال على الله ومساعدتنا ونحن نعدكم بالمساعدة حتى النهاية وبحسب ما تبغون». وذكّر النواب «الشرقيين» بأنها «المرة الأولى التي تصدر وثيقة عربية تشير إلى انسحاب القوات السورية من لبنان». وقال: «نفهم أنه من الصعب أن توافقوا على هذه الطريقة ولكن الأصعب هو ألاّ توافقوا».

وعلى الأثر عقد اللقاء النيابي الموسّع في غياب صائب سلام وصبحي ياغي، وجرى البحث في البند المتعلّق بإلغاء الطائفية السياسية. وقد أنجز النواب في الجلسة الأولى البحث في بندي «الوظائف العامة» و«الانتخابات» فيما استكمل البحث في الجلسة المسائية في بنود «اللامركزية» و«المحاكم» و«المجلس الاقتصادي» و«التربية والتعليم» و«الإعلام». وبرز إجماع لدى النواب على أن الطائفية هي «علّة العلل ويجب استئصالها»، ولكن الآراء انقسمت بين مؤيّد لإلغائها فوراً ومؤيد لإلغائها تدريجياً، لكن الرأي الأخير كان الغالب.

وفي بداية الاجتماع أثار ألبير منصور موضوع تسريب محاضر من الجلسات إلى الصحافيين، مشيراً إلى أنه تبلّغ أن هناك نواباً يسرّبون أقواله إلى الصحف اللبنانية، وقال: «من بين هؤلاء الزميل زاهر الخطيب»، مؤكّداً أنه لا يقبل بذلك. فناقش النواب الموضوع وأجمعوا على عدم تسريب أية معلومات من الاجتماعات أو مواقف لنواب سوى إذا أراد نائب معيّن تسريب موقفه فقط.

ثم أحيل الموضوع إلى الرئيس الحسيني الذي تمنّى على الخطيب «عدم تسريب معلومات من الاجتماعات»، فردّ الخطيب: «نحن نحمل أمانة نقل المواقف الوطنية إلى الشعب، وبالتالي يجب أن يعرف الناس ماذا يجري هنا».

الحسيني: «نخاف من أن تفشل الاجتماعات بسبب هذه التسريبات».

الخطيب: «وإذا فشلت على الافتراض، فماذا نقول للناس»؟

ثم اقترح الحسيني إصدار بيان تكذيب لكل ما تسرّب إلى الصحف.

الخطيب: «تكذيب! لا . . . لأن الذي نشر صحيح مش كذب. أما إذا أردت إصدار إيضاح معيّن، فلا مانع».

ثم تعهّد جميع النواب بعدم تسريب أية معلومات أو مواقف إلّا من أصحابها.

وبعد مباشرة البحث في الفقرة الأولى من بند إلغاء الطائفية السياسية الذي تطرّق إليه بعض النواب، طلب نجاح واكيم الكلام، لكن الحسيني تأخّر في إعطائه الكلام، فغضب واكيم واعترض على إدارة الحسيني الجلسات، وانتقده بعنف ثم خرج من القاعة.

على الأثر تابع النواب بحثهم في موضوع إلغاء الطائفية السياسية، وتحدّث في هذا الشأن أكثر من خمسين نائباً. فأكّد كاظم الخليل «أن الوسيلة الفضلى لاقتلاع الطائفية من نفوس اللبنانيين هي في إلغاء أحكامها المتّبعة حتى اليوم في التمثيل الشعبي وإجراء انتخابات يشترك فيها كل اللبنانيين لانتخاب مرشّح من دون التقيّد بطائفته، بعد أن يُلغى توزيع المراكز الانتخابية على الطوائف. وبذلك نكون قد وحّدنا إرادة الشعب اللبناني في اختيار ممثّل واحد غير منتسب لطائفة ما».

وأضاف: «إن تزاحم المرشّحين للمناصب الانتخابية وتعدّد تأليف القوائم بينهم يفرض عليهم التعاون مع الأقليات من أجل كسب أصواتهم التي قد ترجّح نجاح فئة على أخرى». وقال: «لقد برهنت الانتخابات البلدية في لبنان، والتي لا يطلب فيها التمثيل الطائفي، بما لا يقبل الشكّ أنه لم تُحرم أية أقلية طائفية من حقّها في التمثيل، وأعتقد أن هذا يعود إلى الوعي اللبناني وتزاحم الناخبين وكثرة

القوائم وحاجاتها إلى أصوات الأقلّيات».

ثم قدّم أحمد إسبر اقتراحاً من أربع نقاط لإلغاء الطائفية وهي الآتية:

ـ «إلغاء المادة ٩٥ من الدستور.

ـ إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في سائر مرافق الدولة بدءاً من الرئاسات الثلاث والوزراء والوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية. وملء المراكز الشاغرة في المجلس النيابي الحالي، ورفع عدد أعضائه إلى ١٢٨، ليصبح هذا العدد مناصفة بين المسلمين والمسيحيين». وقال: «خلال مدة ولاية هذا المجلس، لا نستطيع إلغاء الطائفية عبر الرئاسات الثلاث والوزراء، ولا تطبّق على موظّفي الفئة الأولى وما يعادلها في الإدارات والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسلمين والمسيحيين من دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة».

ثم شدّد علي الخليل على «ضرورة إلغاء الطائفية السياسية خلال ولاية المجلس الحالي لتحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات على أساس تحديد المهل الزمنية ومراحل التنفيذ استناداً إلى الخطوات الآتية:

١ ـ إلغاء المادة ٩٥ من الدستور.

٢ ـ إلغاء الطائفية في الوظيفة العامة.

٣ ـ ضرورة تعديل قانون الانتخابات على أساس اعتبار التمثيل النسبي اللاطائفي، واعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة ممّا يؤمن سلامة التمثيل ويؤدّي إلى العمل السياسي والحزبي المنتظر».

ثم اعتبر زاهر الخطيب أن الطائفية بالمعنى السياسي «شكّلت الامتيازات الطائفية التي رافقت تأسيس الدولة اللبنانية منذ عهد لبنان الكبير ومصدراً لخطرين في آن واحد، وهما لغمان لا بدّ من إزالتهما بنزع فتيلهما، ونزع الفتيلين يتمّ باستئصال الطائفية، فاللغم الأول الذي شكّلته الطائفية هو خطر تحويل قطاع مريض من شعبنا المقهور والمحروم إلى احتياطي دائم للقوى المضّادة اجتماعياً ووطنياً وقومياً، وذلك يسهّل تحريكه تحت شعار مبدأ هبّوا للدفاع عن امتيازاتكم وضماناتكم»، ثم أكد على وجوب «إلغاء الطائفية السياسية فوراً».

أما جميل كبّي، فقد تبنّى المذكرة التي قدمها صائب سلام إلى اللجنة العربية السداسية وهذا نصّ الفقرة الواردة في المذكرة لجهة موضوع الطائفية:

١ ـ «اعتبار جميع الأحكام المتعلّقة بمسألة الطائفية السياسية أحكاماً انتقالية تلغى بعد انقضاء مهلة قصوى يبدأ سريانها مع بدء ولاية أول مجلس نيابي منتخب على أساس قانون جديد للانتخاب، ويعود لمجلس النواب عند الضرورة تقرير موعد الإلغاء أو إرجاؤه لمدة محدّدة.

٢ ـ اعتماد أسلوب الإلغاء التدريجي الحكمي في قاعدة التوزيع الطائفي فيتّم الإلغاء على أربع مراحل تتابع كالآتي: الوظيفة العامة، تشكيل الحكومة، مجلس النواب، الرئاسات الثلاث، بحيث تتولّد خلال كل مهلة مرحلة القناعات الذاتية والانتخابات الدستورية بوجوب الانتقال عند حلول كل استحقاق نحو النظام السياسي اللاطائفي القائم على مبادىء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

٣ ـ المحافظة مؤقتاً وخلال كل مرحلة انتقالية على تطبيق قاعدة التوزيع الطائفي وتكريس هذا الأمر بموجب أحكام دستورية انتقالية كضمانة لحسن التنفيذ، وتجنّباً لأي غبن أو غموض.

وقد أيّد هذه الفقرة محمد يوسف بيضون ونزيه البزري.

ثم فوجىء النواب بما أعلنه نصري المعلوف الذي أصرّ على «الإبقاء على نظام ١٩٤٣ مدافعاً عن مزاياه»، ومعتبراً أن هذا النظام «هو الوحيد الذي في استطاعته إعادة الازدهار والأمن والاطمئنان إلى البلاد في حال تمّ تطبيقه بشكل سليم».

فردّ حسين الحسيني على المعلوف قائلاً: «نظام ٤٣ له حسناته ولكن له سيئاته أيضاً فنحن اليوم لسنا في حاجة إلى نظام الاستقلال بل إلى نظام العصرنة».

وبدوره اقترح أمين الحافظ «عدم إلغاء الطائفية السياسية الآن» قائلاً: «ربّما المجلس الجديد الذي سينتخب قد يرفض إلغاء الطائفية فلنَدَعْ هذا الأمر إلى المجلس الجديد».

وركّز نواب «شرقيّون»، وفي طليعتهم نواب «الجبهة اللبنانية»، على إلغاء الطائفية السياسية «من النفوس قبل النصوص» مبدين موافقتهم على مبدأ إلغائها تدريجياً. أما زاهر الخطيب وتوفيق عساف وأحمد إسبر ومخايل ضاهر فأكدوا على وجوب «إلغائها فوراً».

وألقى عساف كلمة طالب فيها «باسم من أمثّل» بإلغاء الطائفية السياسية «فوراً وإذا تعذّر فعلى مراحل». ورأى ضرورة «تطبيق قاعدة التمثيل الطائفي في مرحلة انتقالية ولكن بعد تسوية أوضاع الطوائف المغبونة». أما بالنسبة للانتخابات فطالب بأن «تتمّ أول انتخابات على أساس وطني لا طائفي وبموجب قانون جديد».

وقرابة السابعة مساء انعقد الاجتماع المغلق الثامن، وانتهى في التاسعة، وأنجزت قراءة البنود التفصيلية المتعلقة بإلغاء الطائفية السياسية. وبدا أن هناك اتجاهاً جامعاً لدى النواب لاعتماد اللامركزية الإدارية، أي إضافة كلمة «الإدارية» على كلمة «اللامركزية» الواردة في الوثيقة، فيما تعدّدت الآراء والتوجّهات حول مواضيع الإعلام والمحاكم والتربية والتعليم والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

وعلى أثر انتهاء الاجتماع الموسّع انتقل النواب إلى أجنحتهم حيث عقدت حتى ساعة متقدمة من الفجر اجتماعات مكثّفة وخصوصاً بين نواب «الشرقية» ووزراء في اللجنة العربية.

تأجيل.. ولا تعديل

وافتتح اليوم السادس (٥ تشرين الأول) بلقاء صباحي عقد بين اللجنة النيابية «الشرقية» وسعود الفيصل ركّز فيه النواب على ضرورة تأجيل المناقشات العامة حول البند المتعلّق بإعادة الانتشار السوري ـ الذي كان مقرّراً مناقشته في اللقاء النيابي العام في ذلك اليوم ـ «طالما أننا لم نحصل على الضمانات المطلوبة في هذا الشأن»، علماً أن سعود الفيصل جدّد للنواب تأكيده بأن النصّ الذي وضعته اللجنة العربية كان «ثمرة توافق عربي ودولي يصعب تعديله»، مشدّداً على أن اللجنة هي «الضمانة» لتنفيذ هذا البند وأن ضمانها لتنفيذه «خطوة كافية» لإعادة

الانتشار السوري خصوصاً أن «من الصعب تعديل حرف واحد في هذا البند». لكن لجنة «الشرقية» رأت أن بقاء البند على حرفيّته «لن يفيَ بالغرض»، من جهة، ولن يقنع الجنرال عون، من جهة أخرى، وهو ما يهدّد بمعارضة عون لهذا البند «ممّا يعرّض تالياً الاتفاق كلّه إلى الخطر». وبناء على ذلك أبلغ سعود الفيصل النواب أنه سيجري الاتصالات اللازمة لمعرفة ما إذا كان في الإمكان تعديل البند المتعلّق بإعادة الانتشار، لكنه لبّى طلبهم بتأجيل مناقشة هذا البند في اللقاء النيابي الموسّع وأجريت اتصالات مع الرئيس الحسيني لهذه الغاية، علماً أن نواباً «شرقيين» آخرين رأوا أن هذا التأجيل لن يكون إلا بمثابة «تضييع للوقت»، وفي مقدمة هؤلاء رينيه معوض والياس الهراوي ومخايل ضاهر الذين كانوا مقتنعين بأن نصّ اللجنة العربية المتعلّق بإعادة الانتشار «ليس قابلاً للتعديل ممّا يفترض قبوله كما هو لأن من غير المفيد تأخير المناقشات».

واستؤنفت اللقاءات النيابية الموسّعة، فنوقش البند المتعلّق بتنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان «من دون قيد أو شرط»، وقفز النواب فوق البند المتعلّق بإعادة الانتشار عملاً بالاتفاق الذي تمّ بين لجنة «الشرقية» وسعود الفيصل. وتحدّث في هذا اللقاء أكثر من ٣٥ نائباً ركّزوا في كلماتهم على ضرورة انسحاب اسرائيل وتنفيذ القرار ٤٢٥. وظهر اتجاه عام لدى النواب بتبنّي البند الوارد في الوثيقة العربية والمتعلّق بهذا الشأن كما هو، لكن بعض النواب طالب بإدخال عبارة إلى هذا البند تدعو إلى «دعم المقاومة الوطنية في الجنوب» ضدّ الاحتلال الاسرائيلي، وأبرزهم: زاهر الخطيب، علي الخليل وزكي مزبودي. ورأى منيف الخطيب أن ضياع الجنوب هو «ضياع لكل لبنان، وضياع لبنان هو ضياع لكل العرب». ونبّه إلى مخاطر «استمرار الاحتلال الاسرائيلي وعمليات التطبيع الاسرائيلية»، مطالباً العرب بـ«تحمّل مسؤولياتهم والضغط على دول القرار لتطبيق القرارات الدولية».

وأكد كلّ من محمود عمار وصالح الخير بدورهما على «وجوب تحرير الجنوب وتطبيق القرارات الدولية المتعلّقة بهذا الشأن وتنفيذ اتفاق الهدنة». ورأى أحمد إسبر أن «موقفنا المعادي لإسرائيل لم ينطلق مع انطلاق المقاومة»، مشيراً إلى أن «الشيخ موريس الجميّل وميشال شيحا نبّها قبل قيام إسرائيل من مخاطر بناء هذه الدولة وحذّرا من احتلال الجنوب». أما حميد دكروب فاعتبر أن الجنوب

«كان وما يزال ضحيّة للمزايدات والمزايدين»، وطالب الأسرة العربية بـ«الإسراع لوضع حدّ للتلاعب بمصيره وبحياة شعبه البطل من جانب الذين يعتبرون أن تحرير أوطانهم المحتّلة يبدأ من تعريض جنوب لبنان وشعبه». واعتبر فريد سرحال أن «ما من لبناني واعٍ لا يطالب بانسحاب كل الجيوش غير اللبنانية من لبنان، ولكن هناك فريقاً يتحدّث عن عواقب الانسحاب السوري الآن، وآخر يخاف على كيانه من هذا الوجود».

وفي السادسة مساء عقد النواب لقاء عاماً ناقشوا خلاله البند المتعلّق بالعلاقات اللبنانية ـ السورية، ولم تبرز حول هذا البند تحفّظات مهمّة باستثناء عبارة «علاقات مميزة» التي رأى فيها بعض النواب «الشرقيين» تشابهاً مع ما ورد في «الاتفاق الثلاثي» وطالب بتوضيحها أو استبدالها بعبارة أخرى كـ«علاقات خاصة» أو «علاقات أخوية» كما اقترح جورج سعاده وبطرس حرب، لكن بعد نقاش طويل أكّد خلاله نواب «غربيون» إصرارهم على إبقاء العبارة كما هي تبنّى المجتمعون اقتراحاً لبطرس حرب يقضي بإبقاء العبارة كما هي لكن مع إضافة عبارة «ضمن إطار السيادة والاستقلال» عليها.

وفور انتهاء هذا اللقاء اجتمع أعضاء لجنة «الشرقية» في جناح كاظم الخليل وبدأوا اتصالات مع بيروت، لإطلاع عون وجعجع على آخر التطورات في الطائف، ثم استأنفوا اتصالاتهم بأعضاء اللجنة الوزارية العربية ولا سيّما منهم سعود الفيصل للإطلاع منه على مسار الاتصالات الجارية مع الدول المعنيّة بشأن بند إعادة الانتشار كما وعدهم الفيصل. في وقت تردّد أن رفيق الحريري توّجه إلى العاصمة السورية للبحث مع المسؤولين السوريين في هذا الشأن، كما توجّه موفد سعودي إلى بغداد هو وزير المصارف عبد العزيز الخويطر وسلّم الرئيس العراقي رسالة من الملك فهد بن عبد العزيز، بينما أجرى عبد اللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب سلسلة اتصالات في نيويورك التي انتقل إليها حيث التقى أعضاء مجلس الأمن ووزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر ووزير الخارجية العراقية طارق عزيز وكذلك وزير خارجية فرنسا رولان دوما الذي طلب منه التوسّط مع عون وتشجيعه على الموافقة على البند المتعلّق بإعادة الانتشار السوري. ثم استكمل سعود الفيصل وأحمد غزالي وسفير المغرب في المملكة أحمد رمزي (بسبب وجود الفيلالي في نيويورك) اتصالاتهم من الطائف فالتقوا بالسفير الفرنسي

في المملكة والقائمين بأعمال سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا، فضلاً عن اتصالات بالفاتيكان والاتحاد السوفياتي للغاية عينها وطلبوا من هؤلاء الديبلوماسيين التدخّل لدى حكوماتهم كي تعمل للتأثير على موقف ميشال عون.

في هذا الوقت اضطّر الموفد الأميركي دايفيد ساترفيلد لمغادرة الطائف بعدما اقترح ذلك بعض النواب «الشرقيين» الذين أبلغوا حسين الحسيني والسلطات السعودية أن وجود ساترفيلد هناك «غير مرغوب فيه»، ويشكّل إحراجاً لهم «وفرصة لميشال عون يفيد منها لشنّ حملات إعلامية ضدّ النواب، وهو (عون) كان قد أعلن في مؤتمر صحافي أن وجود ساترفيلد في الطائف هو مؤشّر واضح لتدخّل الأميركيين والاتصال مع النواب والضغط عليهم.

لكن ساترفيلد انتقل من الطائف إلى مقرّ السفارة الأميركية في قبرص حيث استأنف اتصالاته مع بعض النواب الذين كان يلتقي بهم في الطائف أو يكتفي بالاتصال بهم هاتفياً، وجدّد الموفد الأميركي في قبرص دعم الولايات المتحدة للوثيقة العربية واستمرّ في تشجيع النواب على الموافقة على هذه الوثيقة.

وفي اليوم السابع..

وفي اليوم السابع.. استراح النواب عندما علّقوا لقاءاتهم الموسّعة لمناقشة البند المتبقّي من الوثيقة والمتعلّق بإعادة الانتشار السوري إلى حين جلاء صورة الاتصالات الدولية في هذا الشأن. واستعيض عن اللقاءات النيابية الموسّعة بمشاورات جانبية واتصالات في الكواليس داخل قصر المؤتمرات وخارجه. فاتصل الملك فهد هاتفياً بالرئيس العراقي صدّام حسين وحثّه على تشجيع ميشال عون على الموافقة على البند المتعلّق ببسط سيادة الدولة «مقابل ضمانات من اللجنة العربية برعايته وتنفيذه»، وفي اليوم نفسه أوفد صدّام القائم بالأعمال العراقي في لبنان إلى قصر بعبدا للقاء عون. في وقت استمرّت الاتصالات بين المملكة ودمشق وبين سعود الفيصل وحسين الحسيني وبين الأول واللجنة النيابية «الشرقية». كما عقد لقاء في جناح كاظم الخليل ضمّ إليه صائب سلام واللجنة «الشرقية» وتركّز على بند إعادة الانتشار، فأيّد سلام بقاء هذا البند كما هو، مبدياً خشيته من حصول نواب «الشرقية» على ضمانات تتعلّق بالانسحاب السوري وإجراء الانتخابات الرئاسية وبدء الانسحابات ووقوف نواب «الشرقية» في ما بعد

ضدّ المصادقة على التعديلات الدستورية. لكن النواب «الشرقيين» المشاركين في هذا اللقاء أكّدوا لسلام استعدادهم للمصادقة على هذه التعديلات والمتعلّقة بصلاحيات رؤساء الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب بعد ثلاثة أو أربعة أسابيع من إجراء الانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة اتحاد وطني ولكن «شرط أن يبدأ سريان مهلة السنتين لإعادة الانتشار السوري فور المصادقة على هذه التعديلات في مجلس النواب». وشهد يوم «الاستراحة» هذا اجتماعات أخرى ضمّت غالبية نواب «الشرقية» تشاوروا خلالها في السبل الآيلة إلى التوصّل لـ «مخرج» يرضي النواب وميشال عون في الوقت نفسه خصوصاً أن النواب بدأوا يتخوّفون من بلوغ الاتصالات الجارية بشأن بند إعادة الانتشار طريق مسدود يحرجهم أمام الجنرال وقواعدهم الشعبية في لبنان، فضلاً عن أن نواباً «غربيين» شيّعوا في قصر المؤتمرات أجواء تفيد بأن دمشق «لن توافق على تعديل حرف واحد في البند». لذلك اقترح كلّ من جبران طوق وطارق حبشي وبيار دكاش «مراجعة ميشال عون قبل الإقدام على أية خطوة والتشاور معه في ما يمكن القيام به». كما أجرى جورج سعاده اتصالاً هاتفياً بالبطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير الموجود في روما وأطلعه على آخر الاتصالات في هذا الشأن.

وفي اليوم نفسه زار وفد مشترك من نقابتي الصحافة والمحرّرين الرئيس الحسيني في مقرّه في قصر المؤتمرات وقدّم إليه مذكّرة تتعلّق بالبند الوارد في الوثيقة العربية والمتّصل بموضوع تنظيم الإعلام، وضمّ الوفد نقيبا الصحافة والمحرّرين محمد البعلبكي وملحم كرم والزملاء: طلال سلمان، وليد عوض، عوني الكعكي، جوزف القصيفي، عرفات حجازي، وليد شقير وطانيوس دعيبس. وأكّدت المذكّرة أن «الصحافة اللبنانية باعتراف جميع اللبنانيين إحدى قيم وثوابت الديمقراطية اللبنانية ومعنى لبنان الحضاري وهي لذلك ستبقى المعنية الأولى بشؤون الحريات». وأشارت إلى أن الصحافة اللبنانية «ووفاء منها لرسالتها النبيلة لم تدّخر ولن تدّخر وسعاً في بذل أقصى الجهد لصيانة وحدة لبنان. وقد أسهمت في تجنيبه الكثير من المآسي المدمرة فكانت ضدّ كل تحريض وضدّ كل إثارة وإلى ذلك كانت الصحافة الأكثر عطاءً برغم كل ما أصيبت به في إنسانها وفي بنيتها الإنتاجية. وقد تعرّض العديد من أفرادها ومن مؤسساتها لأذى كبير ولمحاولات اغتيال كانت موضع استنكار الرأي العام اللبناني كلّه وتضامنه معها

تقديراً لدورها الرسولي. ولفتت المذكرة إلى أن الصحافة «ستبقى نبراساً للحرية المسؤولة التي تمارسها بأخلاقية نموذجية هي القدوة والمثال».

وأضافت: «ان الصحافة اللبنانية إذ تعتبر أن أي تنظيم للإعلام في إطار الحرية المسؤولة وبما يخدم التوجّهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب هو بداهة من واجب الدولة اللبنانية القادرة، على نحو ما جاء في مشروع اللجنة الثلاثية لصيغة الوفاق لا بدّ لها من أن تتذكّر بأن كل مقاربة لموضوع الحرية ضمن معالجة أي شأن لا يصحّ أن تتم إلا بالتفاهم والتنسيق مع المرجعية الصحافية ذات الصلاحية والاختصاص والمتمثّلة بنقابتي الصحافة والمحرّرين، ولا يصحّ كذلك أن تنطلق إلا من مرحلة ما بعد إلغاء المرسوم الاشتراعي رقم واحد الذي كان قيامه وصمة عار في جبين التشريع اللبناني».

صيغة «شرقية»

وفي اليوم الثامن لم تستأنف في قصر المؤتمرات اللقاءات النيابية العامة حيث بقيت عقدة البند المتعلّق ببسط السيادة مسيطرة على نواب «الشرقية» الذين اجتمعوا (وكان عددهم ٢٤ نائباً) قبل الظهر في جناح النائب نصري المعلوف حيث أطلع أعضاء اللجنة «الشرقية» النوّاب على صيغة جديدة لبند السيادة وضعوها في ما بينهم. وقد تركّزت هذه الصيغة على ثلاثة عناوين هي:

١ ـ تحديد موعد بدء إعادة الانتشار السوري.
٢ ـ تحديد «النقاط الأخرى» الواردة في البند.
٣ ـ رعاية اللجنة العربية لهذا البند.

وتضمّنت صيغة اللجنة «الشرقية» اقتراحاً ببدء إعادة الانتشار إمّا فور إعلان البيان الوزاري للحكومة الجديدة، وإمّا فور مصادقة مجلس النوّاب على أربعة مشاريع قوانين أساسية في الوثيقة والمتعلّقة بتحديد صلاحيات كلّ من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ومجلس النوّاب. وأدخلت اللجنة عبارة أضيفت إلى «استعداد اللجنة الثلاثية على مساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا بذلك» عبارة: «يتمّ هذا الاتفاق برعاية اللجنة الثلاثية».

والواقع أن الصيغة «الشرقية» عُرضت على وزراء اللجنة الثلاثية الذين واصلوا سعيهم إلى تجنّب فتح أبواب تعديل بند السيادة لئلا يكون فرصة للمزيد من الأخذ والردّ. ولذلك بعث الملك فهد برسالتين إلى كل من العماد عون والرئيس الحصّ طالبهما فيهما بـ«اعتماد موقف مشترك للتوصّل إلى الحلول المرجوّة طبقاً لوجهات نظر القمة العربية في الدار البيضاء وقرارات اللجنة العربية». لكن عون ردّ على هذه الرسالة بالتأكيد من جديد رفضه لبند السيادة كما هو وارد في الوثيقة. بينما أكّد الحصّ «أننا لن ندّخر جهداً في التعبير عن تأييدنا لكلّ ما تقوم به اللجنة العربية العليا».

لكن تصعيد الموقف من قبل لجنة «الشرقية» في ما يتعلّق ببند السيادة قابله تصعيد آخر من قبل نوّاب «الغربية» حول صلاحيّات الرؤساء الثلاثة في اجتماعات جانبية عُقدت بين نوّاب من الفريقين. فلامس مؤتمر الطائف في يومه التاسع حافة الخطر الذي هدّد بانفراط عقده عندما برزت في لقاء عُقِد بين لجنة «الشرقية» من جهة والرئيس الحسيني ونواب «غربيين» من جهة أخرى، مواقف قديمة ـ جديدة حول الصلاحيات ممّا دفع باللجنة الوزارية الثلاثية إلى التدخّل السريع لدى «المتشدّدين» من الجانبين. وكان الحسيني طالب في هذا الاجتماع بتحديد مدّة ولاية رئيس المجلس النيابي بأربع سنوات بدلاً من سنتين كما ورد في وثيقة اللجنة العربية. كما طالب بإشراك رئيس المجلس في الاستشارات لتأليف الحكومات، ممّا أدّى إلى حصول مشادّة بينه وبين جورج سعاده وبطرس حرب ودفع بسعاده إلى الانسحاب من الاجتماع متوجّهاً إلى جناحه حيث بدأ بجمع ملابسه تمهيداً لمغادرة الطائف إلى بيروت. لكن نواباً من الجانبين رطّبوا الأجواء وحالوا دون ذلك بعدما أقنعوا سعاده بضرورة التراجع عن هذه الخطوة التي قد تهدّد مصير المؤتمر بكامله.

وفي موازاة ذلك عُقِد اجتماع عاصف آخر، في اليوم نفسه، بين لجنة «الشرقية» والرئيس صائب سلام الذي طالب بتعديل البند المتعلّق بصلاحيات مجلس الوزراء والذي ينصّ على وجوب استقالة الحكومة في حال استقالة ثلث أعضائها، في حين تمسّك سلام باقتراحه القائل باستقالة الحكومة في حال استقالة نصف أعضائها زائد وزير واحد. وكان سلام قد رفض، في أكثر من اجتماع عقده

مع نوّاب «الشرقية»، أن يكون رئيس الجمهورية قائداً أعلى للجيش فضلاً عن مطالبته بأن يكون مجلس الوزراء مؤسّسة مستقلّة بذاتها.

إزاء هذا التضارب في الآراء بين بعض نواب «الشرقية» من جهة والجانب «الغربي» من جهة ثانية، سارعت اللجنة الوزارية العربية إلى عقد اجتماع مع لجنة «الشرقية» بحضور وزير الخارجية المغربية عبد اللطيف الفيلالي الذي كان قد عاد لتوّه من نيويورك. وفاتح سعود الفيصل نوّاب «الشرقية» بما ورده من معلومات تفيد بأن بعضهم كان ينوي مغادرة الطائف إلى بيروت. فردّ سعادة: «مش بس أنا كنت فالل، في كتير من هالمسطرة كانوا ضابّين شنطهم وفالّين لأننا إذا ما كنا معتدلي الموقف حرصاً منا على إنقاذ لبنان فهذا لا يعني أننا مستعدّون للتنازل عن مسلّمات طالما حافظنا عليها».

لكن الفيصل سارع إلى القول: «سبق وأبلغتمونا أنكم تستطيعون خلال ٢٤ ساعة الاتفاق في ما بينكم على كل شيء، بيد أننا فوجئنا بأنكم لم تحسموا أي بند بعد أكثر من أسبوع»، وأضاف الفيصل: «سبق وأكّدتم لنا أن لا خلاف لبنانياً - لبنانياً وأن العقدة الوحيدة هي مع دمشق فما الذي جرى؟».

فشرحَ نواب الشرقية للوزراء العرب حيثيات الخلافات في وجهات النظر مؤكدين «أن ما يطرحه البعض غير مقبول». لكن الوزراء الثلاثة شدّدوا أمام النوّاب على «ضرورة تقريب وجهات النظر وحلحلة العقد بسرعة لئلّا يظهر وكأن الخلاف قائم بينكم أنتم أي بين اللبنانيين».

وعلى الأثر اجتمع الوزراء الثلاثة مع الجانب «الغربي» المتشدّد وفي مقدّمه الرئيسان الحسيني وسلام ورؤساء الحكومات السابقين وأبلغوهم الموقف نفسه، وتمنّوا على سلام دعوة لجنة «الشرقية» إلى جناحه والبدء في بحث جدّي بعيداً عن التشنّج. وبالفعل دعا سلام اللجنة إلى الاجتماع المشار إليه والذي دام حتى الثانية عشرة ليلاً. كما عُقِد اجتماع آخر بين الرئيس الحسيني وبين نوّاب «شرقيين» و«غربيّين»، وخلال الاجتماع حاول الحسيني وسعاده وحرب الاتصال بالبطريرك الماروني في روما لكنه قيل لهم أن البطريرك غادر روما إلى جهة مجهولة لمدة ٢٤ ساعة ويعود في اليوم التالي.

انقلاب إيجابي

وقد ساد الاجتماعين المذكورين أجواء إيجابية نظراً للضغط العربي لم تخلُ من المصارحة والمعاتبة والجديّة في آن حيث استؤنف البحث في كيفية الاتفاق حول الجانب الإصلاحي من الوثيقة قبل أن تكتمل الاتصالات الدولية بشأن البند المتعلّق بالسيادة. وتمّ في الاجتماع الذي عُقِد في جناح الحسيني التمهيد لصيغة نهائية للبنود الإصلاحية المختلف عليها فتمّ التفاهم على:

١ - أن يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء ساعة يشاء، على أن يترأس رئيس الحكومة الاجتماعات في غياب رئيس الجمهورية.

٢ - بالنسبة إلى كون رئيس الجمهورية قائداً أعلى للجيش، لاحظ المجتمعون أن هذه العبارة واردة في قانون الدفاع الذي يشير إلى أن الرئيس يترأس المجلس الأعلى للدفاع، ورأوا إمكان إلغاء هذه العبارة من الوثيقة العربية لأنها موجودة أصلاً في نصّ آخر.

٣ - أمّا في شأن الاستشارات قبل تشكيل الحكومة، فاتفق المجتمعون على أن يطلع رئيس الجمهورية رئيس المجلس النيابي على التشكيلة بعد إتمامها ويكون الأمر على هذا النحو وكأنه إلزامي.

٤ - تعتبر الحكومة مستقيلة حال استقالة ثلث الأعضاء كما ورد في الوثيقة، ولكن مع زيادة عضو واحد على الثلث، لأنه إذا كان عدد أعضاء الحكومة ١٦، فلا يمكن تقسيمهم إلى ثلاثة.

كما تم التفاهم في الاجتماع نفسه على تسريع الخطى وتشكيل لجنة نيابية للصياغة في أسرع وقت.

لجنة للصياغة

وفي اليوم التالي (العاشر) خرجت اجتماعات الطائف إلى دائرة الصياغة العملية للأفكار المتّفق عليها بعد عشرة أيام من تبادل المبارزات الخطابية العاصفة في غالب الأحيان وبعدما انتاب الملل غالبية النواب المشاركين في المؤتمر. وفي

ذلك اليوم أبلغ سعود الفيصل إدارة قصر المؤتمرات قراراً بالتمنّي على النوّاب عدم مغادرة القصر إلى أمكنة بعيدة عنه «تحسّباً لمستجدّات قد تطرأ». وعلى الأثر عقد وزراء اللجنة الثلاثية اجتماعاً وضعوا خلاله خطّة عمل لتسريع الأمور. وعقدَ الفيصل سلسلة اجتماعات مع بعض النوّاب، بينما عقدَ رفيق الحريري اجتماعات أخرى مع البعض الآخر. أما الرئيس الحسيني فبدأ، منذ الصباح، إجراء اتصالات مع النوّاب تمهيداً لتشكيل لجنة صياغة تناقش البنود الإصلاحية بحيث تُحصر مناقشتها بهذه اللجنة التي يمثّل أعضاؤها غالبية الكتل والتيارات النيابية ممّا يساعد على الإسراع في الوصول إلى اتفاق. وتعدّدت الآراء حول عدد أعضاء هذه اللجنة، فاقترح أوغست باخوس أن يتمّ تشكيلها من ستة نوّاب فقط، فيما اقترح نواب آخرون أن تشكّل من ثمانية، إلاّ أن الرأي استقرّ في ما بعد على عدد ١٨ نظراً لمطالبة عدد من النواب بالمشاركة في عضوية اللجنة. وأطلق الحسيني على هذه اللجنة اسم «لجنة العتّالة» وذلك لسببين: الأول كون أعضاء هذه اللجنة سيوصلون الليل بالنهار لإنهاء المشاورات، والثاني للإيحاء لبعض النواب الذين كانوا يرغبون بالمشاركة في اللجنة بأنها لجنة متاعب. وضمّت هذه اللجنة التي ترأسها حسين الحسيني كلاًّ من: جوزف سكاف، عبد الله الراسي، جورج سعادة، نزيه البزري، نصري المعلوف، بطرس حرب، ميشال ساسين، رينيه معوّض، إدمون رزق، خاتشيك بابكيان، محمود عمّار، محمد يوسف بيضون، علي الخليل، طلال المرعبي، جميل كبّي، ألبير منصور وتوفيق عسّاف.

وعلى الأثر شرعت اللجنة بعقد اجتماعات مطوّلة فتمّ الاتفاق في اجتماعها الأول على بند المبادىء العامة والنظام السياسي ثم انتقل النقاش إلى البند المتعلّق بصلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ورئيس الحكومة فعادت الأجواء النارية إلى الاجتماعات إلى حدّ أنها كادت تُطيح مجدّداً بالمؤتمر ككلّ عندما همّ حسين الحسيني بمغادرة قاعة الاجتماع والاعتذار عن عدم متابعة المناقشات إزاء «المطالب المارونية والسنّية»، خصوصاً بعدما رفض النوّاب السنّة في اللجنة صيغة عرضها الحسيني على المجتمعين سمّاها «صيغة تجريبية»[١] قال أنه تشاور مع الرئيس سليم الحصّ بشأنها، وتتضمّن اقتراحاً بتكليف رئيس حكومة

(١) النصّ الكامل لـ «الصيغة التجريبية» منشور في ملحق الوثائق والمحاضر.

«ثانٍ» في حال لم يتمكّن الرئيس المكلّف بتشكيل الحكومة ضمن مهلة معينة.

وفي المقابل كاد رئيس حزب الكتائب أن يغادر القاعة أيضاً بسبب «المطالب الشيعية والسنّية»، لكنهما عدلا عن هذه الخطوة استجابة للإلحاح الذي أبداه معظم أعضاء اللجنة. واستُعيض عن الخطوة المذكورة بتعليق الاجتماع إلى ما بعد الظهر حيث ارتؤي صياغة البنود التي يتّفق عليها وتأجيل البحث بالبنود الأخرى وإمكان طلب مساعدة اللجنة الوزارية العربية للتحكيم بشأنها، في حين كان يقترح فريق آخر اعتماد الوثيقة العربية كما هي تجنّباً لانفجار الخلاف بين النواب وإفشال المؤتمر ومن أبرز هؤلاء كان رينيه معوّض.

وكان سبق هذا الاجتماع لقاء عقده الرئيس الحسيني مع النائبين سعاده وحرب لكن الأخيرين أظهرا تصلّباً حيال صلاحيات رئيس الجمهورية من جهة وإزاء المطالب الأخرى بشأن صلاحيات رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء من جهة أخرى، ممّا دفع الحسيني إلى الطلب من أركان اللجنة الوزارية التدخّل لتقريب وجهات النظر فتوجّه سعود الفيصل من جديد إلى نوّاب «الشرقية» الذين التقى ببعض منهم في جناح كاظم الخليل حيث أبلغهم أن «المسألة أصبحت على جانب كبير من الخطورة ولا يمكن الانتظار أكثر من ذلك». وأضاف: «جلالة الملك فهد اتّصل بي اليوم أكثر من ثلاث مرات للاطمئنان على ما يجرى هنا وباله مشغول وقلق جداً، فما الذي يحصل أيها الأخوة؟ نأمل منكم أن تتفاهموا فالبلد بلدكم والمستقبل لأولادكم، فلا تجوز الخلافات في ما بينكم».

«انتفاضة» نيابية

هذا العتب لم يقتصر على سعود الفيصل وحده بل شمل أيضاً أكثر من أربعين نائباً قاموا بـ «انتفاضة» على «لجنة العتّالة» وهدّدوا أعضاءها بالانسحاب من المؤتمر في حال استمرار الخلافات على هذا النحو، مؤكدين أنهم لا يستطيعون البقاء في الطائف وقتاً أطول. في هذا الوقت أجرى جورج سعادة اتصالات هاتفية شملت ميشال عون وسمير جعجع وداني شمعون ووضعهم في أجواء الاجتماعات. ثم اتّصل سعادة وحرب بالبطريرك الماروني الموجود في روما الذي أكّد لهما «أنني لا أفهم في الدستور ولا في القوانين لكنني آمل في أن تتفقوا»،

لكنه شدّد على «إرساء التوازن بين الطوائف، وألا نكون مغبونين».

في المقابل اتّصل نبيه برّي بزاهر الخطيب واطّلع منه على سير المحادثات مشدّداً على ضرورة «تغليب الايجابية على السلبية ولكن من دون التخلّي عن تحديد مهلة لإلغاء الطائفية السياسية»، ورفض أن يكون رئيس الجمهورية قائداً أعلى للجيش. واتّصل الخطيب بدوره بوليد جنبلاط الموجود في عمّان ووضعه في أجواء النقاشات، فأكّد جنبلاط أنه «لا يجوز أن نكون نحن معرقلين، لكن انتبهوا إلى الثوابت لأننا لا نستطيع بعد ١٥ سنة من الحروب ترميم النظام القديم على النحو الذي كان عليه».

وتواصلت عملية شدّ الحبال في اليوم الحادي عشر فتحكّمت بالاجتماعات التي عُقِدت على الرغم من المساعي التي قام بها أكثر من فريق وخصوصاً سعود الفيصل ورفيق الحريري. وعُقِدَ اجتماع موسّع ضمّ ٢٦ نائباً من كلّ المناطق حيث أبلغ حسين الحسيني النواب رفضه اعتماد الوثيقة العربية كما هي، مؤكداً «أنني لا أستطيع أن أحمل هذه الوثيقة على أكتافي، علماً أني لا أفرض رأيي على أحد ولكن إذا أصرّيتم على اتجاه ما لا يقنعني فأنا أتنحّى». فسأله بعض النواب: «ولكن يا دولة الرئيس لماذا أنت مصِّر على مواقفك علماً أنها قد تنعكس سلباً على المؤتمر. أفصح ما عندك هل هناك ضغوط عليك من فاعليات شيعية تحذّرك من..؟ فقاطع الحسيني هؤلاء قائلاً: «لا. هذا كلام غير صحيح. على العكس الشيخ (محمد) شمس الدين اتّصل بي منذ ساعة تقريباً وأكد لي دعمه لأي موقف أتخذّه هنا. لا يجوز هذا الكلام وهو عارٍ من الصحة، فأنا أقوم بواجبي وما أطالب به هو للوطن وليس لطوائف أو أشخاص. لذلك عندما أطالب بتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء فالقصد من ذلك تحويل هذه الصلاحيات إلى المؤسسات وليس إلى الطوائف».

وعلى هذا المنوال استمرّت المناقشات طيلة النهار من دون الوصول إلى نتيجة، في وقت برزت عملية التفاف مارونية ـ سنية على الحسيني ووقف النواب السنّة في وجهه وفي مقدّمهم صائب سلام الذي هدّده بالانسحاب من المؤتمر في حال استمرّ على تصلّبه.

«الحدّ الأدنى»

لكن «سعاة الخير» سرعان ما استأنفوا مساعيهم لترطيب الأجواء من جديد بعدما بلغت الاحتجاجات المارونية والسنيّة حدّاً دفع بعضهم إلى مطالبة الرئيس الحسيني بوقف إدارة الاجتماعات، لكن «سعاة الخير» تمكّنوا من تخفيف حدّة التشنج حرصاً منهم على عدم حصول المزيد من الشرخ في الصف النيابي. وعلى أثر هذه المساعي استؤنفت الاجتماعات وكان أبرزها لقاء الحسيني مع «لجنة الشرقية» التي كانت وضعت نصّاً سمّته «صيغة الحدّ الأدنى» وتضمّنت ما يلي:

«١ ـ يبقى رئيس الجمهورية قائداً أعلى للقوات المسلّحة، باعتبار أن قانون الدفاع والوارد في المرسوم ١١٢ يعطي رئيس الجمهورية هذا الحقّ. ومجلس الوزراء هو السلطة التي تقود كل أجهزة الدولة من وزارات وإدارة ومؤسسات عامة تابعة لها بما في ذلك العسكرية منها.

٢ ـ يجري رئيس الجمهورية مشاورات ملزمة لتكليف شخص تشكيل الحكومة على أن يُطلع رئيس المجلس النيابي على نتائج هذه المشاورات من دون أن يشارك رئيس المجلس فيها. ويعطي رئيس الجمهورية مهلة شهر لتشكيل الحكومة وإذا حصل خلاف بينه وبين الرئيس المكلف يحال الأمر إلى مجلس النواب.

٣ ـ تكون ولاية رئيس مجلس النواب وهيئة مكتبه أربع سنوات بدلاً من سنتين على أن يطرح رئيس المجلس الثقة بنفسه بعد سنتين من الولاية.

٤ ـ يرئس رئيس مجلس الوزراء الجلسات العادية للمجلس في مقرّ مستقلّ لمجلس الوزراء على أن يرئس رئيس الجمهورية أي جلسة للمجلس عندما يشاء من دون أن يصوّت.

٥ ـ تُقبل استقالة الحكومة أو تعتبر مستقيلة إذا استقال ثلث أعضائها زائد واحد.

٦ ـ رفض أن يكون مقرّ اجتماع مجلس الوزراء في مكان محدّد كما جاء في الوثيقة العربية.

٧ ـ في تعيين النواب تقبل الحكومة الترشيحات ومجلس النواب يصوّت عليها شرط أن يتمّ التصويت بأكثرية النصف.

٨ ـ تلغى الطائفية السياسية وفق الآلية المنصوص عنها في وثيقة اللجنة العربية.

لكن الحسيني أكّد للجنة «الشرقية» أنه لا يستطيع الموافقة على هذه الصيغة أو رفضها قبل إجراء بعض المشاورات مع النواب.

«الجبهة الوطنية»

أما في الجهة المقابلة فقد وضع زاهر الخطيب مذكرة تمثّل وجهة نظر «الجبهة الوطنية» وعرضها على بعض النواب فوقّع عليها ١١ نائباً هم: عادل عسيران، توفيق عساف، صالح الخير، هاشم الحسيني، طلال المرعبي، علي العبد الله، أحمد إسبر، فريد جبران، نزيه البزري، عبد المولى أمهز وعلي الخليل.

وتتضمّن هذه المذكرة البنود الآتية:

١ ـ إلغاء الطائفية فوراً أو تحديد مهلة لا تتجاوز الخمس سنوات أو اعتبارها ملغاة حكماً عند انتخاب أول مجلس نيابي.

٢ ـ إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء كهيئة دستورية مستقلّة لها مقرّها الخاص.

٣ ـ أن لا يكون رئيس الجمهورية قائداً أعلى للقوات المسلّحة فهذا أمر يتناقض مع مبدأ نقل السلطة الإجرائية إلى مجلس الوزراء، لأن القوات المسلّحة تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

٤ ـ أن يرأس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء ويترأس جلساته باستثناء الحالة التي يحضر بها رئيس الجمهورية فيترأس الجلسة دون أن يصوّت.

٥ ـ أن تعتبر الحكومة مستقيلة باستقالة نصف أعضائها.

٦ ـ توسيع مجلس النواب الحالي لملء المراكز الشاغرة والمستحدثة باعتماد ما ورد في الوثيقة العربية وما سبقها من وثائق سواء لجهة عدد النواب أن يكون ١٢٨ نائباً مناصفة أو لجهة مبدأ التعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني.

٧ ـ التأكيد على العلاقات المميّزة بين لبنان وسورية كما ورد في الوثيقة العربية.

٨ ـ دعم المقاومة الوطنية كأسلوب رئيسي لتحرير الأرض من العدو الصهيوني وتحديد مهمة الجيش وإعادة بنائه موحّداً على قواعد وطنية سليمة، وعلى أن تقوم عقيدته القتالية على أساس الدفاع عن الوطن وتحريره من العدو الصهيوني.

٩ ـ تحقيق الوفاق متكاملاً وعدم تجزئة الوثيقة الوفاقية التي ستصدر أو تعليق البحث بأي بند من بنودها خصوصاً البند المتعلّق ببسط سيادة الدولة والتأكيد على التمسّك حرفياً بهذا البند كما جاء في الوثيقة العربية.

١٠ ـ اعتبار الوثيقة الوفاقية التي ستصدر وثيقة دستورية واتّخاذ الاجراءات فوراً لوضع أحكامها موضع التنفيذ بعد إقرارها من المجلس النيابي، وإلغاء كل ما يخالفها في الدستور والقوانين الحالية».

أما أبرز ملاحظات النواب السنّة والشيعة الأعضاء في «لجنة الصياغة» فتركّزت في اجتماعات اللجنة على:

- حذف عبارة «القائد الأعلى للقوات المسلّحة» من صلاحيات رئيس الجمهورية الواردة في الفقرة ـ أ ـ من بند الإصلاحات.

- تحديد الوثيقة للمقرّ «الخاص» لاجتماعات مجلس الوزراء وفق ما أوردته الوثيقة في الفقرة الخامسة من صلاحيات «مجلس الوزراء».

- إلغاء كلمة «سياسية عامة» من الفقرة الثامنة من البند السابع والمتعلّق بصلاحيات رئيس الجمهورية (استشارات سياسية ونيابية عامة) لتسمية رئيس مجلس الوزراء.

- إضافة «بحضور الوزير المختصّ» على البند ـ أ ـ من صلاحيات رئيس مجلس الوزراء بحيث تكون الاجتماعات التي يعقدها رئيس مجلس الوزراء لمتابعة أعمال الوزارات والمؤسسات بحضور الوزير المختصّ.

- تعديل الحالة الثالثة من الحالات التي تعتبر فيها الحكومة مستقيلة والواردة في البند ـ ٦ ـ من صلاحيات «مجلس الوزراء» وذلك «إذا استقال ثلث أعضائها» إلى: «إذا استقال ثلث أعضائها زائد واحد».

لكن أجواء التشنّج ما لثت أن خيّمت على قصر المؤتمرات بعدما أعلن ميشال عون من بيروت وفي أول موقف له منذ موافقته على البنود السبعة للجنة العربية «أن المطلوب بحث موضوع الانسحابات، أما بحث الإصلاح فتضييع للوقت وما يجري في الطائف هو خطأ برعاية خاطئة لأهداف خاطئة» وكان لهذا الموقف انعكاسه على النواب المجتمعين ولا سيّما منهم أعضاء لجنة «الشرقية» في لجنة «العتّالة» وفي مقدّمهم جورج سعادة الذي انسحب مجدّداً من اجتماع اللجنة احتجاجاً على «مطالبة الفريق المسيحي بمزيد من التنازلات». واستتبع هذا الموقف تصلّب مقابل من قبل عضو اللجنة توفيق عسّاف الذي هدّد بدوره بالانسحاب من الاجتماع نظراً لتجاهل اللجنة ما سمّاه «حقوق الطائفة الدرزية»، مكرّراً المطالبة باستحداث مجلس شيوخ يترأسه درزي. ونتيجة شدّة انفعاله شعر عسّاف بانتكاسة صحية ممّا دفع أعضاء اللجنة إلى الشعور بالقلق متوجّهين إليه بالقول: «دخيلك أوعا يصرلك شي إنت النائب الدرزي الوحيد بيننا».

ولكن تدخّل اللجنة العربية الوزارية القديم ـ الجديد لدى النوّاب المعنيين حال دون استمرار الخلافات خصوصاً أن أعضاء اللجنة الوزارية من جهة ورفيق الحريري من جهة أخرى توزّعوا عملية الاتصال بالكتل والتيارات النيابية ضاغطين عليهم بضرورة التوصّل إلى اتفاق. وكان تأثير هؤلاء كبيراً على نواب «الشرقية» عندما أبلغوهم بأن التوصّل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات يساعد على تليين الأجواء بشأن البند المتعلّق بالسيادة. وبناء على ذلك عكفت لجنة «العتّالة» في اجتماع مطوّل على تسريع النقاشات واختصار التحفظات والتحفظات المضادة ما أمكن توفيراً للوقت وتمهيداً للانتقال مجدداً إلى البند المتعلق بالسيادة الذي تمّ التطرق إليه في الجلسات الأولى للمؤتمر ومن ثمّ في الاجتماعات الجانبية وتمّ تأجيل هذا النقاش أكثر من مرة. ولعلّ الخطوة الأبرز التي دفعت النواب إلى التوصّل إلى اتفاق هي اجتماع سعود الفيصل مع أعضاء «لجنة الصياغة» وقوله لهم:

«أيها الأخوة الشعب اللبناني ينتظر بفارغ الصبر توصّلكم إلى اتفاق واللجنة العربية بدورها وضعت كل إمكاناتها تحت تصرّفكم من أجل التفاهم ولكن للأسف لم نلمس بعد أنكم اتفقتم على بند واحد، علماً أن عدد البنود الواردة في الوثيقة العربية أقلّ بكثير من عدد الأيام التي أمضيتموها هنا. ولو اتفقتم كل يوم على بند واحد فقط لكنتم أنجزتم الاتفاق كاملاً في مدة أقصاها أسبوع. فيا

حضرات النواب الكرام نأمل منكم باسمي وباسم اللجنة الوزارية واللجنة العليا الإسراع في التوصّل إلى اتفاق خصوصاً أن زميليّ وزيري خارجية الجزائر والمغرب منقطعان منذ ١١ يوماً عن أشغالهما ومسؤوليتهما في بلديهما علماً أننا نأمل بتشريفكم عندنا أكبر وقت ممكن ولكن متفقّين». وقبل مغادرته القاعة تمنّى الفيصل على أعضاء اللجنة التفاهم على التعديلات قبل الصباح.

وبناء على ذلك سرّعت اللجنة النيابية التفاهم على البنود المختلف عليها وأنهت الصياغة النهائية للبنود الإصلاحية التي كان يتولّى مهمة جمع الملاحظات حولها وتدوينها كلٌّ من شقيق الرئيس الحسيني طلال والدكتور خالد قبّاني. وتمّ الاتفاق النهائي حول الشقّ الإصلاحي بعد سلسلة طويلة من النقاشات شهدت حوارات حامية حول عدد من البنود في مقدّمها ثلاثة هي: صلاحيات رئيس الجمهورية، صلاحيات رئيس مجلس الوزراء وكيفية تشكيل الحكومة والبند المتعلّق بعدد النواب، وهو البند الوحيد الذي جرى تصويت على مجموعة اقتراحات تتعلّق به، فصوّت أعضاء اللجنة على اقتراح برفع هذا العدد إلى ١٢٨ فسقط، ثم صوّتوا على عدد ١١٨ فسقط أيضاً، ثم سقط اقتراح بـ١١٢ إلى أن نال العدد ١٠٨ موافقة أكثرية أعضاء اللجنة. ونال البند المتعلّق بتعيين النواب قسطاً كبيراً من النقاش بين فريق مطالب بتعيينهم من قبل الحكومة وآخر من قبل مجلس النواب وقرّ الرأي على أن تتحمّل الحكومة هذه المسؤولية. كما قدّم توفيق عساف اقتراحاً خطياً يرمي إلى استحداث مجلس للشيوخ ونال موافقة أعضاء اللجنة عليه بالإجماع، وهذا نصّ الاقتراح:

«مع انتخاب أول مجلس نيابي على أساس وطني لا طائفي، يستحدث مجلس للشيوخ يشارك مجلس النواب في السلطة التشريعية في الدولة. تنحصر سلطة مجلس الشيوخ في القضايا المصيرية والإنسانية فلا يُبرَم أي قانون ولا يكون بالتالي نافذاً في كل ما يتّصل بهذه القضايا إلا بموافقته».

أما البنود الأخرى فأتت صيغتها النهائية كما وردت في النصّ الأخير لوثيقة الوفاق الوطني، مع الإشارة إلى أن أعضاء اللجنة قدّموا الفقرة المتعلّقة بمجلس النواب على ما عداها من الفقرات المتعلّقة برئاسة الجمهورية وبرئيس مجلس الوزراء في التعديلات الأخيرة حرصاً من الرئيس الحسيني وبعض النواب على إعطاء الأولوية لمجلس النواب كون النظام اللبناني نظام برلماني.

وعلى الأثر بدأت الاتصالات بين لجنة «الشرقية» واللجنة الوزارية العربية توصلاً إلى صيغة مقبولة حول بند السيادة. وعكف أعضاء لجنة «الشرقية» على وضع صيغة بديلة لبند السيادة الوارد في وثيقة اللجنة العربية تحت عنوان شعاره: «إمّا الموافقة على شقّي الإصلاح والسيادة معاً، وإمّا رفض الشقّين معاً». والواضح أنه كان هناك شبه توافق على مهلة السنتين لإعادة الانتشار السوري في البقاع، لكن التباين في وجهات النظر تركّز على نقطتين: الأولى توقيت بدء سريان مهلة إعادة الانتشار، والثانية تحديد مدة بقاء القوات السورية في البقاع، وهي النقطة التي أثارها عدد من النواب في مقدمّهم نائب البقاع جوزف سكاف. وطالب نواب «الشرقية» في الاجتماعات التي عقدوها مع وزراء اللجنة العربية أو مع الحسيني أو الحريري بإعادة الانتشار السوري في البقاع فور انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة.. بينما شدّد نواب «غربيون» على عدم البدء بإعادة الانتشار قبل مصادقة مجلس النواب على مشاريع القوانين الأساسية المتعلّقة بصلاحيات الرؤساء الثلاثة، في وقت بدأ يتردّد في أروقة قصر المؤتمرات كلام مفاده أن دمشق لن توافق على تعديل حرف في البند المتعلّق بإعادة الانتشار.

وفي يومها السادس عشر دخلت الاجتماعات النيابية في الطائف المرحلة ما قبل النهائية والأكثر دقة. وهذه «الدقة» حرّكت مرة أخرى جولات مكّوكية لموفدي اللجنة العربية إلى عواصم القرار، فتوجّه الوزير المغربي إلى نيويورك فيما توجّه موفدان آخران إلى كل من باريس والفاتيكان اللتين كانتا تبديان تحفّظات حيال المشروع العربي. في وقت عقد كل نواب «الشرقية»، وعددهم ٢٦، اجتماعاً أدلى فيه كلّ منهم برأيه حيال بند السيادة. وجرى تقييم لنتائج الاجتماع الذي عقدته لجنة «الشرقية» مع سعود الفيصل الذي أبلغ أعضاء اللجنة «أن التعديل ممكن في هذا البند ولكن على أساس ألّا يمسّ الجوهر وأن يكون في إطار التوضيح والاطمئنان لا أكثر ولا أقلّ». وأكّد الفيصل ردًّا على سؤال من سعاده وحرب أن اللجنة العربية «لا يمكنها أن تقدّم أكثر من ضمانات أدبية» حول هذا البند.

وعلى أثر الاجتماعين المذكورين طلب كلّ من النواب نصري المعلوف، جوزف سكاف وجبران طوق الاجتماع مع الفيصل لاستيضاح وجهة نظر اللجنة العربية حول بند السيادة فأبلغ الفيصل كلاً منهم ما أبلغه إلى لجنة «الشرقية».

لكن سكاف طالب بضمانات حول موعد انسحاب القوات السورية من البقاع، بينما أكد طوق «أن الأمور لا تمشي على هذا النحو، ولنا موقف في هذا المجال، وعلى الرغم من أننا نريد علاقات جيّدة مع سورية لكننا نريد ضمانات واضحة في شأن بند السيادة».

ومع دخول النواب المجتمعين في الطائف في صلب بند السيادة عادت السخونة إلى المواقف السياسية في بيروت حيث دعا ميشال عون النواب المتحاورين في الطائف إلى «عدم الالتزام بأي شيء يمكن اعتباره تنازلاً عن سيادة الوطن». بينما أعلن وليد جنبلاط من جهته أن «الإدارة المدنية كانت وستبقى مهما كانت الظروف». وقد عبّر عن موقف جنبلاط زاهر الخطيب في اجتماع عقده حسين الحسيني مع النواب «الغربيين» لوضعهم في أجواء صيغة التعديلات النهائية التي تمّ التوافق عليها في «لجنة الصياغة»، فأكّد الخطيب نقلاً عن لسان جنبلاط وبرّي الإصرار على ضرورة إلغاء الطائفية السياسية فوراً أو برمجة هذا الإلغاء وفق مهل زمنية محدّدة. لكن الحسيني أوضح للخطيب أن «هذه هي الصيغة التي تمكّنت من الوصول إليها مع لجنة الصياغة وأنا مضطر للموافقة على ما توافق عليه الأكثرية النيابية».

كما اعترض الخطيب على عدد النواب (١٠٨) الذي تمّ التوافق عليه في «لجنة الصياغة» مطالباً بالعدد (١٢٨)، فأكّد الحسيني مجدّداً أن هذا مطلب الأكثرية النيابية، إلا أن الخطيب اعتبر أن «ليس بالضرورة أن تعبّر الأكثرية النيابية عن التطورات الحاصلة على الأرض وهي تحتّم رفع عدد أعضاء المجلس إلى ١٢٨ نائباً وأكثر». كما أثار توفيق عساف موضوع إعادة بناء الجيش مطالباً بضرورة «تحديد دوره وعدده».

مذكرة «الشرقية»

في هذا الوقت بدأ الاهتمام في قصر المؤتمرات يتركّز على البند المتعلّق بالسيادة واقتصر على اتصالات بين اللجنة الوزارية العربية ورفيق الحريري من جهة ولجنة نواب «الشرقية»، من جهة أخرى، التي وضعت مذكرة، لتسليمها إلى اللجنة العربية، تضمّنت صيغة بديلة لبند السيادة الوارد في الوثيقة العربية مع

شرح للمبرّرات والأسباب الموجبة لهذه الصيغة التي ركّزت في مقدمتها على أن «كل عقد رسمي بين دولتين له مهلة تبدأ وتنتهي مع برمجة لمضمونه على غرار العقود أو الاتفاقات التي تعقد بين الدول ممّا اضطّرنا إلى تقديم هذه الصيغة البديلة من أجل توضيح بعض ما هو مبهم في البند المتعلّق بالسيادة. وتضمّنت المذكرة «الشرقية» نصّاً بديلاً للفقرة المتعلقة ببسط السيادة هذا هو:

«وحيث أنه يجب بسط سلطة الدولة اللبنانية على الأرض اللبنانية بكاملها بواسطة قواتها الشرعية المتمثّلة في الدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي ومن موقع العلاقات الأخوية بين لبنان وسورية تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية على بسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محدّدة أقصاها سنتان، تبدأ عند التصديق على وثيقة الوفاق وانتخاب رئيس الجمهورية وبعد تأليف حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية الأساسية في صورة دستورية أي على وجه التحديد النصوص التي تتناول صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وإقرار المناصفة في المجلس النيابي وتعديل مدة ولاية رئيسه ونائبه، تباشر القوات السورية إعادة تمركزها وتتجمّع تدريجاً في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي على أن تنتهي هذه العملية ضمن مهلة السنتين المحدّدة أعلاه. وفي نهاية هذه المهلة تنظر الحكومتان اللبنانية والسورية في مدى ضرورة بقاء القوات السورية وفي حال التوافق على هذه الضرورة تضع الحكومتان برنامجاً يحدّدان فيه أمكنة ونقاط تمركز هذه القوات في منطقة تجمّعها ومهامّها وحجمها ومدة وجودها على أن لا تتجاوز السنة الواحدة وذلك بالتعاون مع اللجنة الثلاثية العربية العليا التي أعلنت استعدادها لمساعدة الدولتين اللبنانية والسورية على تحقيق الاتفاق على هذا البرنامج والسهر على حسن تنفيذه. وتمكيناً للمجلس النيابي من ممارسة صلاحياته الدستورية بحرية يتمّ تحديد بقعة أمنية آمنة في بيروت لانعقاده بإشراف اللجنة الثلاثية العربية العليا».

كما اقترح نواب «الشرقية» في هذه المذكّرة:

«١ - إيجاد بقعة أمنية خالية من أي وجود عسكري غير لبناني كي تتمّ عملية انتخاب رئيس الجمهورية.

٢ - حذف أو توضيح عبارة «وفي أماكن أخرى» الواردة في البند المتعلّق بإعادة انتشار القوات السورية بعد مهلة أقصاها سنتان.

٣ - جعل حدود الوجود السوري بعد المهلة المشار إليها على مشارف البقاع الغربي وليس في منطقة عين دارة وحمانا.

٤ - المطالبة بأن تبدأ مهلة السنتين بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني لا بعد إقرار الإصلاحات.

٥ - المطالبة بأن يشارك العماد ميشال عون في أية مفاوضات عسكرية لإعادة الانتشار السوري بوصفه قائداً للجيش أو بأية صفة أخرى كوزير دولة أو وزير دفاع في حكومة الوفاق الوطني».

كما تضمّنت المذكرة ملاحظتين لا علاقة لهما ببند السيادة، الأولى إضافة عبارة «ضمن إطار سيادة واستقلال كل من البلدين» إلى البند المتعلّق بالعلاقات اللبنانية - السورية، والثانية الإصرار على أن يكون عدد النواب (١٠٨) بدلاً من (١٢٨). وأكد أعضاء «اللجنة الشرقية» في خاتمة المذكرة استعدادهم للموافقة على البنود الإصلاحية في حال تمّت الموافقة على ملاحظاتهم المتعلّقة ببند السيادة.

وعلى أثر قراءة سعود الفيصل لهذه المذكرة اعتبر أنها «غير مؤهلة للتسويق مع سورية»، وقال: «عم بتزيدوها علينا، سبق وأبلغتكم بأن صيغاً على هذا النحو لا تمرّ لأن الصيغة المقترحة في الوثيقة العربية هي أقصى ما تمكنا من التوصّل إليه، وأعتبر أن هذه الصيغة تمسّ في جوهر النصّ الأساسي وآمل منكم وضع صيغة أكثر قابلية للتسويق».

فردّ أعضاء «اللجنة الشرقية» بأن هذه الصيغة هي «الحدّ الأدنى» الذي يمكن أن يوافقوا عليه. وقال نصري المعلوف: «يا صاحب السمو هل مكتوب علينا أن نبحث في موضوع جلاء الجيوش الغريبة عن أرضنا كل خمسين عاماً؟ وروى للفيصل كيف أن لبنان انتقل من الاستعمار العثماني إلى الانتداب الفرنسي»، لافتاً النظر إلى «أن بريطانيا دخلت إلى مصر العام ١٨٨٥ لمساندة الخديوي لأشهر فقط لكن المسألة امتدّت معها خمسين سنة، وهذا أمر غير

مقبول. دول أفريقيا تحرّرت يا صاحب السمو، نفهم أن هناك قواعد أعطيت للأميركيين في اليابان لغاية معينة، ونحن بدورنا إذا تعرّضنا لخطر اسرائيلي سنطلب من سورية مساعدتنا ولكن شرط أن يكون ذلك بطلب من الدولة اللبنانية». لكن الفيصل، وعلى الرغم من إعجابه ببلاغة النائب المعلوف، جدّد تأكيده بأن من الصعب تسويق هذه المذكرة. واستأذن الفيصل نواب «الشرقية» لاضطراره للالتحاق باجتماع مجلس الوزراء السعودي المنعقد في جدّة، واتفق معهم على لقاء آخر في المساء آملاً أن يكونوا قد وضعوا صيغة أخرى. وعلى الأثر انتقل أعضاء لجنة «الشرقية» إلى جناح رفيق الحريري حيث عرضوا عليه نصّ مذكرتهم بينما توجّه جورج سعاده إلى إحدى قاعات قصر المؤتمرات حيث كان نواب «الشرقية» مجتمعين وأطلعهم على نصّ المذكرة. ولم يُعقد اللقاء المسائي بين الفيصل ولجنة «الشرقية» كما تمّ الاتفاق نظراً لعناء الأول من السفر وتحدّد موعد اللقاء في الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر اليوم التالي، علماً أن «اللجنة الشرقية» لم توقف اجتماعاتها التي دامت حتى منتصف الليل حيث أجرت سلسلة اتصالات في محاولة لإيجاد مخارج معينة لإجراء بعض التعديلات على بند السيادة كما هو وارد في الوثيقة. وعرض أعضاء اللجنة لخمس صيغ لطرحها على الفيصل تضمّن كلّ منها أفكاراً ـ بدائل لصيغة الوثيقة أو الحصول على ملحق لوثيقة الوفاق الوطني يكون بمثابة نصّ خطيّ تضعه اللجنة العربية تتعهّد فيه برعاية تنفيذ بنود الوثيقة الوفاقية، أو صدور بيان عن اللجنة العربية في ختام المؤتمر يتضمّن هذا التعهّد ويجرى ضمّه إلى الوثيقة كملحق لها.

وفي اليوم التالي (السابع عشر) التقى أعضاء «اللجنة الشرقية» وزير الخارجية السعودية، وفور بدء الاجتماع دخل فجأة إلى القاعة جوزف سكاف من دون علم مسبق ليؤكّد للفيصل حرصه الشديد على توضيح وتحديد مدة بقاء القوات السورية في البقاع، لكن الفيصل تمنّى مجدّداً على نواب اللجنة وسكاف القبول بنصّ الوثيقة العربية كما هو قائلاً: «ثقوا بنا ولن تخسروا، وافقوا على البند كما هو ونحن لن نترككم أو نتخلى عنكم وأبلغكم هذا الموقف باسمي وباسم اللجنة العربية الثلاثية».

وتكرّرت الاتصالات العربية مع العراق من جهة وفرنسا من جهة أخرى لحثّهما على إقناع عون بالقبول بالوثيقة العربية كما هي لكن من دون نتيجة.

إزاء إصرار الفيصل على عدم الموافقة على أي تعديل لبند الوثيقة اقترح نواب «الشرقية» إصدار كتاب أو بيان منفصل عن الوثيقة يلقي الأضواء على بعض النقاط المبهمة فيها. لكن الفيصل ردّ بوجوب الإطلاع على مضمون هذا البيان المنفصل قبل الموافقة عليه مؤكداً أن اللجنة العربية هي بمثابة وسيط ولا يمكنها الموافقة على أي اقتراح أو رفضه قبل نيل موافقة المعنيّين والمقصود هنا سورية. واقترح الفيصل أن تجتمع «لجنة الشرقية» مع رفيق الحريري والأخضر الإبراهيمي للبحث في التفاصيل. وعُقِد اللقاء المشار إليه لكن لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق. وعلى الأثر عقد أعضاء «اللجنة الشرقية» اجتماعاً في ما بينهم قرّروا خلاله إجراء اتصالات مع ميشال عون وأركان «الجبهة اللبنانية» في بيروت، فاتّصل سعاده بسمير جعجع وداني شمعون ومنير الحاج وطلب منهم زيارة عون في قصر بعبدا ووضعه في الأجواء على أن يجرى اتصال بين بيروت والطائف أثناء وجودهم في القصر. وفي نهاية اجتماع أعضاء «الجبهة» مع عون تلقّى سعاده اتصالين هاتفيين من منير الحاج وشاكر أبي سليمان اللذين أبلغاه بأن عون ما زال مصرّاً على برمجة الانسحاب السوري وطلب ضمانات واضحة في هذا المجال.

على الفور دعا أعضاء اللجنة «الشرقية» جميع نواب «الشرقية» إلى اجتماع موسّع في إحدى القاعات ونقلوا إليهم موقفي ميشال عون من جهة وسعود الفيصل من جهة أخرى، مؤكدين أن «عون لا يريد التراجع عن موقفه وهو مصرّ على تعديل البند الوارد في الوثيقة، بينما يؤكد الفيصل من جهته أن التعديل غير ممكن، فماذا تريدوننا أن نفعل فهذه مسؤوليتنا جميعاً؟» وبناء على ذلك انقسمت الآراء بين مصرّ على التعديل وبين من يرى ضرورة الموافقة على البند كما هو، في وقت سعى البعض إلى اقتراح أفكار جديدة فلم يتمّ التوصّل إلى أية نتيجة ممّا اضطر المجتمعين إلى تعليق الاحتماع إلى اليوم التالي. في المقابل بدا بعض النواب «الغربيين» مستاءين من «مماطلة» نواب «الشرقية» في بحث بند السيادة معتبرين أن هذه «المماطلة» ضرب من ضروب «المزايدة» على النواب المسلمين. واعتبر جميل كبي أن المواضيع التي يناقشها البعض تحت عنوان السيادة «هي في حقيقتها وجوهرها مواضيع أمنية تتعلّق بآلية تنفيذ وهي لا تمسّ بموضوع السيادة لا من قريب ولا من بعيد لأن السيادة مطلب وطني وليس طائفياً وهي أمانة في أعناق جميع المواطنين وفي مقدّمهم حكومة الاتحاد الوطني». في وقت قدّم النائبان

توفيق عساف وزاهر الخطيب مذكرة باسم «الجبهة الوطنية» إلى الرئيس الحسيني تضمّنت إصراراً على «عدم إدخال أي تعديل على أي حرف في بند السيادة الوارد في وثيقة اللجنة العربية، والتوقّف فوراً عن البحث في هذا البند واعتباره من اختصاص حكومة الوفاق الوطني وحسب، تعالجه مع الحكومة السورية لاحقاً». وجاء في المذكرة أن «تحقيق السيادة الحقيقية لا يتمّ إلا بتحرير الجنوب والبقاع الغربي من قوات الاحتلال الاسرائيلي».

الفيصل في دمشق

وكان التطّور الأبرز في اليوم الثامن عشر لاجتماعات الطائف الزيارة المفاجئة التي قام بها سعود الفيصل، يرافقه رفيق الحريري، إلى دمشق حيث التقى الرئيس السوري حافظ الأسد وتشاور معه في موقف نواب «الشرقية» من بند السيادة، في وقت بقي نواب الشرقية أكثر من ١٢ ساعة يبحثون عن الفيصل من دون أن يعلموا أنه توجه إلى دمشق على الرغم من أن بعضهم اتّصل بالأخضر الإبراهيمي لمعرفة مكان الفيصل لكنه ردّ بالقول أنه في جدّة وهو في طريقه إلى الطائف. والواقع أن الفيصل والحريري مكثا في دمشق مدة ثلاثة أيام التقيا خلالها الرئيس السوري الذي سلّماه رسالة من الملك فهد، كما التقيا نائبه عبد الحليم خدّام ووزير الخارجية فاروق الشرع. بينما استمرّ النواب المجتمعون في الطائف في حالة من الترقّب والانتظار لم تخلُ من الاجتماعات الجانبية خصوصاً بين نواب «الشرقية» والإبراهيمي الذي كان يطلعهم على ما يتوافر لديه من معلومات من دمشق.

وبالفعل تمكّن الفيصل من إقناع المسؤولين السوريين على إدخال بعض التعديلات في بندي السيادة والعلاقات اللبنانية ـ السورية. كما بحث الفيصل مع المسؤولين السوريين في موضوع الانتخابات الرئاسية وتمّ الاتفاق على توفير بقعة أمنية للانتخابات في بيروت لتأمين اجتماع المجلس النيابي لانتخاب رئيس لمجلس النواب وإقرار الإصلاحات وانتخاب رئيس للجمهورية خلال مهلة لا تتعدّى الشهر.

وفور عودته إلى الطائف التقى الفيصل بكل من الرؤساء حسين الحسيني وصائب سلام وعادل عسيران ثم النائب كاظم الخليل ثم الرئيس أمين الحافظ

فالرئيس رشيد الصلح قبل أن يجتمع بـ «اللجنة النيابية الشرقية»، التي لمس أعضاؤها أن وزير الخارجية السعودية تمكّن من الحصول على موافقة السوريين على بعض ما ورد في مذكرتهم لكنه لم يتمكّن من تحديد مهلة للانسحاب السوري من البقاع وبعض العبارات الأخرى. أما التعديلات التي تمكن الفيصل من إدخالها والتي أبلغها إلى نواب «الشرقية» فهي:

ـ إضافة عبارة «أهدافها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية. .» على الفقرة الأولى من بند بسط السيادة.

ـ استبدال «تقرّر الحكومة السورية بالاتفاق مع حكومة الوفاق الوطني اللبنانية. .» بعبارة «تقرّر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية. .».

ـ إضافة عبارة «وإذا دعت الضرورة (في نقاط أخرى) يتمّ تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية ـ سورية مشتركة» على عبارة «وفي نقاط أخرى».

ـ استبدال عبارة «يتم التوقيع على اتفاق». . بـ «يتمّ الاتفاق بين الحكومتين على. . .».

ـ استبدال كلمة «مدة. . تواجد القوات السورية» بكلمة «زمن»، وأضيفت إلى هذه العبارة «وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها».

ـ وبقيت عبارة «واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدّة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك» من دون تعديل.

ولم يأخذ اتفاق الفيصل مع السوريين بمطلب نواب «الشرقية» بإضافة نصّ ببدء الانسحاب التدريجي إلى البقاع بعد إقرار الإصلاحات وأن يتمّ احتساب السنتين بدءاً من انتخاب رئيس الجمهورية. وأبلغ الفيصل النواب أنه اتفق على احتساب مهلة «الانسحاب التدريجي» بدءاً من إقرار الإصلاحات السياسية والدستورية وليس كل الإصلاحات ولكن من دون تعديل الفقرة التي تتناول هذا الموضوع بل عن طريق تقسيم الإصلاحات إلى بندين: الأول عنوانه الإصلاحات السياسية، والثاني تحت عنوان «إصلاحات أخرى»، وبذلك يصبح واضحاً أية إصلاحات يجب إقرارها لبدء احتساب المهلة.

عن اللجنة العربية توضيحات وضمانات تتعلّق بتنفيذ البند المتّصل بموضوع بسط سلطة الدولة. وعلى الأثر عُقِد اجتماع موسّع ضمّ كل نواب «الشرقية» حيث جرى تقييم لنتائج ما تمّ التوصّل إليه مع الفيصل. وتراوحت الآراء بين مؤيد لهذه النتائج ومتردّد حسمها اقتراح من النائبين جبران طوق وبيار دكّاش بأن تتمّ مراجعة العماد عون قبل إبلاغ أي موقف نهائي، فأوضح بعض أعضاء اللجنة «الشرقية» أنه تعذّر عليهم الاتصال بعون لكنهم سيعاودون الكرّة. وبالفعل اتّصل جورج سعاده بداني شمعون الذي كان يملك جهاز «ساتيليت» وطلب منه أن يفتح خطاً هاتفياً آخر مع ميشال عون على أن يقرأ سعاده صيغة التعديلات الجديدة على بند السيادة على مسامع شمعون لينقلها الأخير بدوره إلى عون. والواقع أن شمعون نقل إلى سعاده موافقة عون على هذه الصيغة كما يؤكّد سعاده. وعلى الأثر وضع سعاده نواب «الشرقية» في أجواء موافقة عون «الهاتفية» قبل أن ينتقل إلى اجتماع «لجنة العتّالة» لوضع الصياغة النهائية لوثيقة الوفاق الوطني. في وقت انتقل الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت لوضع كلّ من عون وسليم الحص في نتائج ما تمّ التوصل إليه في الطائف لكن عون وبعد انتهاء اجتماعه مع موفد اللجنة العربية عقد مؤتمراً صحافياً أعلن فيه أنه «إذا كان علينا خسارة لبنان فلنخسره بمعركة مشرّفة وليس بالتوقيع»، معتبراً أن هذا الاتفاق «سيقود الشعب إلى جهنم».

الموافقة النهائية

هذا الموقف فاجأ نواب «الشرقية» ولا سيّما منهم جورج سعاده الذي كان تبلّغ موقفاً إيجابياً من عون نقله إليه داني شمعون. وعلى الرغم من حال الإرباك والقلق التي ضربت صفوف نواب «الشرقية» قرّروا المشاركة في الاجتماع النيابي الموسّع الذي عُقِد في اليوم التالي للموافقة على الصيغة النهائية للوثيقة العربية. وبالفعل افتتح حسين الحسيني هذا الاجتماع بحضور جميع النواب وتلا الصيغة النهائية للوثيقة وفور انتهائه من قراءتها صفّق النواب تعبيراً عن موافقتهم عليها، ثم تلا الحسيني أسماء النواب فرداً فرداً وكلّ نائب رفع بدوره يده معلناً موافقته، إلا أن زاهر الخطيب وفور ورود اسمه طلب الكلام لإبداء رأيه وتحفّظه على بعض البنود ولا سيّما منها ما يتعلّق بعدد أعضاء المجلس وإلغاء الطائفية، لكن الحسيني قاطعه بالقول أن الاجتماع «للتصويت وليس للمناقشة»، ممّا اضطر زاهر الخطيب

أما بند العلاقات اللبنانية ـ السورية فبقي كما كان وارداً في الوثيقة العربية، لكن حُذِفت منه كلمة «الاستراتيجية» واستُبدلت بكلمة «الأخوية» بحيث أصبحت العبارة كالآتي: . . «والمصالح الأخوية المشتركة».

وأضيف إلى عبارة «سوف تجسّده اتفاقات بينهما في شتّى المجالات بما يحقّق مصلحة البلدين الشقيقين» عبارة «في إطار سيادة واستقلال كل منهما».

وأبلغ الفيصل نواب «الشرقية» أن هذه هي التعديلات التي تمكّن من إدخالها معتبراً أنه حقّق «إنجازاً» مهماً، وأكد نقلاً عن لسان الرئيس السوري أن «لا مطامع لسورية في لبنان». لكن الفيصل أوضح للنواب أنه لم يتمكّن من إقناع السوريين برفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٠٨ بدلاً من ١٢٨ فأبلغه نواب «الشرقية» أنهم يرغبون بالتشاور مع بيروت قبل إعطائه الجواب النهائي حول هذه التعديلات. بيد أن الفيصل طالبهم بالحصول على موقفهم «في اليوم التالي» وأن يكون هذا الموقف بمثابة «نعم أو لا من دون مناقشة النص لأنه نهائي». وعلى الفور عقد أعضاء «اللجنة الشرقية» اجتماعاً قيّموا خلاله هذه التعديلات وبدأوا إجراء اتصالات بـ «الشرقية».

والواقع أن أعضاء «اللجنة الشرقية» وقبل الاتصال ببيروت أجمعوا على ضرورة الحصول على مطلب آخر واعتماده كشرط للموافقة على التعديلات المشار إليها وهو المتعلّق بعدد النواب، حيث اتّفقوا على تشكيل لجنة برئاسة كاظم الخليل مهمّتها الطلب من سعود الفيصل رفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٠٨ بدلاً من ١٢٨ وهو الرقم (١٢٨) الذي كان يُصرّ على اعتماده كلّ من دمشق والميليشيات اللبنانية بمن فيها «القوات اللبنانية»، باعتبار أن هذا العدد يُفسح مجالاً أكبر لمشاركة ممثّلي الميليشيات في الندوة النيابية. وبالفعل التقت «اللجنة الشرقية» التي شُكّلت برئاسة الخليل سعود الفيصل ورهنت موافقتها على التعديلات التي عاد بها من دمشق بتحقيق هذا المطلب. وبناء على ذلك اتّصل الفيصل بنظيره السوري فاروق الشرع ناقلاً إليه رغبة نواب «الشرقية»، وبعد اتصالات أجراها الشرع مع القيادة السورية أبلغ الفيصل موافقة دمشق على مطلب نواب «الشرقية». ولم يكتفِ أعضاء هذه اللجنة بهذا المطلب بل أبلغوا وزير الخارجية السعودية حرصهم على أن يتضمّن البيان الختامي للمؤتمر الذي سيصدر

وتوفيق عساف وفريد جبران إلى الانسحاب من القاعة، بينما امتنع حسن الرفاعي عن التصويت مبرّراً ذلك بالقول أنه لم يطّلع على الصيغة النهائية للوثيقة. فيما أبدى النواب أنور الصبّاح ومنيف الخطيب وعلي الخليل ملاحظات على بند إلغاء الطائفية وطالبوا بتعيين النواب الجدد من قبل مجلس النواب وليس الحكومة، وبذلك يكون قد وافق على الوثيقة المعدّلة ٥٥ نائباً وتحفّظ ثلاثة وانسحب ثلاثة آخرون وامتنع نائب عن التصويت.

وعلى الأثر انتقل كل النواب إلى قاعة الطعام حيث دعاهم سعود الفيصل إلى حفل كوكتيل أُقيم على شرف موافقتهم على الوثيقة وقطع خلاله قالب حلوى اتخذ شكل العلم اللبناني ووضعت فيه اثنتان وستّون شمعة على عدد النواب الموجودين في الطائف ثمّ أنشد النواب النشيد الوطني اللبناني، وبعد التصفيق تبادلوا والفيصل القبل فيما توجّه زاهر الخطيب إلى مقر الوفد الإعلامي اللبناني وعقد مؤتمراً صحافياً أعلن فيه باسم «الجبهة الوطنية» ووليد جنبلاط ونبيه بري التحفظ على عدم برمجة إلغاء الطائفية وعدد النواب وموضوع الجيش. بينما هدّد مجهول في بيروت أكد أنه يتحدّث باسم «منظمة الجهاد الإسلامي» النواب اللبنانيين «بالموت المحتّم إن وافقوا على وثيقة اللجنة العربية». وأكّد المجهول في اتصال هاتفي مع إحدى الوكالات الغربية «أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في برج مشيد».

وأما نواب «الشرقية» فقد عادوا ليواجهوا عقدة رفض عون للوثيقة. ولذلك فقد طلب أعضاء «اللجنة الشرقية» من سعود الفيصل دعوة عون والحصّ إلى الطائف ليتمّ الإعلان عن الوثيقة في جوّ مصالحة وطنية شاملة، وهو ما دفع الفيصل إلى إيفاد الإبراهيمي إلى بيروت لتوجيه هذه الدعوة لكن هذه المهمّة فشلت بسبب رفض عون.

في جدّه

وفي اليوم الثالث والعشرين انتقل النواب إلى جدّة التي تبعد نحو مئة كيلومتر عن الطائف. ونزل النواب في قصر المؤتمرات في جدّة استعداداً لعقد الجلسة الختامية العلنية برئاسة الملك فهد. وفور وصولهم إلى هناك عقد نواب «الشرقية» اجتماعاً في جناح كاظم الخليل تمّ في خلاله الاتفاق على إصدار بيان

يوضح أسباب موافقتهم على الوثيقة بصيغتها النهائية. وجاء في البيان دعوة للبنانيين «إلى دعمنا في الخيار بين الحرب والأمل بالسلام». أما في بيروت فقد شهدت المنطقة «الشرقية» تظاهرات سُيّرت إلى قصر بعبدا حيث عبّر المتظاهرون عن رفضهم اتفاق الطائف. كما دعا «المجلس المركزي للتنسيق الوطني»، وهو تجمّع مؤيد لعون، إلى إضراب عام وتظاهرة شعبية من مستديرة الصياد نحو القصر الجمهوري. وأعلن عون أمام المتظاهرين: «يجب أن يفهموا (النواب) أن دورهم انتهى وأن الدور الآتي هو لكم ولكم فقط».

وفي اليوم التالي (الرابع والعشرين) أقيم الاحتفال الختامي للمؤتمر النيابي في قصر السلام الملكي برعاية الملك فهد وحضور وزراء خارجية اللجنة الثلاثية والإبراهيمي. ثم أعقب هذا الاحتفال مؤتمر صحافي عقده سعود الفيصل بحضور نظيريه المغربي والجزائري وتلا خلاله التقرير النهائي للجنة الثلاثية الذي تضمّن «تحديد السابع من تشرين الثاني موعداً للانتخابات الرئاسية كمهلة قصوى، والإعلان أن قمة عربية ستكون معنية باتفاق يُبرم بين سورية ولبنان حول مستقبل القوات السورية وأن على هذه القوات أن تستغّل مهلة السنتين المحدّدة لإنهاء مهمّتها الأمنية في لبنان وتسليم هذه المهمّة إلى القوات اللبنانية الشرعية».

لكن وعلى الرغم ممّا تضمّنه بيان اللجنة الثلاثية من «ضمانات» اعتبرها نواب «الشرقية» تجاوباً مع مطالبهم بقي ميشال عون على موقفه ممّا وضع غالبية النواب المسيحيين في حالة إرباك من جديد اضطّرتهم إلى تكليف لجنة منهم زيارة البطريرك الماروني في روما للتشاور معه في ما يمكن القيام به لإقناع عون بالموافقة على «وثيقة الوفاق الوطني» تمهيداً لإجراء الانتخابات الرئاسية في لبنان، خصوصاً أنه حدِّد موعد لهذه الانتخابات وبدأت تنقسم الآراء حول مكان إجرائها، في وقت سحب عون ممثّله من اللجنة الأمنية التي كانت مكلّفة برئاسة الإبراهيمي التحضير لجلسة الانتخابات. ودعا عون نواب «الشرقية» في تصريح أدلى به في ٢٤ تشرين الأول إلى العودة إلى بيروت لـ «تصحيح ما أخطأوا به وإقناع الشعب بصوابية ما فعلوا». لذلك تمّ التوافق بين النواب الموجودين في جدّة على ضرورة التنبّه لدعوة عون ووجوب «عدم وقوع البعض في هذا الفخّ»، معتبرين أن القصد من هذه الدعوة منع النواب الذين يعودون إلى «الشرقية» من الخروج منها لتعطيل النصاب، وسادت أجواء في أوساط النواب توحي بإمكان اضطرارهم لإجراء

الانتخابات في إحدى السفارات اللبنانية خارج لبنان خوفاً من تمكّن عون من تعطيل جلسة الانتخاب.

وفي ٢٥ تشرين الأول بدأ النواب مغادرة جدّة، بينما توجّه وفد منهم برئاسة حسين الحسيني إلى كل من الجزائر والمغرب لشكر عضوي اللجنة الثلاثية العليا الملك الحسن الثاني والشاذلي بن جديد على جهودهما التي بذلاها من أجل الوصول إلى اتفاق حول «وثيقة الوفاق الوطني». في وقت بدأت حمى المعركة الانتخابية تتصاعد مع زيارة الرئيس سليمان فرنجية للرئيس السوري حافظ الأسد في ٢٦ تشرين الأول، وتوافد حلفاء دمشق إليها للتشاور حول اسم الرئيس العتيد. وهكذا بدأ مخاض تنفيذ القرار العربي بإجراء الانتخابات الرئاسية، قابله تلويح من العماد عون بحل المجلس النيابي عندما قال أن لديه «خيارات عديدة من بينها حلّ مجلس النواب».

الفصل الثالث

حصاد الطائف: رئيسان و.. سقوط الجنرال

لعلّ الخطوة الأبرز التي أعقبت توافق النواب اللبنانيين على «وثيقة الوفاق الوطني» في الطائف كانت انتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد شغور هذا المنصب سنة ونيّفاً.

وقد مارس كلّ من الولايات المتحدة الأميركية وأعضاء اللجنة العربية الثلاثية وسورية ضغوطاً عدّة على ميشال عون من أجل أن يوافق على وثيقة الطائف أولاً، والقبول ثانياً بإجراء الانتخابات الرئاسية، لكن هذه الضغوط لم تجدِ لجملة أسباب أولها رفض عون اتفاق الطائف، وثانيها اقتناعه بأنه لن يكون المرشّح الأوفر حظاً لرئاسة الجمهورية في ظلّ «الڤيتو» الذي كان يواجهه من الدول المشار إليها آنفاً والنواب كما يقول أهل الطائف. ذلك أن الجنرال كان أكثر من مرشح جدّي لهذا المنصب في محطات سابقة وخصوصاً عشية جلسة ١٨ آب في ١٩٨٨ وعشية إعلانه «حرب التحرير».

وتروي شخصية مسيحية بارزة مقربة في دمشق أن الاجتماع الذي عقد في أواخر تموز ١٩٨٨ بين رئيس مجلس النواب آنذاك حسين الحسيني ورئيس الحكومة سليم الحصّ ووزير الدفاع عادل عسيران ووزير الداخلية عبد الله الراسي ووزير المال جوزف الهاشم وقائد الجيش ميشال عون في مجلس النواب، تمّ التشاور خلاله في موضوع الانتخابات الرئاسية والإيحاء لعون بأنه الأوفر حظاً لها إذا قام بدوره الرامي إلى حمايتها أمنياً. ولم يكن مقرراً أن يشارك الوزير الهاشم في هذا الاجتماع عدا عن أن الرئيس الحسيني الذي دعا إليه لم يبلغ الرئيس الجميّل نيته فتح موضوع الانتخابات مع المدعوّين، بيد أن الأخير علم بالأمر من النائب رينيه معوّض الذي اتّصل به قبل يوم من موعد الاجتماع

وأبلغه أن اجتماعاً سيعقد في اليوم التالي للغاية المشار إليها. وعلى الفور اتصل الجميّل بجوزف الهاشم في منزله في بحشوش وطلب منه القيام بما يمكنه من المشاركة في هذا الاجتماع، فأجرى الهاشم اتصالاً بالرئيس الحسيني أبدى خلاله رغبة بحضور الاجتماع المذكور، فردّ الحسيني بالقول: «أتّصل بك بعد عشر دقائق». وبعد تشاور مع الرئيس الحصّ اتّصل الحسيني بالهاشم وأبلغه عدم الممانعة.

في اليوم التالي اجتمع المدعوّون في مكتب الحسيني في مقرّ مجلس النواب المؤقّت في «قصر منصور»، واستهل الحسيني الاجتماع بالإشادة بالعماد عون معوّلاً أهمية كبرى على الدور الذي يمكن أن يضطلع به من أجل البلاد ووحدتها، مطلقاً العبارة التي اشتهرت في ما بعد وتحوّلت إلى أغنية: «عونك من الله».. وبعد مداخلات مماثلة من بعض المشاركين في الاجتماع تدخّل الهاشم على الفور مستفسراً عن الغاية من عقد هذا الاجتماع، فأوضح كلّ من الحسيني والحصّ أن الهدف تحضير الأجواء الأمنية لعقد جلسة للانتخابات الرئاسية. وبعد استفسارات عدة من الهاشم أوضح الحسيني أن المطلوب توفير بقعة أمنية في محيط «قصر منصور» بواسطة الجيش اللبناني من جهة المناطق «الشرقية» والجيش السوري من جهة المناطق «الغربية». وبرز اتجاه في الاجتماع بالطلب من عون ضرب «القوات اللبنانية» في حال لم ينسحبوا من البقعة الأمنية المطلوبة، فاكتفى الجنرال بالقول: «عندما أتلقّى أمراً سياسياً أنفّذ»، لكن الهاشم تدخّل مبدياً تحفّظات واستياءً من الدعوة لاجتماع بهذه الأهمية واستدعاء قائد الجيش من دون علم رئيس الجمهورية بالأمر، وتساءل: «من منكم يتحمّل مسؤولية سقوط ألفي قتيل في حال وقعت معركة بين الجيش اللبناني و«القوات»؟» وطلب الهاشم من عون مغادرة مكان الاجتماع باعتبار أنه غير معنيّ بمناقشة القرارات السياسية بل بتنفيذها وحسب، وبعد استئذان الجنرال أبلغ الهاشم المجتمعين رفضه لهذا القرار، وانتهى الاجتماع إلى اتفاق على تشكيل لجنة ثنائية تضمّ الهاشم والراسي مهمتها مناقشة الموضوع قبل اتخاذ قرار بشأنه، ولكن هذه اللجنة لم تتوصّل إلى أية نتيجة بسبب تغيب الهاشم عن الحضور إلى الاجتماعات التي تقرّر عقدها أكثر من مرة مع الراسي، في وقت بدأت اتصالات بعيدة عن الأضواء بين مسؤولين لبنانيين مقرّبين من دمشق ومسؤولين سوريين أوحت بأن عون هو المرشّح الأوفر

حظاً لرئاسة الجمهورية. وقد قام بهذه الاتصالات شخصيات لبنانية عدة أبرزها النائب ألبير منصور والمهندس ميشال المرّ الذي تلقى من عون، بواسطة بعض الرسل، برنامجاً شفهياً حول تصوّره للإصلاح السياسي ولكيفية إنهاء الحرب على أن ينقل هذا البرنامج إلى المسؤولين السوريين. وبالفعل حظي برنامج عون على موافقة المسؤولين السوريين الذين اطّلعوا عليه خصوصاً أنه مستوحى من نصّ الاتفاق الثلاثي الذي تؤكد الشخصية المسيحية أن عون وافق عليه أثناء مناقشته بين بيروت ودمشق في لقاء عقده مع إيلي حبيقة في منزل الجنرال. وعلى أثر موافقة السوريين على برنامج عون، تتابع الشخصية، تعهّد الجنرال أمام بعض الشخصيات اللبنانية الحليفة لدمشق، التي كان يتم التفاوض معها في ذلك الوقت، بأن ينشر الجيش اللبناني قبل أسبوع من موعد الجلسة الانتخابية في البقعة الأمنية المحيطة بمكان الانتخاب لتأمين وصول النواب إليه، وذلك خلافاً لإرادة الرئيس الجميّل الذي كان يجتمع بقوّاد ألوية الجيش ويطلب منهم عدم تنفيذ أوامر قائدهم والالتزام بتنفيذ أوامره فقط كونه القائد الأعلى للقوات المسلّحة. ولكن لم يلتزم عون بالاتفاق المذكور، وعلى الرغم من تحديد رئيس مجلس النواب موعد الجلسة الانتخابية (١٨ آب) لم ينشر الجنرال الجيش كما كان متفقاً، وعندها شعرت دمشق وحلفاؤها أن عون «لعب» عليهم. ويذهب بعض هؤلاء إلى الاعتقاد بأن اتفاقاً حصل في ذلك الوقت بين عون والجميّل على تعطيل هذه الجلسة كانت نتيجته تكليف عون رئاسة الحكومة الانتقالية.

وتؤكد الشخصية المذكورة أيضاً أن عون حظي بموافقة سورية والولايات المتحدة الأميركية، مرة ثانية، على انتخابه رئيساً للجمهورية في أواخر شهر شباط ١٩٨٩، أي قبل أيام معدودة من إعلانه «حرب التحرير». وتشير إلى أن بعض الضبّاط القريبين من عون زاروا ميشال المرّ في دارته في بتغرين في تلك الفترة وأبلغوه استعداد عون للالتزام بالطروحات التي كان قدّمها في تمّوز ١٩٨٨، على أن تكون الخطوة الأولى توحيد «الحكومتين» برئاسته (حكومته وحكومة الرئيس الحصّ) تمهيداً لإجراء الانتخابات الرئاسية في مطلع آب، على أن يكون هو مرشّح التوافق. لكن المرّ رأى أن من الصعوبة بمكان قبول الحصّ المشاركة في حكومة يرأسها عون أو ضمّ حكومته إلى حكومة عون، مقترحاً أن تكون الحكومة الموحّدة برئاسة الحصّ، وبعد موافقة الجنرال على هذا الاقتراح حمل المرّ

برنامج عون القديم ـ الجديد إلى المسؤولين السوريّين الذين لم يمانعوا. وبالفعل أوفد المرّ أحد مستشاريه الصحافي الياس الهبر إلى بعبدا حيث أبلغ الضابط فؤاد الأشقر، أحد المقرّبين من الجنرال، موافقة دمشق على طرح عون. لكن الجنرال أوفد في اليوم التالي رسولاً من قبله إلى بتغرين لإبلاغ المرّ أنه موافق بيد أنه يفضّل عقد جلسة الانتخابات بعد منتصف آذار لأنه يريد إنهاء وضع «القوات اللبنانية» قبل جلسة الانتخابات، لئلا يُفسَّر موقفه في حال أنهى هذا الوضع بعد الانتخابات بأنه كان بمثابة ثمن لانتخابه رئيساً. وبالفعل سادت المناطق «الشرقية» في الأسبوعين الأولين من شهر آذار أجواء توحي باستعداد عون لاستئناف معركته ضدّ «القوات» التي كان بدأها في شباط. لكن أهل «الشرقية» وحلفاء دمشق الذين كانوا يتوقّعون صداماً بين الجيش و«القوات» استيقظوا في صباح ١٤ آذار على إعلان الجنرال «حرب التحرير» ضدّ سورية من دون أن يعرف هؤلاء ما الذي طرأ حتى بدّل عون بندقيته من جهة إلى أخرى، باستثناء ما رشح من معلومات إلى بعض حلفاء دمشق تفيد بأنه بعد منتصف ليل ١٣ ـ ١٤ آذار استقبل عون في قصر بعبدا القائم بالأعمال العراقي وموفداً آخر من قبل ياسر عرفات ودام اجتماعه معهما من الواحدة بعد منتصف الليل حتى الخامسة فجراً.

انتخاب معوّض

عندما توجّه وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل إلى العاصمة السورية، في منتصف تشرين الأول، لنقل التعديلات المقترحة من لجنة نواب «الشرقية» إلى المسؤولين السوريين، كان يحمل معه اقتراحاً من المملكة العربية السعودية بانتخاب رينيه معوّض رئيساً للجمهورية. والواقع أنه قبل اجتماع النواب في الطائف كان اسم معوّض الأكثر رواجاً في الأوساط السياسية المحلية والخارجية، ذلك أنّه مهّد للانتخابات عن طريق شبكة علاقات واسعة أقامها مع ديبلوماسيين معتمدين في لبنان وسياسيين عرب فضلاً عن صداقات محلية مدنية وعسكرية واسعة النطاق. ولاحظ النواب المجتمعون في الطائف أن معوّض هو الأكثر نشاطاً وتحركاً بينهم، فقد شارك في كل اللجان التي شُكّلت في الطائف وفي الاجتماعات التي سبقته في بكركي وغيرها، إلى درجة أن زملاءه النوّاب بدأوا

يشعرون منذ الأسبوع الأول لمؤتمر الطائف أن ثوب هذا الاتفاق فُصّل على قياسه وخصوصاً بعدما تأكّد أنه سيتمّ اختيار الرئيس العتيد من بين النواب ـ لا محالة ـ باعتبار أن هؤلاء النواب ناقشوا الطائف وذاقوا حلوَه ومرّه. وقد عزّز هذا الاعتقاد تردّد معوّض على جناح رفيق الحريري الكائن في الطابق الرابع من قصر المؤتمرات وكان يتردد معه وبشكل متواصل كلّ من بيار حلو والياس الهراوي قبل أن يصبح هذا الأخير رئيساً للجمهورية (بعد اغتيال معوّض) ورفض حلو لهذا المنصب. ويقول بعض النواب أن النقاشات النيابية في الطائف كانت لا تخلو من المزاح «والتمريك» حول من سيكون الرئيس العتيد. وكان النوّاب يغمزون من قناة معوّض بين حين وآخر. ويروى أن رينيه كان يصطحب معه في قصر المؤتمرات حلاّقه الخاص ويدعى شكري حمصي الذي كان يحلق له ذقنه يومياً، ممّا كان يدفع معوّض إلى اصطحابه معه في معظم أسفاره إلى الخارج. وظنّ النواب في بداية الأمر أن شكري هو أحد مرافقي معوّض، لكنهم اكتشفوا أنه حلاّق عندما بدأ بعضهم يبحث عمّن يقصّ له شعره. وكان النواب يردّدون أثناء اجتماعات الطائف: «من يريد قصّ شعره عند شكري عليه أن ينتخب رينيه..» ودرجت عبارة في الطائف كان يردّدها عدد كبير من النواب: «رينيه عم يطبّقنا بقَصَّة.. واللي ما بيمشي معه بيدفع لشكري». وشاءت الصدف أنه في اللحظة التي اغتيل فيها معوّض بانفجار دوّى في موكبه كان شكري يقصّ شعر إدمون رزق على شرفة جناحه في فندق «السمرلند».

ويذهب البعض إلى التأكيد بأن حسين الحسيني كان من أبرز الذين كانوا على علم مسبق باحتمال انتخاب معوّض رئيساً للجمهورية، ومن أكثر المتحمّسين لذلك، وهو أثار هذا الموضوع خلال لقائه مع البطريرك الماروني نصر الله صفير في الديمان. ولهذه الأسباب بدا معوّض الأكثر حرصاً على تبنّي ورقة الحسيني التي ناقشها البطريرك مع بعض النواب في اجتماعات بكركي (المشار إليها في الفصل الأول).

أما المؤشر الأخير الذي سبق الانتخابات الرئاسية فكان قبل أربعة أيام من انتهاء الاجتماع النيابي في الطائف في لقاء عقد في مكتب نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام بحضوره وحضور كلّ من: نبيه برّي، وليد جنبلاط، مروان حماده، محسن دلول وعبد الله الأمين، حيث أثار خدام مع المجتمعين موضوع

الانتخابات الرئاسية مقترحاً إسمين: رينيه معوّض أو الياس الهراوي. لكن المشاركين في الاجتماع أجمعوا على اختيار الأول «باعتبار أنه شخصية مقبولة من الجميع وفي حال اختلفنا معه يحافظ على خطوطٍ حمر، أما الهراوي، وإن كان مقبولاً من الجميع، غير أننا إذا اختلفنا معه فقد لا يُبقي للصلح مطرحاً».

أما عائلة معوض وعلى الرغم من بروز أجواء سبقت اجتماع الطائف أوحت بإمكان وصول رينيه إلى سدّة الرئاسة، فإنها لم تكن على يقين من ذلك أثناء وجوده في الطائف باعتبار أن الاتصالات معه اقتصرت على المكالمات الهاتفية التي كانت تجريها زوجته نائلة معه كل يوم، ولم يكن من السهولة بمكان الدخول بتفاصيل كهذه لأسباب تتعلّق بمراقبة الهاتف من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لعون، علماً أن سليمان طوني فرنجية كان على اتصال دائم بنائلة وكان يطلب منها إبلاغ زوجها دعمه له. بيد أن رينيه أكد لابنه ميشال الذي التقى به في باريس قبل يوم من موعد الانتخابات الرئاسية أن العملية الانتخابية «ستجرى غداً وأنا هو الرئيس العتيد على الأرجح، ولكن يجب أن تدرك أنني ذاهب إلى مهمّة شائكة وخطيرة..» فسارع ابنه إلى القول: «بلاها يا بابا إذا القصة خطيرة». فردّ رينيه على ابنه: «لا، أنا لا أخاف. ولكن أريد منك، إذا ما طرأ عليّ سوء معين أن تكون مسؤولاً عن والدتك وشقيقتك».

انتخابات القليعات

فور انتهاء الاجتماع النيابي في الطائف وقيام وفد من النواب برئاسة حسين الحسيني بزيارات شكر إلى كلّ من عضو اللجنة الثلاثية العاهل المغربي الملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، توجّه قسم من النواب إلى بيروت والقسم الآخر، وغالبيته من القاطنين في المناطق «الشرقية»، إلى باريس حيث نزلوا في فندق «رويال مونصو» وبدأوا إجراء اتصالات مع بيروت وأخرى مع الأخضر الإبراهيمي لاستكشاف مرحلة ما بعد الاتفاق على وثيقة الطائف. ولم يكن أمام النوّاب سوى خيار واحد هو انتخاب رئيس للجمهورية طبقاً لآلية الاتفاق ومقرّرات قمة الدار البيضاء. لكن العقدة الأولى التي واجهها «نواب باريس» هي مكان الانتخابات ذلك أنهم كانوا يفضّلون إجراءها في بيروت، وتحديداً في «قصر

منصور»، لكن ميشال عون حال دون ذلك بعدما سحب ممثّله من اللجنة الأمنية على أثر زيارة الإبراهيمي لبيروت لإجراء الترتيبات اللازمة للانتخابات الرئاسية، الأمر الذي وضع النوّاب في حالة إرباك وبدأوا الاتصال بطريقة مباشرة، أو عبر الوسطاء، بالجنرال في محاولة لإيجاد صيغة توافقيّة على موضوع الانتخابات. وارتأى «نواب باريس» في اجتماع عقدوه في إحدى قاعات الفندق المذكور تشكيل لجنة لمقابلة الجنرال في بعبدا ومناقشة الأمور معه؛ وطلب بطرس حرب من كاظم الخليل الاتصال هاتفياً بالجنرال وإبلاغه اقتراح النوّاب، وقد جرى الاتصال فعلاً وكان ردّ الجنرال: «لا مانع عندي، أرسلوا وفداً». لكن الخليل استطرد قائلاً: «يا جنرال الوفد اللي بدو يروح لعندك بدّك تتفاهم معه». فأجابه عون: «تعا إنت معهم وأنا مستعدّ للتفاهم». وعلى الفور أقفل الخليل الخطّ واقترح على النوّاب المجتمعين أن يترأس هو الوفد لأنه وَعد الجنرال بذلك. فاتّفق النواب على إرسال وفد برئاسة الخليل وعضويّة: جورج سعادة، بطرس حرب، طارق حبشي، بيار دكاش، جبران طوق وميشال ساسين. ووضع رفيق الحريري طائرته الخاصة بتصرّف الوفد الذي كان مقرّراً أن ينتقل من باريس إلى قبرص على أن ينتقل منها إلى بيروت على متن مروحية عسكرية يضعها الجنرال بتصرّفه. لكن طائرة الحريري المخصّصة للوفد لم تتأمّن في الوقت الذي كان متفقاً عليه في اليوم التالي، فطلب النوّاب من الخليل الاتّصال مجدّداً بالجنرال لإبلاغه أن تأمين الطائرة يتطلّب ٢٤ ساعة إضافية. فاتّصل الخليل بقصر بعبدا طالباً الجنرال، بيد أنه انتظر نحو خمس دقائق قبل أن يردّ عليه محادثه بالقول: «الجنرال مشغول ومش قادر يحكي معك».

الخليل: «قلّو كاظم الخليل مضطّر يحكيك».

فردّ بعد لحظات: «الجنرال ما بيقدر يحكي معك وإذا بدّكم تحكوا معه بتجوا كلّكم على لبنان».

الخليل: «قلّو للجنرال إنو بلا... وكل يوم برأي».

في هذا الوقت جرت اتصالات بين «نواب باريس» تمّ الاتفاق بنتيجتها على عقد لقاء في قبرص بينهم وبين الرئيس الحسيني قبل انتقالهم إلى لبنان لانتخاب رئيس، واتّصلوا بالحسيني لإبلاغه الاقتراح فأبدى استعداده لموافاتهم إلى باريس

والانتقال سويّةً إلى مكان الانتخاب. قبل وصول الحسيني إلى العاصمة الفرنسية شعر النوّاب أن الإعلام الدولي أصبح مركزاً على رينيه معوّض، ولاحظوا أن عدداً كبيراً من الصحافيين الأجانب بدأوا إجراء الأحاديث الصحفيّة مع معوّض، الأمر الذي أربك بعض النوّاب ولا سيّما المسترئسين منهم، فسارعوا إلى الدعوة لاجتماع لمعرفة الراغبين بترشيح أنفسهم، فأعلن معوّض ترشيح نفسه أمام النوّاب، لكن البعض، كما يقول أوغست باخوس، رأى ضرورة أن يترشّح أكثر من مرشح واحد «لئلّا تفسر الأمور وكأن هناك مرشّحاً مُنَزلاً وفي ضوء ذلك نرى مَن مِن المرشّحين لديه القدرة على الحصول على عدد أكبر من الأصوات». عندها رشّح بعض النواب جورج سعادة الذي أبلغهم اضطراره «إلى العودة إلى المكتب السياسي» قبل اتخاذه القرار النهائي. على الأثر عقدت اجتماعات جانبيّة في وقت تبلّغ سعادة موافقة حزبه على ترشيحه، لكنه سعى - على حدّ تعبيره - إلى أن يكون هناك مرشّح غيره، «بيد أن النوّاب ألحّوا عليّ خصوصاً أن الياس الهراوي لم يبلغنا نيّته بالترشيح وإذ به يفاجئنا بذلك في القليعات، واعتبر أن في استطاعته أن يحصل على صوتين زيادة عني أحدهما حسين منصور».

وفي تلك الليلة أبلغ جان عبيد، الذي كان مقيماً في باريس، النواب رغبته بترشيح نفسه، لكن إجماع النوّاب على انتخاب رئيس من بينهم حال دون ذلك.

وبعد منتصف الليل، وأثناء دخول بطرس حرب إلى بهو الفندق (رويال مونصو) سمع ميشال ساسين يتحدّث على الهاتف في القاعة الكبرى وبصوت عالٍ والصحافيون يتحلّقون حوله، ثم نادى حرب وقال له: «داني على الخطّ بدّو يحكي معك». فتقدّم حرب من ساسين وأخذ منه السمّاعة فأبلغه شمعون «أن الحالة مش منيحة والجنرال غير موافق على ما تقومون به، دعونا نقوم بمسعى جديد وارسلوا وفداً للتفاهم مع عون خصوصاً أنه بدأ يلمّح إلى إمكانية حلّ مجلس النواب قبل أن تنتخبوا رئيساً».

حرب: «يا داني إذا كان المقصود التهويل علينا فليست هذه هي الطريقة التي نؤخذ بها، أما إذا كان المقصود حواراً جدّياً فنحن جاهزون».

شمعون: «الجنرال يقول أنكم ستنتخبون رئيساً في الرويال مونصو أو في السفارة اللبنانية في فرنسا».

حرب: «مش صحيح، لن ننتخب رئيساً إلّا في لبنان».

شمعون: «أستحلفك الله هل هذا الكلام صحيح».

حرب: «طبعاً، مستحيل أن ننتخب رئيساً للجمهورية خارج الأراضي اللبنانية».

شمعون: «إذاً أقترح عليكم إرسال وفد يضمّك وكاظم الخليل وجورج سعادة للتفاهم مع عون».

حرب: «هذا الاقتراح من عندك؟».

شمعون: «لا، الجنرال بقربي ويسمع كلامي، وإذا حضرتم إلى لبنان يتفاهم معكم، وكلّما كان عددكم أكبر كلّما كان ذلك أفضل».

حرب: «إذا كان المطلوب تطيير النصاب فهذا مرفوض، أما إذا كان المطلوب التفاهم فهذا ممكن».

شمعون: «الجنرال سمع رأيك وهو موافق، توجّهوا صباحاً إلى قبرص وفور وصولكم اتّصلوا بنا لنؤمّن لكم مروحية عسكرية تقلّكم إلى بعبدا».

لكن مبادرة شمعون لم تبصر النور لأن الرئيس الحسيني والنوّاب المقيمين في بيروت كانوا في هذا الوقت بدأوا يتهيّأون للانتقال سرّاً إلى القليعات. وقبل أن يستيقظ حرب صباحاً لإبلاغ زملائه اقتراح شمعون، رنّ جرس الهاتف في غرفته وكانت الرابعة إلّا ربعاً فجراً، وكان على الخطّ سفير لبنان في فرنسا آنذاك فؤاد الترك ليبلغه بأن الجنرال، «أصدر لتوّه مرسوماً بحلّ المجلس النيابي». وبعد محاولة من حرب للتثبّت من صحّة هذا الخبر أكّد له الترك الأمر وأبلغه رقم المرسوم.

تحضيرات سريّة

عشيّة جلسة الانتخابات، وكانت الحادية عشرة ليلاً، أرسل الحسيني موفدين عسكريين من قبله إلى منازل كلّ من النواب المقيمين في بيروت «الغربية» تجنباً لإجراء اتصالات هاتفية بهم منعاً لمعرفة عون بالأمر عن طريق التنصّت

الهاتفي. وأبلغ هؤلاء الموفدون النواب بضرورة حضورهم إلى منزل الحسيني في الثانية بعد منتصف الليل «مع تأكيد الرئيس على وجوب إبقاء الأمر سرياً حتّى على السائقين». ونقل الموفدون إلى النوّاب طلباً ثانياً من الحسيني يقضي بإحضار عدّة الحلاقة معهم «فقط لا غير».

وفي الثانية فجراً التقى ٢٧ نائباً في منزل الحسيني وسط ترتيبات أمنيّة مشدّدة وستار من السرّية خوفاً من معرفة الجنرال بالأمر، بعدما تمكّن من معرفة المكان الأول الذي كان مقرّراً للانتخاب أي المصرف المركزي، وكان قد سحب ممثّله من اللجنة الأمنيّة، التي كانت تنوي درس كيفية حماية مكان الانتخاب، لهذا السبب.

وفي الثالثة فجراً توجّه النواب السبعة والعشرون،وفي مقدمّهم الحسيني، في موكب ضمّ نحواً من ستّين سيارة شملت سيارات النوّاب ومرافقيهم، وسلكوا طريق شتورة ـ بعلبك ـ حمص ومنها إلى القليعات. وفي زحلة، حيث توقّف الموكب أمام إحدى محطات البنزين لتعبئة خزانات الوقود، سمع النوّاب نبأ صدور مرسوم حلّ المجلس النيابيّ الذي أعلنته «الإذاعة اللبنانية» التابعة لعون، ونسبت معلومات إلى «مصادر مطّلعة» تفيد بأن النوّاب «توجّهوا من منزل الحسيني إلى مكان مجهول». وعلى الأثر افترق الحسيني مع نائبين من هيئة مكتب المجلس عن الموكب النيابي متوجّهاً إلى دمشق ليقلع منها إلى باريس، فيما أكمل الموكب النيابي طريقه إلى القليعات.

وكان ميشال عون في هذه الأثناء مجتمعاً مع كلّ من: بيار دكاش، شاكر أبو سليمان، جورج عدوان، داني شمعون، فاروق أبي اللمع وجبران تويني، الذين سهروا معه حتى الصباح لمتابعة ما يجرى من تحضيرات في منزل الحسيني بعد ورود معلومات إليهم تفيد بأن «حركة ما» تجرى في ذلك المنزل يرجّح أن تكون بمثابة تحضيرات لإجراء انتخابات رئاسية. واتّصل الجنرال، بحضور المجتمعين، بجهاز المخابرات التابع له طالباً من كبار مسؤوليه مراقبة تحرّك النواب في بيروت «الغربية» وخصوصاً في منزل الحسيني. فيما أجرى شمعون اتصالات بـ«نواب باريس» واتّصل دكاش بالحسيني لإقناعه بتأجيل الانتخابات. وبدأ عون يتلقى المعلومات، تباعاً، بواسطة الهاتف حيث تبلّغ في بداية الأمر بتحرّك سيارات

«جيب» عسكرية إلى منازل النواب، في وقت بدأ مستشار عون الإعلامي يوسف القندري يجري اتصالات بالصحف الكائنة جغرافياً في المناطق «الشرقية» للإطلاع منها على ما تملك من معلومات حول تحرّك النواب باتجاه المنزل المذكور. وبعد ساعة تقريباً أفيد عون بأن موكباً من السيارات يضمّ عدداً من النواب انطلق من منزل الحسيني باتجاه البقاع ومن ثم باتجاه الشمال. وهنا تعدّدت تفسيرات المجتمعين والمخبرين حيث توقّع معظمهم أن يكون الوفد النيابي قد توجّه إلى قاعدة القليعات الجوّية للإقلاع منها إلى باريس وإجراء الانتخابات الرئاسية في العاصمة الفرنسية، لكن عون توقّع أن يتوجّه الوفد إلى القليعات وانتقال النواب من باريس إلى القليعات أيضاً لإجراء الانتخابات هناك. وعلى الأثر طلب عون من مدير المراسم في القصر الجمهوري جوزف جريصاتي إحضار مرسوم حلّ المجلس الذي كان أعدّه سلفاً وقرّر الجنرال إعلانه، بيد أن بيار دكاش وشاكر أبو سليمان حاولا إقناعه بتأجيل الخطوة «خوفاً من مجهول» لكن دون جدوى، لأن عون أصرّ على إصدار المرسوم وهذا ما حصل.

أما في باريس فقد اجتمع الحسيني مع النواب وجرى التركيز على موضوعين: الأول مكان الانتخاب، والثاني اسم الرئيس العتيد. في الموضوع الأول أبلغ الحسيني النواب اقتراحه بإجراء الانتخابات في القليعات لجملة أسباب أهمّها:

- رفض عون إجراء الانتخابات في «قصر منصور».
- رفض عون إجراءها في المصرف المركزي وسحب ممثّله من اللجنة الأمنية على أثر معرفته بذلك.
- بُعد القليعات الجغرافي عن مرمى مدفعيّة الـ ١٥٥ ملم التي كان يتخوّف البعض من إمكان استخدامها من قبل عون لتعطيل الانتخابات. وقد توافق النواب مع الحسيني على هذا الشقّ.

أما الموضوع الثاني والمتعلّق باسم الرئيس العتيد فهو السبب المباشر الذي دفع بالحسيني إلى التوجّه إلى باريس، بعدما تبلّغ من بعض النواب انتقادات «هاتفية» تتعلّق بشعورهم بأن القرعة وقعت سلفاً على رينيه معوّض وأن أي منافس آخر لن يحظى بالنجاح؛ لكن الحسيني أكّد لنوّاب باريس أن «لا اتفاق مسبقاً على

أي إسم، ومن يريد أن يترشّح فهو حرّ ولا مانع من أحد، وانتخبوا من تشاؤون، المهمّ أن ننتخب رئيساً»، مؤكداً أن الانتخابات ستجرى بالطريقة الديموقراطية و«على أرض لبنانية، ووفقاً للدستور، ووسط ترتيبات أمنية لبنانية»، وأكّد للنوّاب أن «لا اسم منزلاً ولن يتقرّر إسم الرئيس العتيد إلا استناداً إلى رغبة الإرادة النيابية في مكان الانتخاب في القليعات. . وبعد انتهاء الانتخاب فمن يرغب في العودة حيث يشاء نؤمّن له ذلك، ومن يرغب في البقاء في الأراضي اللبنانية نحن مستعدّون لتوفير كلّ المتطلّبات التي يريد وحيثما يشاء من دون أي ضغط أو إكراه من أحد».

جمهورية بلا رئيس

وعلى الفور توجّهت الأنظار إلى قاعدة القليعات الجويّة حيث وصل في بداية الأمر النواب السبعة والعشرون الذين انطلقوا من بيروت والذين فوجئوا بأن حرّاس القاعدة لم يكونوا على علم بوصولهم. ثم تتابع وصول النواب من المناطق اللبنانية الأخرى ومن باريس حتى الساعة الثالثة والدقيقة ١٧ من بعد ظهر يوم الأحد الواقع فيه ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩، أي قبل يومين من الموعد الذي حدّدته اللجنة العربية الثلاثية العليا (٧ تشرين الثاني). وباشر المجلس النيابي عقد جلساته الثلاث بحضور ٥٨ نائباً. وأعيد انتخاب الحسيني رئيساً للمجلس في الجلسة الأولى بأكثرية ٥٢ صوتاً، والدكتور ألبير مخيبر نائباً للرئيس بأكثرية ٥٣ صوتاً، وانتخب خمسة نواب لهيئة مكتب المجلس، وصادق المجلس في الجلسة الثانية على وثيقة «الوفاق الوطني» بإجماع ٥٧ صوتاً وامتنع حسن الرفاعي عن التصويت انسجاماً مع موقفه في الطائف.

وفي الرابعة والنصف انتخب المجلس رينيه معوّض رئيساً للجمهورية من بين ثلاثة مرشّحين إذ نال ٣٥ صوتاً في الدورة الأولى، فيما نال جورج سعاده ١٦ صوتاً، والياس الهراوي خمسة أصوات، عندها تقدّم معوّض من باخوس طالباً منه إقناع سعاده والهراوي بالانسحاب «لأُنتخب بالإجماع»، وهذا ما حصل فانسحب الاثنان في الدورة الثانية وأعلن انتخاب معوّض بأكثرية ٥٢ صوتاً.

وكان قد وصل إلى قاعدة القليعات في الحادية عشرة قبل الظهر الرئيس سليمان فرنجية وابنته صونيا التي أبلغت بعض النواب أن والدها «ما زال مرشّحاً»، كما وصل في ما بعد مخايل ضاهر وأعلن أيضاً أنه مرشّح. لكن الاثنين، أي فرنجية وضاهر انسحبا بعدما تأكّد لهما أن القرعة وقعت على معوّض.

لدى إعلان وسائل الإعلام نتائج الانتخابات الرئاسية عقد اجتماع في قصر بعبدا ضمّ إلى عون: سمير جعجع، جورج عدوان[١]، شاكر أبو سليمان[٢]، فاروق أبي اللمع[٣]، إدغار معلوف[٤] وعصام أبو جمرة[٥]، جرى خلاله التشاور في الموقف الممكن اتخاذه من الانتخابات الرئاسية «من الجانبين السياسي والقانوني»، باعتبار أن عون الذي أصدر مرسوماً بحلّ المجلس كان يعتبر أن هذا الانتخاب «غير شرعي». ومن هذا المنطلق أكّد عون ومعه معلوف وأبو جمرة أنه «لا يجوز الاعتراف بنتائج هذا الانتخاب»، في وقت بدا جعجع حريصاً على إيجاد «مخرج» ما مع الرئيس المنتخب؛ وعلى الأثر كلّف المجتمعون أبا سليمان بإعلان موقف أمام وسائل الإعلام على قاعدة «عدم التنكّر للرئيس المنتخب أو الاعتراف به».

أما معوض فبدأ على الفور إجراء اتصالات مع بعض الأصدقاء المشتركين، عرف منهم الأباتي بولس نعمان، الذين تطوّعوا لإجراء اتصالات مع عون في قصر بعبدا ونقلوا إليه رغبة الرئيس المنتخب في «جمع الشمل لتجاوز المرحلة بأقلّ ضرر ممكن». لكن عون وضع بعض الأسئلة مقترحاً على هؤلاء المتطوّعين نقل أجوبة عليها من معوّض وأبرزها:

- هل يستطيع رينيه معوّض الطلب من السوريين الانسحاب من لبنان؟.
- هل يضمن استمرار الديموقراطية في لبنان في حال الاعتراف به؟».

---

(١) رئيس حزب «التنظيم».
(٢) رئيس الرابطة المارونية آنذاك.
(٣) أمين عام وزارة الخارجية.
(٤) وزير في حكومة عون.
(٥) وزير في حكومة عون.

ولكن وعلى الرغم من صعوبة إقناع عون بالاعتراف بالشرعية بقي معوّض يراهن على نضوج هذه الظروف بالوسائل السلمية، وبدأ يعدّ العدّة لتشكيل حكومة مصالحة كان يفضّل ألّا تكون موسّعة، لكنه تأخر في تأليف هذه الحكومة نظراً للاتصالات الواسعة التي أجراها علّه يتمكّن من تشكيل حكومة يرضى عنها الجميع. ويذهب البعض إلى الاعتقاد بأن من خطّطوا لاغتيال معوّض اغتنموا «فرصة» هذا التأخير ونفّذوا عملية الاغتيال بقصد إحلال الفراغ في البلاد في غياب رئيس الجمهورية والحكومة في آن.

وبدا معوّض مستعجلاً، في المقابل، للتحضير لتنظيم اللامركزية الإدارية كما وردت في الطائف واتّصل بصديقه ابراهيم فضل الله الذي كان موجوداً في باريس وهو من كبار رجال القانون، وطلب منه الحضور إلى لبنان في ١٨ كانون الأول للبدء بالإعداد لهذا المشروع؛ في وقت كان الرئيس المنتخب يزداد يوماً بعد يوم أملاً وثقة بإمكان نجاح مهمّته، خصوصاً في ضوء رسائل التهنئة والدعم التي تلقّاها من غالبية رؤساء الدول الكبرى، أجنبية كانت أو عربية بدءاً من رئيس الولايات المتحدة الأميركية جورج بوش وانتهاء بالدول العربية وفي مقدّمها سورية والسعودية والجزائر والمغرب. وقد زاره الأخضر الإبراهيمي قبل ثلاثة أيام من عملية اغتياله في إهدن ليبلغه أنه موفد من اللجنة الثلاثية وأن الأخيرة «مستعدّة للالتزام بما تعهّدت به لناحية إعادة إعمار لبنان، وقد أبلغني الملك فهد شخصياً استعداده لتغطية أي مبلغ يتوجّب عليه بعد مساهمة الدول العربية بمساعداتها».

الزغرتاوي المعتدل

والواقع أن معوّض كان مقتنعاً بأن مهمّته ستنجح وأن الإجماع الذي يحيط به لا بدّ وأن يُترجم على الأرض، خصوصاً أن ابن زغرتا كانت تربطه، بأصدقائه وخصومه، علاقة احترام متبادل نظراً لشخصيته التي كانت تجمع ما بين الإرادة الصارمة والثبات في المواقف من جهة، وبين إتقان فنّ الانفتاح على الجميع وعدم التخلّي عن لون الاعتدال من جهة أخرى.

ولعلّ تجربته الزغرتاوية في السياسة كانت خير عنوان لتجربته في الحكم،

فهو سعى إلى إقصاء النزاعات الوطنية كما دَرَج على إقصاء الصراعات العائلية في زغرتا وتهدئة الأمور، من دون أن تفارق البسمة شفتيه طيلة تولّيه المقعد النيابي عن ذلك القضاء.

وُلِدَ رينيه معوّض، الوحيد لأبويه، في زغرتا العام ١٩٢٥. تلقّى دروسه الابتدائية في مدرسة الفرير في طرابلس ثم انتقل إلى بيروت وأكمل الدروس الثانوية في مدرسة القديس يوسف في عينطورة. نال إجازة حقوق من جامعة القديس يوسف وتخرّج العام ١٩٤٧، وتخرّج معه في الدورة نفسها كلّ من الياس سركيس وميشال إده. انتخب نائباً عن زغرتا منذ العام ١٩٥٧. عُيِّنَ وزيراً للبريد والبرق والهاتف العام ١٩٦١، ثم وزيراً للأشغال العامة والنقل في ١٩٦٩، ووزيراً للتربية منذ العام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٢. يُعتبر من مؤسّسي «تجمّع النواب الموارنة المستقلّين» سنة ١٩٧٨.

عارض مع حميد وسليمان فرنجية عهد كميل شمعون، وعلى أثر حادثة مزيارة التي وقعت في ١٧ حزيران ١٩٥٧ صدرت مذكّرة توقيف بحقّه أدّت إلى لجوئه إلى اللاذقية. كان شهابيّاً، كما كان من أبرز المؤيّدين للرئيس الياس سركيس وأقرب المقرّبين إليه. قابل عدداً كبيراً من الرؤساء العرب أثناء مهمّات رسميّة كان يقوم بها بتكليف من الرئيس سركيس. أما في السياسة المحلية فكان من أبرع مهندسي التسويات والوساطات والمصالحات. رصين إلى حدّ التكتّم الشديد وعدم البوح بما يفعل في كواليس السياسة.

في المدة القصيرة التي تولّى فيها سدّة الحكم سعى مراراً إلى إيجاد حلّ سلمي مع العماد عون، لكن كل محاولاته باءت بالفشل، وذهبت كل الوساطات السياسية والدبلوماسية التي قام بها الجانب الفرنسي، بشكل خاص، سدىً عندما استشهد معوّض في ٢٢ تشرين الثاني بعد حفل الاستقبال الذي أقيم لمناسبة ذكرى الاستقلال، وقضى بانفجار ناتج عن شحنة ناسفة وضعت في كوخ خشبي على جانب الرصيف بالقرب من ثانوية رمل الظريف الرسمية للصبيان القريبة من القصر الحكومي في الصنائع.

لم تكن جريمة الاغتيال هذه مفاجئة بالنسبة إلى كثيرين وفي مقدمتهم زوجته نائلة التي كانت تسمع من الأقارب والأصدقاء، وحتى من المسؤولين،

مخاوف من إمكان القيام بعملية لاغتيال زوجها، ولذلك طلبت من رينيه قبل يومين من وقوع الجريمة «عدم إقامة حفل الاستقلال في القصر الحكومي»، لكن معوّض كان مصرّاً على ذلك لسببين: الأول «لأنني طيلة الحرب كنت أتنقّل بين كل المناطق اللبنانية ولم أتعرّض إلى أي سوء»، والثاني «حرصي على إعادة الثقة بالشرعية بما تتضمّن من تقاليد ورموز، فالقصر الحكومي رمز يمثّل الشرعية، أما المقرّ المؤقت الذي أقيم فيه فلم يعرفه الشعب اللبناني من قبل». لكن نائلة لم يطمئن لها بال، وفي الثانية من فجر يوم الحادث فتحت خزانتها حيث كانت تحتفظ بـ«دخيرة» أهداها إلى زوجها ضابط في الجيش اللبناني من طرابلس وعلّقتها في ثياب الرئيس الذي شكرها لكنه عاد ليتساءل عن أسباب خوفها «طالما أني لم أؤذِ نملة في حياتي؟» فردّت نائلة بالقول: «رشيد كرامي لم يؤذِ نملة في حياته واغتيل». فختم معوّض النقاش قائلاً: «يجب أن يكون إيماننا بالله كبيراً»، لكنه وعد زوجته بأن تكون «المرّة الأخيرة التي أخرج فيها من مقرّي»، وهو ما حصل فعلاً، فقد خرج رينيه معوّض من مقرّه «للمرة الأخيرة» ولم يعد إليه، بعدما طار جسده أشلاء في حادث الانفجار وطارت معه أحلامه لبناء الجمهورية التي أحبّ، ولم يبقَ منه أو من سيارته أو من أوراقه الخاصة أي أثر، بعدما اكتشفت عائلته أن محرّك السيارة والحطام الذي تبقّى منها «سرقت» بعد أيام قليلة من وقوع الانفجار علماً أن هذه البقايا وضعت في إحدى المراكز الأمنية. وكذلك لم يبقَ من أوراقه الخاصة والرسمية التي كانت في مكتبه الخاص في المقرّ المؤقت أي أثر، وبقي من هو وراء الجريمة مجهولاً حتى الساعة، على الرغم من مراجعات زوجته المتكرّرة، ومطالبتها بفتح تحقيق بالموضوع، والمحاولات المتعدّدة لشركة «المرسيدس» لمعرفة المواد التفجيرية التي أدّت إلى تحطيم السيارة بهذا الشكل.

رئيس بلا جمهورية

فور الإعلان عن اغتيال معوّض سارعت المملكة العربية السعودية إلى إجراء اتصالات مع المملكة المغربية والجزائر لمناقشة طبيعة الخطوات التي يتعيّن على اللجنة العربيّة اتخاذها بعد جريمة الاغتيال لمواجهة التطورات، في حين دعت الولايات المتحدة الأميركية إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وبدأت سورية إجراء اتصالات سريعة مع المسؤولين اللبنانيين من جهة، ومع بعض المرشّحين

لرئاسة الجمهورية من جهة أخرى. وكان من الطبيعي أن يطرح اسم الياس الهراوي كـ«رديف» أساسي بعد اغتيال معوّض باعتبار أنه كان الاسم الثاني الذي جرى التشاور بشأنه بين خدّام والمسؤولين اللبنانيين في الاجتماع الذي عُقِد في مكتب الأول قبل أربعة أيام من انتهاء الاجتماع النيابي في الطائف. وعقدت لقاءات لبنانية - سورية بعد ظهر اليوم نفسه الذي اغتيل فيه معوّض، فالتقى نائب الرئيس السوري شخصيات لبنانية عدّة: حسين الحسيني، عمر كرامي وميشال المرّ، فاقترح الحسيني وكرامي اسم بيار حلو أما المهندس المرّ فاقترح اسم الياس الهراوي وتمسك بهذا الاقتراح. وكان جان عبيد من بين الأسماء المطروحة بجدية، وهو حضر من العاصمة الفرنسية الى دمشق مع رفيق الحريري الذي حاول تسويق ميشال الخوري واستطراداً جان عبيد. لكن قرّ الرأي في حوالى الثانية من بعد ظهر اليوم التالي على اسم الياس الهراوي الذي نقل اليه ميشال المرّ هذا النبأ. أما الحسيني فقد تبلغ الخبر، اثناء وجوده في فندق «بالميرا»، في مخابرة هاتفية أجريت معه من أحد المسؤولين السوريين وسرعان ما بدا الاصفرار على وجهه. والواقع أن «اللقمة» وصلت إلى فِمْ بيار حلو لكنه تجنّب تناولها خشية اضطراره للقيام بعملية عسكرية ضدّ قصر بعبدا وهو ابن المنطقة. وقد تلقّى جملةً من الاتصالات لهذه الغاية منذ الدقائق الأولى التي أعقبت حادث الاغتيال، وخصوصاً من الحسيني (الذي كان يسعى إلى قطع الطريق على الهراوي لخصومة سياسية سابقة بينهما) وجنبلاط والإبراهيمي، فضلاً عن «رسالة» تلقّاها من القيادة السورية نقلها إليه رياض رعد.

ويروي حلو أنه فور اغتيال صديقه الرئيس الراحل حضر إليه في فندق «السمرلند» كلّ من عبد اللطيف الزين ورفيق شاهين وألبير منصور موفدين من الحسيني وأبلغوه بوجود إجماع نيابي عليه. وفي الساعة السابعة من صباح اليوم التالي اتصلّ به الأخضر الإبراهيمي ليقول له: «نعتمد عليك»، لكن حلو ردّ بالنفي. وعلى الأثر انتقل النواب إلى فندق «بالميرا» في بعلبك وتوجّه حلو مع الزين وشاهين في سيارة واحدة، وفور وصولهم إلى الفندق تناولوا طعام الغداء مع الحسيني قبل أن ينتقلوا إلى فندق «بارك أوتيل» في شتورة الذي اعتبره بعض النواب «أضمن» أمنياً. وفور وصولهم تقدّم الهراوي من حلو معزّياً، ثم تقدّم منه الياس الخازن ليسأله: «لماذا لا تترشّح؟» فردّ حلو بالنفي. لكن الخازن عاد

وسأله: «هل تصوّت لالياس الهراوي إذا ترشّح؟» فأبدى حلو تجاوباً، وهذا ما حصل.

وعلى الرغم من تأكّد النوّاب أن القرعة الجديدة وقعت على الهراوي أبدى كلّ من إدمون رزق ومخايل ضاهر رغبته في الترشيح، لكن أياً من الاثنين لم تنجح محاولته.

وكان عدد من النواب الذين توجّهوا من بيروت إلى فندق «بالميرا» قد توقّفوا في مقرّ أحد المسؤولين السوريين في عنجر حيث لمسوا أن الاتجاه هو لانتخاب الهراوي رئيساً، في وقت زار بعض أعضاء «تجمّع النواب الموارنة المستقلّين» الهراوي في منزله في زحلة فأبلغهم أنه مرشّح آملاً تأييدهم، فأبدى اعضاء «التجمّع» استعدادهم لانتخابه، علماً أن هؤلاء سبق وأبلغوا الهراوي نفسه وقوفهم ضدّ ترشيحه في الانتخابات السابقة التي انتُخِبَ فيها رينيه معوّض، الذي كان التقى أعضاء «التجمع» في باريس وطلب منهم تأييده ولبّوا طلبه.

في هذا الوقت كان بعض النوّاب «الشرقيين» لا يزالون في باريس، وتلقّى هؤلاء سلسلة اتصالات للحضور إلى لبنان والمشاركة في انتخاب الرئيس الجديد، لكن معظمهم لم يتحمّس للمجيء، كما يقول أوغست باخوس، «غير أننا عندما سمعنا أن بيار حلو هو الأوفر حظاً، وقد أبلغني ذلك نسيب لحّود، تحمّس الشباب وعدنا إلى لبنان على هذا الأساس، معتقدين أن الانتخابات ستجرى ثانية في القليعات. وتوجّهنا في الطائرة على هذا الأساس لكن سرعان ما فوجئنا بتحليق الطائرة فوق البقاع ومن ثم حطّت في مطار دمشق من دون علمٍ مسبق. هنا تساءلنا عن سبب وصولنا إلى هنا (أي دمشق) فقيل لنا أن عدم إبلاغنا مسبقاً مقصود لأسباب أمنية، ولأن انتقالنا من دمشق إلى شتورة أضمن أمنياً، عندها شعرت بأن عيني اغرورقت بالدموع». ويتابع باخوس أنه فور وصوله إلى فندق «بارك أوتيل» سأل النواب: «من منكم المرشّح» فقيل له «أن المرشّحين ثلاثة وهم: رزق وضاهر والهراوي، «فتوجهّت فوراً إلى الهراوي»، يضيف باخوس، و«سألته: شو يا أبو جورج ناوي على الخير؟ فردّ الهراوي: «أنا لا أخاف من الموت، معي «قرحه» وضغط، خلّيهم يقتلوني». وبالفعل انتخب الياس الهراوي رئيساً في تمام الثامنة مساءً من ذلك اليوم، أي في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٩، بـ ٤٧ صوتاً من أصل ٥٢ نائباً شاركوا في الجلسة.

والواقع أن أول العارفين بعقد لواء الرئاسة للهراوي كان صهره فارس بويز، الذي تلقّى من عمّه اتصالاً هاتفياً قبل ٢٤ ساعة من العملية الانتخابية، وبادره إلى القول: «يا صهر، حضّر التبّوله والقرّادي وتوجّه فوراً إلى زحلة». وكان المقصود بـ «التبّوله» النواب - الأصوات الذين تربطهم بالهراوي وبصهره علاقة طيّبة وأبرزهم النائب ألبير مخيبر والنائب فؤاد الطحيني، أما المقصود بـ «القرّادي» فهو المحامي شوقي فاخوري الذي كان وكيل الهراوي للشؤون القانونية، لإبلاغه بالتوجّه إلى زحلة لإعداد خطاب القسم للرئيس العتيد.

وبالفعل انطلق بويز وفاخوري فجراً من منزلهما في الأشرفية مستقلّين سيارة واحدة، ولدى وصولهما إلى حاجز «المونتيڤردي» الذي كانت تقيمه قوة عسكرية تابعة لعون سألهما أحد العناصر عن وجهة سيرهما، فأبلغاه بأنهما محاميان ينويان التوجّه إلى شتورة من أجل المرافعة عن متّهم وكلهما بالدفاع عنه. لكن العنصر العسكري فوجىء بانتقالهما الى شتورة في هذا الوقت المبكر، ممّا اضطرّهما إلى القول أنهما ملزمان بالاجتماع مع المتّهم وذويه وتناول الفطور قبل الانتقال إلى المحكمة.

ويذكر أن فاخوري بقي يتنقل بين الأشرفية والبقاع طيلة فترة إقامة الرئيس الهراوي هناك، كما كان يصطحب معه بعض الشخصيات السياسية والاقتصادية ممّا دفع مديرية المخابرات التابعة لعون إلى استدعائه ذات يوم وسؤاله عن أسباب التنقّل بين المنطقتين، لكنه أوضح أنه وكيل عن الرئيس الهراوي وهو مضطّر للاجتماع به بشكل متواصل لتصفية أعماله في «الشرقية»، وخصوصاً مكتبه الكائن في الأشرفية، مؤكداً أن الهدف من تنقلاّته لا يتعدّى هذا الشأن ولا علاقة لها بأي عمل سياسي.

فور وصول بويز وفاخوري إلى زحلة وانتهاء العملية الانتخابية، لاحظا غياب أي جهاز حول الرئيس المنتخب، أمنياً كان أو سياسياً أو إدارياً أو إعلامياً، وساد شعور لدى أقرباء الهراوي أنه «رئيس على ثلاث غرف في الفندق لا أكثر ولا أقل»، حيث خصّصت الغرفة الأولى للهراوي والثانية لبويز والثالثة لسائق الرئيس. فاضطلع بويز على الفور بدور المستشار السياسي والإداري والإعلامي والترجمة وكتابة الرسائل. وكان الهمّ الأول هو تأمين الحماية الأمنية للرئيس المنتخب وسط

هالة الخوف بعد اغتيال رينيه معوّض. وبدأ البحث في كيفية تأمين عناصر أمنية لحماية الرئيس، لكن الأمر لم يكن بهذه السهولة انطلاقاً من الخشية من إمكان الاحتماء بعناصر قد يسهل اختراقهم أمنياً من ميشال عون، فتوجّه جورج، ابن الرئيس، إلى زحلة واتّصل ببعض المحازبين والأقارب وأحضرهم إلى الفندق وبدأ بتدريبهم على كيفية استخدام جهاز الـ «Talky Walky» وتحذيرهم من تأمين الطعام للرئيس «إلّا من المنزل».

وتعزّز شعور الوحدة لدى الرئيس بعدما خلا الفندق من كل النواب الذين شاركوا في العملية الانتخابية وحسين الحسيني وسليم الحصّ اللذين هنّآ الرئيس بانتخابه وغادر كلاهما إلى منزله في بيروت، وكان آخر المهنئين صائب سلام الذي توجّه إلى مقرّ إقامته في جنيف.

وفي اليوم التالي، عاد الحصّ إلى فندق «بارك أوتيل»، فطلب منه الهراوي تأليف أول حكومة في عهده ودامت المشاورات حتى الرابعة فجراً وتمّ التفاهم على أسماء أعضاء الحكومة باستثناء ميشال المرّ الذي ألحّ الهراوي على إسناده منصباً وزارياً بينما رفض الحصّ ذلك ولُبِّيَ طلبه. وعلى الأثر صدرت مراسيم تشكيل الحكومة برئاسة الدكتور سليم الحصّ. وقد تميّز تشكيل هذه الحكومة بسرعته وعدم إجراء «استشارات نيابية ملزمة» بسبب الهاجس الذي خيّم على الساعات الأولى التي أعقبت انتخاب الهراوي تجنّباً لتكرار تجربة معوّض الذي قضى بعد ١٧ يوماً من انتخابه من دون أن يشكّل حكومته الأولى. لذلك شُكّلت الحكومة الأولى في عهد الهراوي بهذه السرعة من دون أن تواجه عقبات أساسية تتعلّق بالتوازنات السياسية كما جرى الحال في الحكومات اللاحقة، مع الإشارة إلى أن العقدة الأساسية التي واجهت عملية التشكيل كانت التمثيل الماروني في الحكومة ذلك أن عدداً من القيادات والفاعليات المارونية تردّد في القبول بالمشاركة في الحكومة وفي مقدمهم جورج سعادة وسمير جعجع، علماً أن رئيس حزب الكتائب سُمّيَ وزيراً في مراسيم التشكيل لكنه لم يلتحق على الفور بهذه الحكومة، فضلاً عن أنه رفض المشاركة في جلسة انتخابات رئاسة الجمهورية وهو ما أدّى إلى امتناع ميشال ساسين أيضاً عن المشاركة في تلك الجلسة على الرغم من الاتصالات التي أجراها موفدون من قبل الهراوي معهما وبناء على ذلك سُمِّيَ جورج سعادة وميشال ساسين وزيرين في الحكومة على أمل

انضمامهما إليها فور زوال الظروف التي كانت تحول دون ذلك وأبرزها حملات عون الإعلامية على الحكم. كما عيّن الياس الخازن وزيراً بناء على إجماع أعضاء «تجمّع النواب الموارنة المستقلين» باعتبار أن الخازن لم يعيّن وزيراً في الحكومات السابقة على عكس غالبية أعضاء «التجمّع»، أما الوزير الماروني الثالث فكان نائب جزّين ادمون رزق الذي كان من أكثر النوّاب الموارنة المعارضين لميشال عون. وظهر ٢٥ تشرين الثاني، مثلت الحكومة المشكّلة أمام المجلس النيابي في الفندق نفسه لنيل الثقة بحضور ٤٣ نائباً.

وفي أعقاب الجلسة الأولى لمجلس الوزراء صدر بيان عنه تضمّن قراراً بوضع العماد ميشال عون بتصرّف وزير الدفاع، وتعيين العميد الركن إميل لحّود قائداً للجيش بعد ترقيته إلى رتبة عماد، وإعفاء اللواء الركن سامي الخطيب بناء لطلبه من مهام وظيفته ـ كقائد للجيش بالتكليف ـ ووضعه بتصرّف رئيس مجلس الوزراء.

ولم يكن تعيين العماد لحّود مفاجئاً لأحد باعتبار أنه كان مقرّراً إسناد هذا المنصب إليه من قبل الرئيس معوّض، وهو انتقل إلى المناطق «الغربيّة» منذ انتخاب الأخير رئيساً للجمهورية. وهكذا جاء اختيار كل من سليم الحصّ رئيساً للحكومة وإميل لحّود قائداً للجيش مطابقاً لما كان مقرّراً من قبل الرئيس الراحل.

في هذا الوقت أوفدت وزارة الخارجية الفرنسية أمينها العام فرنسوا شير إلى شتورة لمقابلة الرئيس المنتخب، ومن ثم إلى دمشق لمقابلة المسؤولين السوريين في مهمّة وساطة بهدف استبعاد استعمال السلاح ضدّ عون. وفور وصوله إلى شتورة، يرافقه السفير الفرنسي في لبنان رينيه آلا، استقبله الرئيس الهراوي في أحد أجنحة الفندق الذي خصّص للاجتماع بحضور بطرس حرب وبويز.

وبدأت المهمة الفرنسية الأولى بعد الانتخاب حيث سعى شير إلى إيجاد تسوية بين الهراوي وعون ملمّحاً إلى «مخاطر» قيام عملية عسكرية ضدّ الجنرال، في حين بدا السفير ألّا أكثر تشدّداً حيال هذا الموضوع وأصرّ على «ضرورة التفاهم معه»، فوقعت على الأثر مشادة عنيفة بينه وبين بويز الذي قال للسفير الفرنسي: «لولا جرأة ديغول بحسم الأمور في حرب الجزائر، حتى بما لا يتناسب مع قناعات مجتمعه وجيشه، لكنتم ربّما ما زلتم تتخبّطون في هذه الحرب، الأمر

الذي يدلّ على إمكانية اللجوء إلى قرارات صعبة في لحظات سياسية معينة». لكن ألاّ أكّد من جهته «عدم قدرتنا على إقناع عون بالتسليم للسلطة»، مُبدياً خشيته من «اللجوء إلى عملية جراحية في حال عجزتم عن إقناعه بالتراضي».

وفي نهاية اللقاء اتّفق الجانبان على استمرار السعي لإيجاد حلّ سلمي مع الجنرال، وكلّف الهراوي بطرس حرب إجراء اتصالات مع بعض المسؤولين الفرنسيين،وتوجّه حرب في الطائرة نفسها التي أقلّت شير إلى فرنسا، والتقى في العاصمة الفرنسية رولان دوما، أكثر من مرة، ودبلوماسيين آخرين في الخارجية الفرنسية، وهؤلاء مهّدوا للقاء بقي طيّ الكتمان بين حرب وبين ممثّل عن ميشال عون هو العميد فوزي أبو فرحات. وعُقِد أكثر من ستة لقاءات بين الاثنين في حضور أحد المسؤولين في الخارجية الفرنسية باتريك لوكلير، وجرى البحث في إمكانية إيجاد وسائل لإقناع عون من دون اللجوء إلى الوسائل العسكرية. وسعت الدبلوماسية الفرنسية إلى «حفظ كرامة عون وحقوقه عن طريق إيجاد ضمانات تتعلّق بحسن تطبيق اتفاق الطائف وبتأمين «كوتا» وزارية له في الحكومة»، لكن ممثّل عون كان ينقل عنه دوماً رفضه المطلق لأية تسوية من هذا النوع داعياً إلى «استقالة الهراوي وانضمامه إليه»، فكان ردّ حرب، الذي طلب إدراجه في محاضر الاجتماعات التي ما تزال محفوظة في أرشيف الخارجية الفرنسية، «أن أسلوب عون هذا سيؤدّي إلى خراب لبنان وهو يتحمّل مسؤولية فشل هذا الحوار».

وعلى الأثر توجّه حرب إلى الفاتيكان، موفداً من الهراوي أيضاً، لطلب المساعدة في كيفية إيجاد حلّ سلمي مع الجنرال، لكن المونسنيور جان لوي توران (كان مسؤولاً عن الملف اللبناني) الذي التقى حرب بدا مستمعاً أكثر منه ساعياً إلى إيجاد تسوية. كما لاحظ حرب أنه أقرب إلى عون منه إلى الشرعية «وحريص على التحرّر من الالتزام بأي مسعى يمكن أن يقنع عون بالتسليم للشرعية».

وكان الهراوي قد تلقّى رسالة من البابا يوحنا بولس الثاني يدعوه فيها إلى تجنّب اللجوء إلى العنف، مع الإشارة إلى أنّه لم تتوافر العناصر اللازمة لكتابة رسالة جوابية على رسالة البابا في غياب أوراق رسمية مدموغ عليها عبارة «رئيس

الجمهورية»، فطُبِعت بعض الأوراق في إحدى مطابع زحلة، ثم كُتِبت الرسالة على آلة «دكتيلو» في مكتبٍ تجاري يخصّ أولاد الرئيس.

المقرّ الأول

عند انعقاد أول جلسة للحكومة في فندق «بارك أوتيل» تبيّن أنه لا يوجد أمين عام لمجلس الوزراء لإعداد محاضر الجلسات، إضافة إلى ثغرات أخرى كانت تحتّم على الهراوي نقل مقرّ إقامته إلى مكان آخر. عندها بدأ التفكير باختيار مكان يكون بمثابة مقرّ مؤقّت للرئيس، فطُرحت اقتراحات عدة أبرزها استئجار ڤيللا في منطقة كساره قرب زحلة أو في شتورة، لكن الاعتبارات الأمنية فرضت اختيار مكان أكثر اطمئناناً فاختيرت ثكنة أبلح التي مكث فيها الرئيس حتى الرابع من كانون الثاني قبل أن ينتقل إلى بيروت بعدما ضاق صدره في أبلح بسبب صعوبة الاتصال بالعاصمة وانتقال المسؤولين إلى البقاع. وقد اختير المبنى الذي يخصّ رفيق الحريري في منطقة «السبينس» كمقرّ موقّت أيضاً للرئيس، بعدما كان الاتجاه يميل لاستئجار فندق «الكارلتون» لهذه الغاية أو استخدام مبنى تابع للدولة.

في الثكنة

في الثانية فجر أحد الأيام هيّأ جهاز الأمن التابع للرئيس، الذي شكّل بقيادة المقدّم جميل السيّد، الترتيبات اللازمة لانتقال الهراوي من الفندق إلى ثكنة أبلح، من دون عِلم أحد حتى زوجته منى. وخرجَ الرئيس من الباب الخلفي للفندق ليستقلّ سيارة مدنية عادية صغيرة يرافقه فيها المقدّم السيّد وبعض العناصر. وأثناء انتقالهم إلى أبلح ثُقب أحد إطارات السيارة وسارع بعض العناصر إلى تصليحه، ثم انتقلوا إلى أبلح. ونَزِل الرئيس في مقرّ أحد الضبّاط في الثكنة وبقي حوالى أربعة أيام فيها ريثما يتمّ إعداد مقرّ قائد الثكنة العميد ابراهيم شاهين. في المقرّ الأول كانت التدفئة تتمّ بواسطة «صوبيا مازوت»، وكانت رائحة الطبخ تعمّ المقرّ لصغر حجمه. وبدأ رسميّون ودبلوماسيون يتردّدون إلى هذا

«المقرّ الرئاسي» وفي مقدمّهم السفير البريطاني في لبنان الذي فاجأ الهراوي بزيارة كانت الأولى التي يقوم فيها دبلوماسي إلى هذا المقرّ، وهو اضطّر إلى مفاجأة الرئيس بالزيارة نظراً لعدم وجود هاتف للاتصال وتأمين موعد.

والترتيبات الأمنية التي اتُخذَت في محيط الثكنة كانت تفرض على أي زائر أن يوقف سيارته أو موكبه أمام المدخل، على أن ينتقل بسيارة الرئيس إلى المقرّ المخصّص له، إلى أن أنجز أولاد الرئيس وابن شقيقه المهندس سمير الترتيبات اللازمة لانتقال الهراوي إلى مقرّ قائد الثكنة الذي كان مؤلفاً من ثلاث غرف نوم وصالونين خُصّص الأول للاستقبال والانتظار، والثاني كمكتب خاص للرئيس فضلاً عن غرفة طعام، فيما كان الضباط وعناصر الجيش الذين فُصِلوا إلى المقرّ يداومون في «رواق» المقرّ. كما نُصِبت خيمة من الزنك خارج المقرّ المذكور وخُصِّصت للصحافيين. وكانت المخاوف تزداد يوماً بعد يوم من إمكان تعرّض الرئيس لعملية اغتيال، وسط معلومات «كانت تتوافر حول إمكانية قيام الاسرائيليين أو العراقيين أو الفلسطينيين، أو العماد عون بالتعاون مع إحدى هذه الجهات بمحاولة كهذه»، لذلك لم تكن عناصر الأمن تسمح بإدخال أية باقة زهور أو أية هدية أو حتى رسالة إلى داخل المقرّ قبل تفتيشها بدقّة. وكانت خطوط الهاتف مقطوعة، أما الاتصالات فكانت تجرى بين الهراوي وكلٍّ من الحسيني أو الحصّ بالمراسلة عن طريق موفدين كانوا يمضون حوالى أربع ساعات للوصول إلى بيروت، إلى أن تأمّنت بعد شهرٍ تقريباً خطوط للهاتف تربط هذا المقرّ بزحلة وبيروت «الغربية». ثم قدّم رفيق الحريري، بعد شهر إضافي، خطًّا هوائياً (Satellite) وأصبح في استطاعة الرئيس الاتصال بالخارج ولا سيّما بالسفارات اللبنانية، علماً أن هذه الاتصالات لم تتعدَّ الحدود العاديّة ذلك أن جهاز الأمن كان يفيد الهراوي بأن هذه الاتصالات تُراقَب من مركز المخابرات للتنصّت التابع لعون والكائن على إحدى تلال البقاع المقابلة لأبلح.

الزحلاوي «الداهية»

كثيرون ظنّوا أن الياس الهراوي، الذي لم يبرز في فترات الانتخابات الرئاسية منذ السبعينات، ليس المرشّح الأوفر حظاً. ولكن تبيّن لهم في هذه

الانتخابات أنه كان يمهّد لهذا الاستحقاق بجديّة تفوق ما قام به المرشّحون الذين كانوا يصنّفون في خانة «الأوفر حظاً».

ولم تكن هذه الانتخابات المفاجأة الوحيدة، بل فوجىء الكثيرون أيضاً بأن الهراوي صاحب قرار، لا يهادن ولا يقبل بأن يُشبّه بمن سبقه من الرؤساء. ويوم انتخابه اعتقد البعض أن الياس الهراوي سيكون «الياس الثاني» تيمّناً بالرئيس الراحل الياس سركيس الذي لم يتعدَّ دوره في عهده حدود إدارة الأزمة، ولا سيّما أن الهراوي عيّن وزيراً للمرّة الأولى في عهد سركيس. لكن تبيّن أن هذا التشبيه ابتعد كثيراً عن الواقع عندما «طَحَش» الهراوي حيث تردّد سركيس إن كان لجهة ضرب ميشال عون أو لجهة حلّ الميليشيات بما فيها «القوات اللبنانية» وأيضاً لجهة الثبات في العلاقة مع سورية وصولاً إلى استرجاع ما فقده رؤساء موارنة سابقون في علاقاتهم مع الرئيس السوري حافظ الأسد.

ولعلّ الميزة الثانية التي تميّز الهراوي عن «الياس الأول» هي دهاؤه الذي يشبّهه البعض بدهاء الرئيس السابق كميل شمعون، ولا سيّما أن الهراوي كان من أقرب النواب الموارنة إلى حزب الوطنيّين الأحرار، وهو تقليد في عائلته درج منذ تولّي شقيقه الأكبر وزارة الداخلية في عهد شمعون، وأبرز عناصر الشبه بينه وبين الأخير هي علاقته مع رؤساء الحكومات لجهة «استهلاكهم» في العمل الحكومي، وهو ما يسعى الهراوي من خلاله إلى التوفيق بين متناقضين هما: الحفاظ على «هيبة» رئاسة الجمهورية مع اضطراره للالتزام بما ورد في اتفاق الطائف لجهة المشاركة الفعلية لكلّ من المجموعات اللبنانية بالقرار السياسي، وهو ما لم يكن وارداً في عهد شمعون. وربّما تحوّل أسلوب الهراوي، كونه أول رئيس يمارس صلاحياته بعد الطائف، إلى مسلكية سيعتمدها الرؤساء اللاحقون في مواجهة غموض الصلاحيات الموجود في الطائف.

وُلِدَ الرئيس الهراوي في ١٩٢٦ في حوش الأمراء - زحلة، أتمّ دروسه الثانوية في معهد الحكمة التابع لمطرانية بيروت المارونية ونال شهادة البكالوريوس في التجارة من المعهد ذاته. انتُخب في سنة ١٩٦٣ عضواً لبلدية زحلة، وفي ١٩٦٧ نائباً لرئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في محافظة البقاع. أسّس في ١٩٧٠ أول تعاونية زراعية لمزارعي الشمندر السكري وترأس في ١٩٧١ اتحاد

التعاونيات الزراعية في لبنان. هو من أوائل الذين عملوا في الصناعة الزراعية بتشييده مصنعاً لتجفيف الخضار وخصوصاً البصل وتوزيع إنتاجه على دول أوروبا والولايات المتحدة الأميركية واليابان. انتخب نائباً في العام ١٩٧٢ بعد شقيقيه جورج وجوزف اللذين تعاقبا على العمل البرلماني منذ العام ١٩٥٣. انتخب رئيساً للجنة الزراعية البرلمانية وعضواً في لجنة الموازنة والمال. ترأس في ١٩٧٤ الوفد اللبناني إلى مؤتمر الغذاء العالمي المنعقد في روما، وترأس منذ ١٩٧٥ وحتى انتخابه رئيساً للجمهورية الوفد اللبناني لمنظمة الأغذية والزراعة وكان له دور مهمّ في انتخاب الدكتور إدوار صوما مديراً عاماً لهذه المنظمة منذ العام ١٩٧٥ وحتى اليوم. عُيِّن وزيراً للأشغال العامة والنقل بين ١٩٨٠ و١٩٨٢، وانتخب رئيساً للجمهورية في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩.

كان لبلدة زحلة ولطبيعتها السياسية والجغرافية تأثير كبير على مسار الهراوي السياسي، وانطلاقاً من وضع هذه البلدة الخاص حيث السيطرة السياسية فيها للعائلات والزعامة الفعلية للروم الكاثوليك الذين يعتبرون زحلة منطلقاً أساسياً لدورهم السياسي في لبنان، عرف الهراوي البقاء في ظلّ شقيق أكبر كان مهيّئاً للعمل السياسي بطبيعة التركيبة العائلية، وفي ظلّ زعامة جوزف سكاف التي تمثّل الثقل الفعلي في الانتخابات النيابية؛ إضافة إلى الوضع الداخلي لزحلة حيث تمرّس الهراوي في قراءة منطقة متنوّعة المذاهب والأحزاب. وعَرِف كيف يتوجّه إلى قرى البقاع من منطلقات «وطنية ومارونية» في آن والتي لا تزال تشكّل خلفيّة قراراته السياسية حتى اليوم.

من هذه التناقضات الناجمة عن الوضع الخاص بمنطقة زحلة والبقاع تكوّن لدى الياس الهراوي دهاءٌ تطغى عليه غالباً ردود فعلٍ عفوية هي من الطبيعة الفطرية للرجل، لذلك يتجاذبه، أحياناً، صراعٌ داخلي بين العفوية والحسابات.

يتميّز في علاقته مع الناس باعتماد ردّة الفعل الأولى تجاه الشخص بتصنيفه في خانة الصداقة أو الخصومة أو اللامبالاة، ومن ثم يصقل هذه العلاقة على إيقاع المصلحة السياسية المستجدّة في أكثر من مرحلة. وخلافاً للفكرة السائدة عنه برهن الهراوي عن قدرة على تكييف المعطيات المحلية لخدمة موقعه، وعلى الاستفادة من الوضع الإقليمي لتغيير بعض ما اعتُقِد أنه بمثابة ثوابت في لبنان.

وبذلك يتميّز عهد الهراوي عن العهود السابقة بمعادلة جديدة ابتكرها ابن زحلة، تقوم على التنسيق والتجاوب مع الخارج - والمقصود هنا سورية - في المسائل الإقليمية والدولية وهذا التنسيق ينبع من قناعة لديه باعتبار أنه لا يتوهّم، كمن سبقه من الرؤساء، بإمكان الخوض في أي موضوع سياسي خارجي بمعزل عن موافقة سورية، لكنه «يستثمر» هذين: التنسيق والتجاوب في الداخل من خلال توسيع رقعة صلاحياته وقدرته على التحكّم بالأداء السياسي الداخلي على الرغم من انحسار صلاحيات رئيس الجمهورية وقدرته على التحكّم بالمسار السياسي منفرداً في الدستور الجديد.

الياس الهراوي هو ثالث رئيس للجمهورية من «الأطراف» بعد الرئيسين سليمان فرنجية ورينيه معوّض. يعتبر أنّ تجربة رئيس من الأطراف في الحكم جديرة بالبحث المعمّق لمعرفة مدى قدرة الماروني البعيد عن العاصمة على تجسيد مطالب فئات ظلّت طوال مراحل الاستقلال بعيدة عن القرار السياسي الفعلي وعن التطوّر الذي اقتصر على العاصمة وضواحيها. ويعتقد الهراوي أنه طالما أن هناك فئة من الموارنة تخاف على حرية القرار المسيحي من انتخاب رئيس من الأطراف «فإننا سنبقى غارقين في أجواء الانعزال، الذي فرضته سنوات طويلة وعهود كان على رأسها رؤساء من جبل لبنان»، إضافة إلى أن الهراوي لم يأتِ من طبقة حَمَلة شهادة الحقوق التي تحكّمت أيضاً بالإدارة على مختلف مستوياتها بعد الاستقلال. لذلك يبدو واضحاً تأثير المنطقة التي ينتمي إليها جغرافياً على أدائه السياسي، وهو ما يبرز في معطيين، الأول: التفاعل المسيحي - الإسلامي في البقاع، والثاني الالتصاق الجغرافي بالدولة السورية والتعاطي الاقتصادي والسياسي والتبادل التجاري بين البقاع وبينها، وهذا ما لم تعرفه الزعامات المارونية البعيدة عن هذين الواقعين. لذلك كَسَر الهراوي تقليداً مسيحياً كان يرتكز على اعتبار الدول الغربية حليفاً طبيعياً للمسيحيين والدول العربية حليفاً للمسلمين في لبنان. وقد أخذ عليه بعض المتمرّسين في السياسة اللبنانية أنه لا يُطلع ممثّلي الدول الكبرى على الصعوبات اللبنانية ليقدّموا له دعم حكوماتهم، أما جوابه فكان دائماً أن لبنان لم يستفد يوماً خلال الحرب من دعم هذه الدول بل هو دفع غالياً ثمن مطالبتها بمواقع تأثير في لبنان.

صريح، مباشر، سليط اللسان، عالي الصوت، عصبي المزاج، يهتمّ بالتفاصيل بقدر ما يهتمّ بالأساسيات، ولعلّ العفويّة هي من أهم الميزات التي يُعرف بها الهراوي لأنه ظلّ يعتمد أسلوبه الخاص في أمور عدّة كاستقبال الضيوف أو التذمّر من قيود المنصب، التي يحاول المسؤولون عن البروتوكول فرضها عليه. فهو غالباً ما يرافق ضيفه إلى الباب ويُكمل الحديث معه وهما واقفين على الباب. ولدى استقباله الضيوف يرفع «الكلفة»، خصوصاً إذا ما كان هؤلاء من الأصدقاء. يشعر بـ«اكتفاء ذاتي» وبقدرة على حلحلة التعقيدات من دون العودة إلى مستشاريه، لدرجة أن فريق عمله يحضّر أحياناً ملفات أو اقتراحات أو كلمات وإذا به يستند فقط على حدسه وعلى عفويته وذاكرته لسرد الوقائع ومناقشتها مع المسؤولين الآخرين كرؤساء الجمهوريات وغيرهم. وكم من مرة كان يلقي خطاباً فتوقّف وارتجل لأن القاعة أو الحضور أوحى له بأمور لم تكن محسوبة خلال إعداد الخطاب. وكم من مرة تكلّم أو ألقى خطاباً في مناسبة معيّنة من دون أن يكون ذلك مقرّراً، فإذا ما استاء من كلمة أو عبارة تفوّه بها رجل دين مثلاً في كنيسة أو أي شخص اقتحم المنبر وردّ عليه.

وما حدَث في ٦ أيار ١٩٩٢ كان خيرُ دليل على ذلك عندما اقتحم الدواليب المشتعلة إلى الجامعة الأميركية لافتتاح المؤتمر الطبيّ الذي كاد أن يلغى بسبب التظاهرات، التي قامت ضدّ حكومة عمر كرامي بسبب ارتفاع سعر الدولار، وإذا به يقرأ خطابه بهدوء ثمّ ينزع نظّارتيه ويسحب من جيبه ورقة صغيرة كتب عليها نصّ المادة ٤٩ من الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية حقّ «السهر على الدستور والمحافظة على استقلال لبنان وسلامة أراضيه..» وكان ذلك الموقف من أكثر المواقف حدّة وصلابة في عهده.

تحضيرات الحسم

في وقت بدأ الهراوي يعدّ العدّة لبدء مفاوضات رسمية مع المسؤولين السوريين للتشاور في شأن مصير عون، كلّف في حينها قريبه خليل الهراوي بإجراء اتصالات مع المسؤولين السوريّين، لكن اتصالات الأخير لم تَدُمْ أكثر من ثلاثة أسابيع بسبب شعور الرئيس بأن موفده يناقشه بما يريده السوريّون وليس

العكس. عندها كلّف الهراوي ميشال المرّ بتولّي هذه المهمة ومن ثمّ محسن دلّول قبل أن تنتقل هذه المهمة إلى فارس بويز الذي قام بأول زيارة للمسؤولين السوريّين، برفقة جان عبيد، الذي عرّفه إلى كلٍّ من نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام والعماد حكمت الشهابي. وكانت الزيارة الأولى للتعارف قبل أن تغوص الزيارات اللاحقة في تفاصيل الأمور ولا سيّما منها ما يتعلّق بمصير عون. وشعر بويز أن القرار السوري في هذا الشأن يحتاج إلى جملة معالجات محليّة وخارجية تسبقه، الأمر الذي دفع الهراوي إلى بدء اتصالات مع «القوّات اللبنانية» محليًّا من جهة، لإزالة علامات الاستفهام السورية والمتعلقة بموقف «القوّات» من اتفاق الطائف ومستقبل علاقتهم بالحكم بعد الإطاحة بعون، وخارجياً من جهة أخرى مع كلٍّ من فرنسا والفاتيكان، لإزالة تحفظاتهما على إمكانية اللجوء إلى الوسائل العسكرية، خصوصاً أن عون كان يستفيد من هذه التحفّظات ويحاول تصويرها أنها بمثابة «خطوط حمر» تحول دون الإطاحة به، فضلاً عن أنه رأى في عمليّة خرق صدّام حسين للكويت «أمراً واقعاً جديداً» في المنطقة يقلّل من قدرة السوريين على التحرك في لبنان كما كانت الحال قبل حدوث الغزو، وهو لذلك «استرسل» في معركته ضد «القوّات»، التي بدأت في ٣١ كانون الثاني،معتبراً أن رصيده الشعبيّ والظروف الإقليمية المستجدّة ستضيف نقاطاً جديدة تصبّ في مصلحته.

«القوّات» تتردّد

وبالفعل بدأ بويز اتصالات بين دمشق و«القوّات» محاولاً توضيح موقف جعجع «الغامض» حيال اتفاق الطائف أمام السوريين، وعزا هذا الغموض إلى جملة «ظروف موضوعية» من الاعتبارات الشعبية (المسيحية) وصولاً إلى الاعتبارات السياسية المتعلقة بعون القادر على إضعاف جعجع في مستويات عدة فور إعلانه تأييد اتفاق الطائف. لكن المسؤولين السوريين لم يميلوا إلى هذا الاعتقاد واعتبروا أن وراء رفض جعجع الإعلان عن تأييد الطائف رغبة لديه في «المناورة على جري عادته»، مبدين تخوّفهم من إمكان تكرار تجربة بشير الجميل مع الرئيس سركيس، ورفضوا المساهمة في عملية ضرب عون قبل الحصول على موافقة خطية من جعجع يؤكد فيها قبوله باتفاق الطائف وحلّ الميليشيات وعدم

وضع «ڤيتو» على أي طرف، إلى جانب عدم احتكار التمثيل المسيحي في الحكومات. وقد عقد بويز أكثر من ١٥ لقاء مع جعجع دام بعضها حتى الصباح وكان جعجع يرفض التوقيع على أي نصّ أو اتفاق. وبعد ثلاثة أشهر من النقاشات وأكثر من ثمانية مشاريع تعدّلت وطوّرت، تمّ الاتفاق مع جعجع على ورقة تؤكّد موافقته على الشروط المذكورة آنفاً على أن يعلن البنود الواردة في هذه الورقة في تصريح أو بيان يذيعه في وسائل الإعلام مقابل أن تبدأ العملية العسكرية ضدّ عون في الليلة التي يعلن فيها جعجع هذا الموقف. وانتظر رئيس الجمهورية وبويز وعدد من الوزراء، يومذاك في المقرّ الرئاسي، صدور هذا الموقف حتى ساعة متأخّرة من الليل وكان مقرّراً أن تكون ساعة الصفر الثانية عشرة منتصف الليل، لبدء العملية العسكرية. لكن الهراوي وضيوفه فوجئوا في الثانية عشرة ليلاً برسالة مواطن من عين الرمانة أذيعت عبر إذاعة «صوت لبنان» يطلب فيها من رئيس الجمهورية حسم وضع عون، وهي كانت بمثابة «بديل» عن موقف جعجع المنتظر، فكانت خيبة أمل الهراوي كبيرة إذ شعر بأن جعجع ما يزال «يناور» فضلاً عن أن ذلك يعني أن العملية العسكرية لم تعد واردة. وبناء على ذلك تجمّدت الاتصالات بين بويز وجعجع ثلاثة أسابيع إلى أن طلب جعجع مجدّداً الاجتماع ببويز، لكن الأخير رفض ذلك مبلغاً موفد جعجع بأن «كل شيء متّفق عليه بالنسبة إليّ ولا مجال للنقاش مجدّداً حول هذا الاتفاق، فإذا أراد الموافقة عليه أن يوقّع ما اتفقنا عليه وعندها يبلغني بذلك فأرسل أحد الضبّاط لتسلّم الورقة الموقّعة».

وهذا ما حصل بعدما ردّ جعجع بأن «الورقة جاهزة». لكن بويز فوجىء بعد تسلّمه الورقة بأنها مخالفة لما سبق واتّفق عليه. وعادت الاتصالات لتستأنف عن طريق نادر سكر الذي زار المقرّ الرئاسي أكثر من مرة إلى أن حمل معه ذات يوم الورقة التي اتفق عليها مع بويز وتحمل توقيع قائد «القوات».

في هذا الوقت كان الحكم في حالة إرباك شديد بسبب شكاوى النوّاب والوزراء المقيمين في «السمرلند» بصورة متواصلة، وشعورهم بأن الحكم عاجز عن إنهاء وضع عون، فضلاً عن الحملات الإعلامية القاسية التي كان يشنّها عون ضدّ الحكم وما رافقها من حالة شعبية مؤيّدة. وما زاد من مخاوف النواب والوزراء ما كان يرد إليهم من معلومات تتعلّق بالسماح لصهاريج المحروقات بالعبور إلى مناطق سيطرة عون عبر المناطق التي كان يتواجد فيها السوريون أو حلفاؤهم على

رغم الحصار الذي كان مضروباً على مناطق عون، ممّا اضطّر الهراوي إلى إثارة هذا الموضوع في إحدى القمم التي عقدها مع نظيره السوري. لكن المسؤولين اللبنانيين أدركوا أن هذه التسهيلات لم تكن بقصد مساعدة عون بقدر ما كانت للضغط على جعجع للتوقيع على الورقة المشار إليها آنفاً، وهو الأمر الذي دفع بالحكم إلى تكثيف اتصالاته مع جعجع للإسراع في الموافقة عليها.

فرنسا تتخوّف

ويعتبر عدد غير قليل من السياسيين والمسؤولين أن بعض المسؤولين الفرنسيين كانوا يحمّسون عون على شنّ الحروب، من جهة، وطمأنته، من جهة أخرى، بأن العمل العسكري ضدّه دونه عقبات. ويذهب هؤلاء إلى التأكيد بأن السفير الفرنسي في لبنان آنذاك رينيه ألا كان أكثر الدبلوماسيين قرباً من عون، وأن الأخير كان يقتنع بالكثير من تحليلاته وتقديراته السياسية. لكن السفير الفرنسي في بيروت ووزير الخارجية الفرنسية رولان دوما كانا يبديان في اتصالاتهما مع المعنيين في الداخل والخارج المخاوف من إمكان لجوء الحكم إلى الوسائل العسكرية. وقد أجرت الخارجية الفرنسية اتصالات مكثّفة مع الجانب الأميركي قبل شهر من حدوث العملية وشدّدت على ضرورة إعطاء الفرص للوسائل السلمية. لكن فرنسا اقتنعت قبل أسبوع من موعد العملية بأنها ستحصل، وهو الأمر الذي بدا واضحاً على السفير ألا الذي أبلغ شاكر أبو سليمان قبل أيام من موعد العملية بأن ثمة معلومات لديه عن تحضيرات للعمل العسكري. ولذلك طلب ألا موعداً مستعجلاً من الهراوي ليسأله عمّا إذا كانت هذه المعلومات صحيحة، وردّ الهراوي بالإيجاب، فسأله ألا عن موعد العملية، لكن الهراوي أجاب قائلاً: «هذا ليس من شأنك، علماً أننا نفسح في المجال للوسائل السلمية حتى اللحظة الأخيرة». وقد سأل رئيس الجمهورية ألا مازحاً: «أصحيح أنكم تقيسون المسافة بين قصر بعبدا والسفارة الفرنسية؟».

ألا: «ممكن أن يلجأ عون إلى السفارة في حال حصول عمل عسكري».

الهراوي: «وردني تقرير يفيد بأن دبابة عسكرية قاست المسافة الزمنية بين القصر ومقرّ السفارة». وبهذه العبارة اختتم اللقاء الأخير بين الهراوي وألا قبل حصول عملية ١٣ تشرين.

ولم يُخفِ السفير الفرنسي معلوماته عن الجنرال، فأبلغه بأن هناك تحضيرات لعمل عسكري، لكن عون استخفّ بما سمعه من ألا، فردّ ألا بالقول: «أنت تنتحر، وتصرّفك بمثابة عمل انتحاري». وأدّى هذا النقاش إلى خلافٍ بين عون وألا دام بضعة أيام حتى تدخّل المحامي جورج جبر ليصلح الأمور في ما بينهما قبل يومين أو ثلاثة من حصول العملية. لكن السفير الفرنسي عاد ليطمئن الجنرال لجهة العمل العسكري عندما اتّصل به قبل حوالى ستّ ساعات من حصول الضربة العسكرية وكانت الساعة الواحدة والربع فجراً، وأبلغه هاتفياً بأن «لا ضوء أخضر أميركياً لعمل عسكري ضدّك». فردّ عون: «لا أدري ما إذا كنت «مخدوعاً» أم أنك «تخدعني»».

.. والڤاتيكان

أما الڤاتيكان فكان من أكثر الدول التي عارضت اللجوء إلى الوسائل العسكرية لإنهاء وضعية عون. وقد برز هذا الموقف في أكثر من مناسبة خصوصاً أثناء الزيارة التي قام بها موفد الهراوي بطرس حرب إلى الڤاتيكان وبعده فارس بويز. كما أن السفير البابوي في لبنان سعى مراراً خلال اتصالاته مع الحكم إلى ثنيه عن التفكير باللجوء إلى الوسائل العسكرية. لكن جواب الحكم كان دائماً: «أعطونا البديل».

وقد حاول القاصد الرسولي إقناع الجنرال أكثر من مرة بالتسليم للشرعية لكن محاولاته باءت بالفشل، حتى أنه ذهب في نهاية الأمر إلى حدّ القيام بوساطة بين الحكم وعون تقضي بتشكيل حكومة تضمّ العماد عون وقريبين منه لكن هذه الوساطة فشلت أيضاً، ونفد صبر الڤاتيكان بعدما لمس أن بقاء عون على هذه الحال يهدّد بهجرة جميع المسيحيين من لبنان، فحضر القاصد الرسولي ذات يوم إلى قصر بعبدا طالباً من الجنرال «عدم الوقوف عقبة في طريق اتفاق الطائف، لئلاّ يؤدي ذلك إلى خلاف ما تصبو إليه»، لكن عون ردّ بالسؤال: «هل يضمن البابا استقلال لبنان؟ وهل يضمن أصدقاؤكم الأميركيون تطبيق شرعة حقوق الإنسان في لبنان؟ إذا أحضرت لي رسالة شخصية من البابا يضمن فيها هذه الشروط، اعترف فوراً بالياس الهراوي وأغادر قصر بعبدا إلى بيتي».

واشنطن: ضوء أصفر

قبل فشل الوسائل السلمية كانت الولايات المتحدة الأميركية تعتبر أن أية خطوة ممكن اتخاذها بالنسبة إلى عون «شأن داخلي»، وكانت تعهد مسألة الاهتمام بهذا الموضوع إلى اللجنة العربية الثلاثية، من هنا كان الموقف الأميركي من أي طلب لبناني أو غير لبناني يتعلّق بمصير ميشال عون يتلخّص بإحالة صاحب هذا الطلب إلى اللجنة الثلاثية. لذلك كان الموقف الدبلوماسي اللبناني يقتصر على محاولة إقناع الإدارة الأميركية باتخاذ «موقف ما» مؤيّد لما كانت تطمح إليه الشرعية. لكن الولايات المتحدة لم تعطِ أي ضوء أخضر للحكم اللبناني، ولذلك سعت الدبلوماسية اللبنانية في المرحلة الأولى إلى إقناع الدبلوماسية الأميركية بمساعدة الحكم عن طريق إجراء اتصالات مع الدول المعنيّة ولا سيّما منها فرنسا والڤاتيكان لحثّهما على الضغط على عون للاعتراف باتفاق الطائف وبالشرعية المنبثقة عنه. وفي المقابل أسهمت الولايات المتحدة بإنجاح خطة الحكومة اللبنانية لتنفيذ «بيروت الكبرى» ولكنها لم تبدِ أية إشارة إيجابية كانت أم سلبية حيال أية خطوة عسكرية ممكن أن تلجأ إليها الشرعية. وكانت الاتصالات اللبنانية مع الدبلوماسية الأميركية تتوزّع على خطّين: الأول كان يقوده أنطوان شديد مستشار رئيس الجمهورية الذي كان يتردّد بشكل شبه يومي إلى العاصمة السورية للقاء السفير الأميركي في دمشق إدوار دجيرجيان، ذلك أن السفارة الأميركية في لبنان كانت في ذلك الحين خالية من جهازها الدبلوماسي. وقد التقى شديد بدجيرجيان مئة لقاء ولقاء، كان البحث فيها يتناول شؤوناً متعدّدة، وكان أبرزها مصير الجنرال. أما الخطّ الثاني فكان عن طريق سفير لبنان في الولايات المتحدة نسيب لحّود الذي كانت الاتصالات تجرى معه من بيروت عن طريق «الفاكس» أو الهاتف.

وسعى الحكم من خلال هذين الخطّين إلى معرفة الموقف الأميركي حيال موضوع عون ولكن من دون جدوى، وكان يشعر دائماً أن واشنطن تتهرّب من تحمّل أية مسؤولية في هذا الشأن. وفي المراحل الأخيرة التي سبقت عملية ١٣ تشرين تزايدت الأسئلة اللبنانية لواشنطن لمعرفة موقفها من أية خطوة عسكرية يمكن أن يلجأ إليها الحكم، لكنّ الجواب الأميركي كان: «أنتم دولة ذات سيادة، لذلك أنتم أحرار باتخاذ أي قرار تشاؤونه»، الأمر الذي خلق جدلاً كبيراً أثناء تقييمه في الأوساط السياسية والدبلوماسية اللبنانية، فاعتبره البعض «موافقة ضمنية»

على أي عمل ممكن أن يلجأ إليه الحكم، بينما كان يعتبره البعض الثاني بمثابة «تنصّل» أميركي من أية مسؤولية، أما البعض الثالث فاعتبر أن لهذا الموقف الأميركي علاقة بتقنية معينة في نظام الإدارة الأميركية القصد منه تجنّب الأخيرة الخوض في صراعات داخلية (أميركية) مع بعض من يمكن أن يعارض أي موقف تتخذه الإدارة حيال الطلب اللبناني سلبياً كان أم إيجابياً. والواقع أن واشنطن كانت تسعى إلى تجنّب حصول عملية عسكرية سورية ضد عون وتؤيّد سقوط الجنرال من الداخل أي عن طريق انقلاب عسكري بيد أن العناصر اللازمة لنجاح خطوة كهذه لم تتوافر.

لكن، بدا واضحاً أن الموقف الأميركي أصبح «أكثر تفهماً» للطلب اللبناني بعد لقاء وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر مع الرئيس الأسد في دمشق، ولكن من دون أن يحمل هذا «التفهّم» أية مؤشّرات مباشرة باستثناء بعض «الشروط» التي وضعتها الدبلوماسية الأميركية حول أية خطوة عسكرية ممكن أن يلجأ إليها الحكم اللبناني وكانت توحي بوجود موافقة أميركية ضمنية وهي:

١ - سرعة العملية العسكرية وإتمامها في وقت معيّن يحول دون حصول ردود فعل دولية كبيرة، (ولذلك حدّدت العملية في يوم سبت أي في «الويك أند» بحيث تكون الحكومات الدولية في عطلة).

٢ - أن تكون العملية «نظيفة» (أي ألّا تسبّب خسائر بشرية كبيرة وألّا تكون مكلفة).

٣ - أن تكون العملية «فعّالة» بحيث لا تتطلّب وقتاً كبيراً لاكتمالها.

٤ - ألّا تتعدّى القوات السورية التي ستساهم في العمليّة المناطق المعنيّة، أي ألّا تتجاوز منطقة بعبدا ومحيطها وتمتدّ إلى مناطق «شرقية» أخرى ولا سيّما منها كسروان وجبيل.

هذه الشروط اعتبرتها أوساط الحكم آنذاك بمثابة «ضوء أصفر»، ورأت هذه الأوساط أن الجانب الأميركي اكتفى بهذا الضوء خوفاً من جملة عقبات ترتّب على واشنطن مسؤوليات معينة، أهمّها اتّساع حجم العملية وسقوط عدد كبير من القتلى، أو انتشار القوات السورية في مناطق لبنانية جديدة قد لا تنسحب منها، الأمر الذي دفع بواشنطن إلى عدم تحمّل هذه المسؤولية سلفاً وإلقائها على عاتق

الحكم اللبناني، مكتفية بموافقة ضمنية «مشروطة خوفاً من مواجهة نتائج غير محسوبة. ولذلك كان اخر موقف أميركي رسمي أبلغ إلى المراجع اللبنانية: «اتخذوا القرار الذي ترونه مناسباً ونحن نتّخذ الموقف المناسب حسب نتائج العملية».

سورية.. والمحاولات الأخيرة

لم تكن سورية ترغب في بداية الأمر بإنهاء وضع عون عسكرياً لأنها كانت تتخوّف ممّا يمكن أن ترتّبه عليها هذه الخطوة من نتائج محلية ودولية، فضلاً عن أنها كانت تعتبر أن أية خطوة من هذا النوع تفترض توافر عوامل محليّة ودولية عدّة. لذلك كانت تلحّ على الحكم مراراً بعدم استعجال الخطوة لئلا تشكّل «دعسة ناقصة»، وهي نصحت الحكم أكثر من مرة بتحصين وضعه الداخلي وبناء الجيش خطوة خطوة والإدارة بانتظار نضوج الظروف المحلية والدولية.

وبقي الموقف السوري على هذه الحال حتى بروز تطوّرين أساسيين الأول: التحضيرات لحرب الخليج التي رافقتها زيارة لوزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر إلى دمشق في ١٣ أيلول ١٩٩٠، وبدت واشنطن في حاجة إلى سورية ممّا يعني قبولها سلفاً بأية خطوة سورية لمؤازرة الحكم. كما أن موقف «القوّات اللبنانية» المتقدّم بالنسبة إلى بعض الاعتبارات سمح لسورية باتخاذ القرار الذي اتخذّته.

وعلى الرغم من نضوج الظروف المذكورة سعت سورية عن طريق حلفائها في لبنان إلى إقناع عون بالتسليم سلمياً للشرعية ولكن من دون أن يكون لهذا المسعى أي نصيب من النجاح.

وبرزت جملة محاولات بهذا الصدد أوّلها كان من خلال ميشال المرّ الذي التقى قبل أسبوعين أو ثلاثة من العملية بشاكر أبو سليمان في بتغرين وأبلغه بأن قراراً جدّياً اتّخذ بحسم وضع عون عسكرياً في حال لم يقبل بالوسائل السلمية. وقام المرّ آنذاك باتصالات تركّزت على اقتراح يقضي بالاتفاق مع عون على «حلّ معيّن» يُصار إلى تنفيذه بعد أن يطلب عون من وحدات الجيش التي تأتمر بسلطته بالانضمام إلى إميل لحّود، وعندها يُصار إلى ترجمة الحلّ المتّفق عليه. لكن

لجنرال لم يقبل بهذا الاقتراح وأبلغ أبو سليمان عندما نقله إليه بأنه «غير مقتنع بأن في إمكان سورية اتخاذ قرار» بضربه عسكرياً. ولفت عون نظر أبو سليمان إلى أن المرّ يستقي معلوماته من عبد الحليم خدّام، «أما أنا فأكيد بأن المسؤولين السوريين الآخرين ليسوا في هذا الوارد».

أما أبرز المحاولات الأخرى التي قام بها حلفاء سورية فكانت وساطات إيلي حبيقة التي تكثّفت بعد بدء «حرب الإلغاء»، وهو كان يتردّد أكثر من مرة في الأسبوع إلى قصر بعبدا، كما عُقِدت لقاءات عدة بين حبيقة ومستشار عون يوسف القندري وكانت تركّز على إقناع عون بالموافقة على اتفاق الطائف والتسليم بالشرعية.

ويؤكد قريبون من عون أنه وافق في إحدى اللقاءات بينه وبين حبيقة على طلب الأخير، ولكن «شريطة أن توقّع سورية» على الورقة الآتي نصّها:

ـ «تنسحب القوات السورية من لبنان انسحاباً كاملاً حتى الحدود المعترف بها دولياً:

أولاً: فور تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

ثانياً: مع انسحاب آخر جندي اسرائيلي من لبنان.

ثالثاً: بعد... سنة (يتّفق على مدّتها).

رابعاً: قبل تنفيذ أي شرط من هذه الشروط تعلن دمشق اعترافها بلبنان وطناً مستقّلاً ضمن حدوده الدولية المعترف بها وتُقيم فوراً علاقات دبلوماسية معه».

وقد ركّزت الورقة على أن البنود الثلاثة الأولى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبند الرابع، أي يتمّ القبول بالشروط الأولى بعد إعلان دمشق البند الرابع. لكن هذه الورقة لم تبصر النور «بسبب رفض دمشق وحلفائها مناقشتها».

أما الوساطة الثانية والأخيرة بين حبيقة وعون فكانت قبل أسبوع تقريباً من موعد العملية العسكرية، حيث اتّصل أحد مستشاري عون بحبيقة وتفاهم معه على عقد اجتماع بينهما. وأثناء اللقاء تشاور الإثنان في ما يمكن القيام به لإيجاد حلّ عن طريق التفاهم مع السوريّين، فردّ حبيقة بأن «الموقف السوري معلن

ومعروف وهو أن سورية تدعم اتفاق الطائف ولا يمكنها فتح أي حوار مباشر مع عون إلّا انطلاقاً من جملة اعتبارات أهمّها تأييده للطائف». وبعد أيّام تلقّى حبيقة جواباً مفاده بأن عون مستعدّ لأن يكون إيجابياً بالنسبة إلى الطائف «في حال تأمّن له لقاء مع الرئيس السوري شخصياً». فردّ حبيقة بأن طلب اللقاء «لا يمكن أن يكون لمجرّد اللقاء بل أن يتضمّن موقفاً سياسيّاً»، ونصح موفد عون بعدم المطالبة بلقاءٍ مع أي من المسؤولين السوريين قبل اتخاذ عون موقف إيجابي من الطائف. فردّ موفد عون في ما بعد بأن الأخير «موافق»، وأن كلّ الأمور «تحلّ خلال لقائه مع الرئيس السوري». فأبلغ حبيقة المسؤولين السوريين رغبة عون، وكان الجواب السوري بأن يحدّد عون ما يريد ونظرته للحلّ عن طريق رسائل خطيّة أو بواسطة حبيقة. وعلى هذا الأساس زار حبيقة الجنرال في مقرّه في بعبدا، فسأله الأخير: «شو عندن السوريين جديد؟».

حبيقة: «ما عندن شي، الجديد عندك.. لقد أبلغتنا عن طريق موفدك بأنك موافق على الطائف وترغب بنمط جديد للعلاقة بينك وبين السوريين».

عون: «أنا غير موافق على الطائف».

حبيقة: «إذاً اعتبر أن هذا الاجتماع لم يحصل ولننسَ الموضوع لأن زيارتي هذه لها منطلق واحد هو أنك أبلغتنا موافقتك على الطائف». وهمّ حبيقة بمغادرة المكتب، فسارع عون إلى القول: «خلّيك، اعتَبِر أنني وافقت على الطائف»، وتابع قائلاً: «الطائف يعني أن أتخلّى عن كل سلطاتي لأنال سلطة جزئية كحقيبة وزارية أو ما يعادلها، بينما غيري يحافظ على كلّ سلطاته وينال زيادة عليها سلطة جزئية يعادلني فيها».

حبيقة: «من تقصد؟».

عون: «جعجع».

حبيقة: «إذا قبلت بالطائف تحلّ الميليشيات وسلطة جعجع الجزئية تزول».

عون: «والهراوي يبقى رئيساً؟».

حبيقة: «الهراوي رئيس للجمهورية نتيجة انتخابات شرعيّة لا يمكن الطعن بها ساعة تشاء، وموضوع تغيير هذه النتيجة غير مطروح».

ودام النقاش حول هذه النقطة ساعات وأياماً لمس حبيقة بنتيجتها أن من الصعب أن يغيّر عون موقفه. وحاول السوريّون عن طريق عدد من الموفدين إقناع عون بأن موقفه سيضطّر دمشق والحكم اللبناني إلى اتخاذ قرارات قاسية كضربه عسكرياً، لكن ردّة فعل عون كانت دائماً تصوير هذه الرسائل بأنها «مناورات» من قبيل التهويل وأن أحداً لا يستطيع «كسر معنوياتي».

وبقيت الاتصالات بين حبيقة وعون على هذه الحال حتى الأسبوع الأخير الذي سبق عملية ١٣ تشرين حيث بدأ الاستعداد لتنفيذ القرار الذي اتّخذ بضرب عون عسكرياً. لكن مخاوف بدأت تراود المسؤولين في بيروت ودمشق من إمكان سقوط مدنيين في العملية العسكرية، خصوصاً أن عدداً كبيراً منهم كان يصل ليله بنهاره في باحة قصر بعبدا مقرّ إقامة الجنرال. وقد زاد عدد المتظاهرين أمام القصر قبل ٤٨ ساعة من موعد العملية بعدما أفيد الجنرال بأن القوّات العسكرية اللبنانية والسوريّة تعزّز مواقعها على خطوط التماس مع مناطق سيطرته. عندها رأى حبيقة أن الوسيلة الوحيدة لإبعاد المدنيّين عن باحة القصر هي إبلاغ عون موافقة السوريّين على عقد لقاء بين العميد غازي كنعان وممثلين عن عون في عنجر على أن يطلب من المتظاهرين الابتعاد عن باحة القصر لإضفاء «أجواء إيجابية» على اللقاء المزعوم. ولئلّا يشعر عون بما يحاك له اتّفق حبيقة مع أسعد حردان على أن يتّصل الأخير ببيار رفّول ويبلغه موافقة السوريين على اللقاء، طالباً منه دعوة المتظاهرين إلى إخلاء باحة القصر «لئلا يعقد اللقاء في ظلّ هذه الأجواء الشعبية المشحونة ممّا يؤثّر سلباً على المفاوضات». وهذا ما حصل فعلاً وتمّت العملية بأقلّ «كلفة» ممّا كان يمكن أن تكون عليه لو بقي المتظاهرون في باحة القصر.

وكذلك محسن دلول قام بمحاولة مع الجنرال سبقت عملية ١٣ تشرين بأيام معدودة عندما التقى عون في منزل السفير الفرنسي بناء لطلب موفد اللجنة العربية الأخضر الإبراهيمي ورئيسي الجمهورية والحكومة لإبلاغه أن «لبنان في خطر وأن قراراً اتّخذ بحسم الوضع عسكرياً إذا لم يقبل بالتسليم بالشرعية سلمياً». لكن عون لم يصدّق معتبراً أن «لا مصلحة للسوريّين بالقيام بعمليّة عسكرية، فضلاً عن أن الجيش اللبناني لا يقاتل نفسه». لكنه بعد إلحاح من دلول بضرورة تغيير موقفه طلب مهلة ٢٤ ساعة للتشاور مع مستشاريه. وكان دلول قد عرض عليه نصّاً يبرّر فيه تسليمه للشرعية، تضمّن سلسلة مبرّرات أبرزها أن «الشعارات تسقط عندما يسقط

الوطن». لكن السفير الفرنسي اتّصل في اليوم التالي بدلول وطلب الاجتماع به في المقرّ الرئاسي حيث أبلغه أن عون غير موافق على اقتراحه.

بعدما تبلّغ الحكم جواب عون نقله إلى اللجنة العربية عن طريق الإبراهيمي وإلى العاصمة السورية وإلى كلّ من الفاتيكان وفرنسا اللتين أجرى اتصالات بهما فارس بويز للحصول منهما، على الأقلّ، على «غضّ نظر» حيال أي عمل عسكري محتمل في حال استنفاد الوسائل السلمية مع عون. وعلى الأثر اتّخذ الحكم قراراً بالطلب من سورية مؤازرته للقيام بـ«العملية الجراحية»، لكن الأخيرة اقترحت تقديم «طلب خطي» بهذا المعنى من الحكومة اللبنانية التي اجتمعت في جلسة أحيطت نتائجها بالكتمان الشديد واتخذت قراراً بتقديم الطّلب الخطيّ لدمشق، وكلّفت رئيس الجمهورية بنقل هذا الطلب إلى المسؤولين السوريين وتحديد موعد العملية في «الوقت المناسب» بعدما تحفّظ الرئيس الحصّ على العملية العسكرية مقترحاً الاستمرار في استخدام الوسائل السلمية. فردّ رئيس الجمهورية بأن محاولات عدّة استخدِمت و«لم تصل إلى نتيجة». لكنه أكد أن «لا مانع لدينا من الاستمرار في المحاولات حتى آخر لحظة».

وبالفعل قام الحصّ بمسعىً أخير مع عون عن طريق المحامي جورج جبر الذي اتّفق وإياه على صيغة اقتراح تُعرض على عون وتقضي باعترافه بالشرعية على قاعدة «إنقاذ البلاد والمحافظة على وحدتها ووحدة الجيش»، وتشكيل حكومة جديدة تضمّ ١٢ وزيراً من بينهم عون ووزيران يسمّيهما هو، على أن يكون الجنرال نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للمال. ونقل جبر هذا الاقتراح لعون، وبعد أخذٍ وردّ ولقاء بين جبر والهراوي خيّمت على الاتصالات أجواء حلحلة عكسها السفير الفرنسي في أحاديثه مع بعض المسؤولين من جهة، وخطّار حدثي (كان صديقاً للهراوي وعون في الوقت نفسه) من جهة أخرى، لكن النتيجة كانت فشلاً يحمّل المقرّبون من عون مسؤوليته إلى رئيس الجمهورية ويحمّله المقرّبون من الأخير لعون.

«الثالثة.. ثابتة»

والجدير ذكره أن قرار الحسم العسكري كان قد اتّخذ في المرة الأولى قبل مناقشة

«وثيقة الوفاق الوطني» في الطائف ويذهب البعض في الاعتقاد بأن هذا القرار هو ما دفع العرب إلى التحرّك واللجنة العربية الثلاثية تحديداً إلى استئناف مهمّتها بشأن لبنان، بطلب من الولايات المتحدة، للحؤول دون حصول العمل العسكري. ولذلك أبلغ العرب دمشق استعدادهم لحلّ قضية عون بالطرق السلميّة واقترحوا فكرة عقد اجتماع نيابي في عاصمة عربيّة معينة والخروج باتفاق ينهي حالة عون، وهو الأمر الذي أدرجه العرب في بيانهم الصادر عن قمة الدار البيضاء التي كلّفت ثلاث دول عربيّة بحلّ الأزمة اللبنانية.

أمّا المرة الثانية التي اتّخذ فيها قرارٌ بالحسم العسكري فهي غداة اغتيال رينيه معوّض وليلة انتخاب الهراوي، إذ ظهرت حركة دبابات سورية غير عادية على طريق المصنع ـ شتورة، لكن موقفاً أميركياً أبلغ إلى المعنيين عبر القنوات الدبلوماسية مفاده أن واشنطن «لا تضمن أية ردّة فعل ممكن أن تتخذها إسرائيل في حال القيام بعملٍ عسكري».

أما المرة الثالثة و«الثابتة» فهي الأخيرة التي سبقت عملية ١٣ تشرين، بعدما نضجت الظروف المشار إليها آنفاً وقدّم مجلس الوزراء طلباً خطياً إلى القيادة السورية، يقع في صفحة ونصف الصفحة، ويتضمّن طلباً من القيادة السورية بـ«مؤازرة الجيش اللبناني في عملية بسط سلطة الدولة على بيروت استناداً إلى ما ورد في اتفاق الطائف». وبعدما رفض أكثر من وزير أو مسؤول نقل هذا الطلب إلى القيادة السورية حمله بويز إلى الرئيس السوري الذي طرح العديد من الأسئلة على الموفد اللبناني، على مدى ثلاث ساعات ونصف الساعة، ركّز فيها على ما يمكن أن يكون عليه موقف «القوات اللبنانية» بعد الحسم، مشكّكاً باستعداد جعجع المعلن بقطع أي اتصال مع إسرائيل. واسترسل الأسد في الحديث عن القضايا الدولية والعربية التي كانت مطروحة في ذلك الوقت. وقيّم الوضع على الساحة الفلسطينية، مبدياً وجهة نظره حيال علاقة العرب مع الغرب، في وقت كان ينتظر بويز، بفارغ الصبر، جواب الرئيس السوري على الطلب اللبناني، إلى أن سحب بويز سيجارة وأشعلها، وإذ به يسمع الرئيس الأسد يقول: «إذا كان لا بدّ من عملية عسكرية فسورية تقف إلى جانب الشرعية اللبنانية، وإن شاء الله ينتهي الوضع الشاذ في أقرب وقت». وخُتِمَ اللقاء بتقييم لمرحلة ما بعد الحسم و«كيفية بناء الدولة وتوحيد اللبنانيين حول عناوين وطنية واضحة». وعلى

الأثر عاد بويز إلى بيروت حاملاً الموافقة السورية على الطلب اللبناني، وبدأت على الفور اتصالات بعيدة عن الأضواء بين العميد السوري علي أصلان وبين قيادة الجيش اللبناني. واستمرت هذه الاتصالات حتى حصول «العملية الجراحية» التي حُدِّد يوم تنفيذها قبل أربعة أيام وساعة التنفيذ قبل ١٨ ساعة، ولم يكن على علم بهذين الموعدين سوى تسعة بينهم ستة مسؤولين لبنانيين وهم: الرئيس الهراوي وزوجته، وليد جنبلاط، مروان حماده، محسن دلّول، نبيه برّي، إميل لحود، فارس بويز، سمير جعجع، وغازي كنعان وعلي أصلان. وقد خلا فندق «السمرلند» قبل ٢٤ ساعة من موعد العملية من بعض الوزراء والنواب الذين شمّوا «رائحة» بدء العدّ العكسي للعملية. وفي ذلك اليوم بالذات، وكان يوم جمعة (العملية نُفِذّت صباح السبت) صودف وجود السفير البابوي إلى مائدة الغداء عند رئيس الجمهورية، وبعد انتهاء الغداء سأل بويز القاصد الرسولي عن وجهة سيره، فأبلغه أنه متوجّه إلى مقرّ السفارة في حريصا، فأبدى بويز رغبة بمرافقة السفير في سيارته إلى بلونة، وهو مقرّ إقامته الصيفي الذي قصده ليكون على قرب من عائلته في يوم العملية. وفي الطريق وقبل مفترق بلونة سأل بويز بوانتي: «أين ستمضي نهارك غداً؟».

بوانتي: «في مركزي في السفارة».
بويز: «اتّخذ بعض الاحتياطات الأمنية ربّما حصل بعض التصعيد الأمني».
بوانتي: «من أي نوع؟».
بويز: قد تحصل عمليات عسكرية قاسية».

بوانتي: إذا كنت تقصد عملية عسكرية لإسقاط عون فأعتقد أنك على خطأ لأن الأميركيين غير موافقين على ذلك، وهناك موقف إسرائيلي عبّر عنه أوري لوبراني (منسّق الأنشطة الاسرائيلية في لبنان) أكد فيه أن إسرائيل لن تسمح بحصول عملية كهذه».

بويز: «شعوري الأكيد بأن هناك تطوّرات عسكرية معينة، فنصيحتي لك بأن تأخذ الاحتياطات اللازمة».

فضحك بوانتي قائلاً: «لا يجوز أن نعتبر تمنيّاتنا حقيقة».. وافترقا.

وفي السابعة إلّا خمس دقائق من صباح اليوم التالي وقعت الواقعة ونُفِّذ القرار، وشهدت بيروت عاصفة من القصف لم تشهدها من قبل، واستمرّت القذائف تنهمر حتى الواحدة والنصف بعد الظهر عندما سقطت آخر قذيفة على منزل فارس بويز نفسه في بلونة حيث أصابت قرميد المنزل وخرقت الطابق الأعلى منه، وكانت هذه آخر قذيفة سقطت منذ اندلاع الحرب الداخلية العام ١٩٧٥.

وثائق ومحاضر

محضر

محضر الاجتماع السابع الـذي عقد في دمشق في مبنى وزارة الخـارجية السـورية بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥ من الساعة ١٠ إلى الساعة ١١,٠٠ بحضور السادة:

عن الجانب السوري: الوزير فاروق الشرع
العميد غازي كنعان
السيد وليد المعلم (شغل في ما بعد منصب سفير سورية في واشنطن)

عن الجانب اللبناني: الدكتور إيلي سالم
العقيد سيمون قسيس
الدكتور نقولا نصر (عيّن في أيار ١٩٩٣ مديراً عاماً للنفط)

ملاحظة: هذا المحضر (السابع) والمحضر الذي يليه (الثامن) أبقيـا على نصّهما كمـا دوِّنا أساساً من قبل الدكتـور نصر حفـاظاً على أمـانة النقـل والنشر على رغم مـا يعتريهمـا من بعض الأخطاء اللغوية.

الوزير الشرع: أردنا أن لا نؤجل لكي لا بساء التفسير حول التأجيل. ساويتو جولة كبيرة في لبنان؟

العقيد قسيس: كانت ضرورية وكان في بعض التحفظات من بعض الجهات والواجب إمساك الأرض وإطلاع الفرقاء.

الوزير الشرع: بقرادوني تصريحاته سلبية.

العقيد قسيس: فيما يتعلّق بالعلاقات فقط والباقي إيجابي.

الدكتور سالم: في أقوال مضطرين يقولها والرئيس يستطيع التليين في صعوبات.

العقيد قسيس: إذا صار اجتماع سمار جبيل يساعد جداً.

الوزير الشرع: يساعد.

الدكتور سالم: يطمئن جداً.

الوزير الشرع: موقف غبطة البطريرك جيد.

الدكتور سالم: جيد جداً، موقفه معقول من موقعه ومن مركزه يضطر أن يحافظ على مركز رئاسة الجمهورية تنسيق ممتاز معنا.

وكذلك مع القاصد الرسولي. خاصة لجهة القضايا الكبرى ليس من إشكالات معهم.

الوزير الشرع: سلفستريني استدعى سفيرنا وأبلغه ارتياح الفاتيكان الكبير للاتصالات المستمرة.

الدكتور سالم: طيب.

الوزير الشرع: شو عندكم يا استاذ إيلي. أنت تعرف مهمتنا الترحيب.

الدكتور سالم: نحن رجعنا استرجعنا المواقف التي بحثناها وحسب رأيك توصلنا إلى النقاط التالية:

* دستور جديد أو تعديل الدستور القائم.
* إلغاء الطائفية ومنهجية هذا الإلغاء.
* المشاركة في الحكم.
* مبدأ المناصفة.
* دور لمجلس النواب في السلطة التنفيذية.
* العلاقات المميزة... موقفنا واضح.
* يهمنا التنسيق بيننا وبينكم قبل القمة الإسلامية.
* الوضع الاقتصادي.
* التربية.
* الجيش وقوى الأمن.
* المبادىء العامة ـ الهوية المبادىء.
* ما في اختلاف المحكمة الدستورية، المحكمة العليا، المجلس الاقتصادي.

يمكن أن يقعد أحد الأخوين نقولا ووليد هنا ويصيغوا بعض النقاط.

ونحن نريد مساعدتكم لمناقشة موضوعين، إلغاء الطائفية والمشاركة وهذا المهم والأساس.

الوزير الشرع: هذا صحيح وعليه تبنى بقية الأمور، هذا الشيء الذي حكيته المرة الماضية.

الدكتور سالم: إننا نلخص ما يمكن الاتفاق عليه...

الوزير الشرع: بصورة أوضح ما هي النتائج المتوقعة والتي نستطيع أن نتفق عليها مسبقاً لعقد القمة.

الدكتور سالم: بالنسبة لنا عندنا روحية إيجابية نحو النقاط التي ذكرتها وأنتم يهمكم ٥ أو ٦ مواضيع تعتبرونها أساسية نحب أن نعرفهم لندخل فيهم رأساً نحب أن نعرف ما تريده ونشتغل اليوم كفريق واحد نتّفق ونتشاور مع الأطراف الموجودة في الشام المهمّ أن نتوصّل إلى نتائج.

الوزير الشرع: رد على الهاتف. وترك الغرفة لبرهة بينما الدكتور سالم طلب منه خلوة صغيرة بسبب موضوع ما.

الدكتور سالم: النقطة الوحيدة التي أريد أن أسجلها الورقتين العلاقات والإصلاح مقدمتين من قبلنا لحل المشكلة. صحيح بدون تفصيل ولكن مع المبادىء الحاصلة برأينا لا يمكن إنقاذ لبنان دون البحث في موقف أول أو ثاني فالحاجة بالنسبة لنا التوسع في شرح هذه النقاط وعندنا مواقف مبدئية. وأعتقد أن عدداً كبيراً من إخواننا في المعارضة يشاركوننا في هذا التوجّه، يمكن في خلاف على بعض التفاصيل نريد مساعدتكم بها فعندما نقول إلغاء الطائفية نعني إلغاء الطائفية فالغير طرح بأن تلغى الطائفية بعد مجلس واحد خاصة وقبل ذلك كانت بعد ٣ مجالس نواب وهذا يختلف عن أسلوبنا، نحن طرحنا الأسلوب ونريد أن نتوصّل إلى مبادىء مشتركة بمساعدة الإخوان فالموقف من قبلكم بعد سماعكم لشرحنا هو في موقع تقييم ما نحن بحاجة إليه الآن لنقفز ونتقدّم ولو تقدّم بسيط.

الوزير الشرع: نحن حريصون أن ننجز شيئاً اليوم.

الدكتور سالم: نحن جاهزين أن نبقى ضيوف عندك ولكن ما ساعدتنا، ما قصدت النقد كل الكلام الذي قلناه الآن قلنا الجلسة الماضية فالاتفاق أن تؤخذ النقاط وتعرض على الرئيس الجميّل. والأمور التي ستحدث في القمة ما هي الأشياء التي هي مناسبة لعقد القمة وأن تكون ع مقدار القمة.

الوزير الشرع: الشيء الذي سمعته يصب في الشيء المتوقعين أن تأتوا به اليوم.

العقيد قسيس: الجمعة الماضية اتفقنا على هذه المنهجية أن نروح ونأخذ توجيهات الرئيس ونعود للتشاور لتكون صالحة للقمة.

لأن القمة يجب أن تعطي أمل ويعتبر كل واحد كل إنسان حقوقه وصلت إليه.

الورقة المقدمة سابقاً كانت عناوين أو أسس لمناقشات مهمة جداً فالمحاضر التي اطلعنا عليها رأينا أننا توصلنا إلى منهجيات معينة في نقاط كثيرة متفق عليها ونقاط بقية عالقة ضمن الناحية المنهجية فالنقاط التي نراها للقمة:

١ ـ الموافقة على مبدأ تعديل الدستور ويعني إعادة التوازنات بين كل الناس.

٢ ـ الطائفية السياسية سلعة، وكل يناقشها وفق تصوراته فبرأينا أن يكون إقرار بالمبدأ ـ إلغاء الطائفية وهذا أمر متقدم جداً والاتفاق على منهجية الإلغاء نحن اقترحنا عدة طرق.

٣ ـ بانتظار إلغاء الطائفية السياسية لا بد من توسيع قاعدة الميثاق الوطني . . . وقد تحدثنا في موقع للطائفة الشيعية لإعطائها مجال المشاركة وكذلك الأمر بالنسبة لإعطاء دور لمجلس النواب في تعيين رئيس الحكومة والأمر يتطلب اختصاصيين.

الدكتور سالم: أحب أن أعلق على نقطة أن القول على مبدأ إلغاء الطائفية في دمشق بلد القومية العربية أمر طبيعي، في لبنان المبدأ غير معقول عند الطرفين عند السنة والمسيحي ويمكن عند الشيعي والدرزي، اللبناني يعرف تركيبته طائفته ولا يعرفها إلا هيك. الإقرار بإلغاء الطائفية موقف متقدم والرئيس سيحارب من أجله فالمطلوب أخذ هذا المبدأ وإقرار دينامية شهرية لتنفيذه مع مراقبة مجلس النواب والهيئة التي يتفق عليها. كان في حذر عند الطائفة المارونية أن الدستور لا يمسّ فاتخاذ موقف لتعديل الدستور أو وضع دستور جديد أمر متقدّم. المشاركة فعلاً نريد مشاركة فعلية في مجلس الوزراء لسنا بعيدين عن موقف الوزير بري وإذا كنا بعاد يمكن إيجاد النصوص القانونية التي تؤمن التوافق على ذلك.

الوزير الشرع: هون المشاركة في مجلس الوزراء، السلطة أو المؤسسة التي تحقق المشاركة الفعلية بين الجميع وهذا يعني بأنك ستلجأ إلى أسلوب التصويت في مجلس الوزراء.

الدكتور سالم: في لبنان كل القرارات تؤخذ بالتوافق وهذا نريد أن نبحثه معكم بالنسبة لنا مبدأ التوافق قد يكون أقوى وأفعل من التصويت. في أي قرار سياسي لا يمكن أن تعمله إذا اعترض عليه أي وزير لأنه سيذهب إلى رئيس حزبه أو مطرانه أو ميليشياته.

فالتوافق يعني الإجماع وأعتقد أنه يمكننا إيجاد الكلمات والصيغة المناسبة.

الوزير الشرع: يعني موضوع التوافق أو الإجماع أسلوب متبع في مؤسسات دولية أو إقليمية لأن هناك رغبة أكيدة لدى أطراف هذه المؤسسات للمحافظة على سيادة الدولة فبموافقة كل الأطراف يمشي القرار هناك حساسية تجاه سيادة كل دولة. في البلد الواحد لا يجوز إعطاء سيادة فئوية لطرف لما لها من انعكاسات وربما لا يصير توافق فإذا لم يعد هناك توافق يشلّ لبنان ولا تعود تعمل مؤسساته، في كل دول العالم رأي الأغلبية يفرض على الأقلية بمهما كان نوع الديمقراطية، اشتراكية، غربية، ما بيصير إجماع حول التشريعات وأسلوب تنفيذ القرارات التي تتخذها الحكومة. موضوع مبدأ التوافق يشل لبنان وأعتقد أن ينبحث عن طريقة التصويت وأن يتفق على نسبة وليس النصف زائد

واحد فالقرار بقي غير حكيم قد يكون ٢/٣ أو ٣/٤ وهذا الأمر يساعد كثير من الناحية العملية.

وهذا يعني أن هناك أغلبية مع هذا الخط وأن اعتراض ورير لا يشل عمل الحكومة.

الدكتور سالم: من قبل كان في انتباه حول الوضع اللبناني فعندما طرح المجلس الوزاري طرح أقصى من القائم. . . فهناك الكثير من الديمقراطيات تنوع والتصويت يتم فيها ضمن كل طائفة لتحقيق أكثريات معينة وهذا لا نفضل أن ندخل فيه لأنه يقوي الطائفية في لبنان.

لنأخذ مثل على وضع سياسي معين لنفترض إننا نبحث نوع من المركزية أو اللامركزية وصوت لهذا الاقتراح كل الوزراء ما عدا الدروز. فضمن العرف اللبناني ما بيتقرر هيك موقف قبل أن يجتمع الوزراء لتأمين قبولهم.

في وضع حساس مثل لبنان التصويت التوافقي في مجلس الوزراء يحفظ حقوق بعض الناس في مرحلة معينة فأنا متفهم النقطة التي تقولها أن لا تبين أن الطوائف دول هذا لا يجوز.

الوزير الشرع: تماماً.

الدكتور سالم: وهذا نحن لا نقبل به.

الوزير الشرع: لماذا نفكر أن الطرح طائفي، فلماذا لا يكون درزي وسني أو درزي ومسيحي . . .

الاتجاه المبدئي لإلغاء الطائفية، مبدئياً فلا يجوز الطرح هكذا، وزراء طائفة معينة يتضامنون لأخذ موقف معين فلا يمكن هذا عندك فئات مختلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. فإذا لم يكن نظام طائفي لن تجد في مجلس الوزراء تكتل على أساس طائفي.

لنأخذ موضوع فتح مطار جدلاً أو إحداث تنظيمات إدارية فكل واحد من الوزراء يراها من جهة مختلفة حتى في أميركا تجد الديمقراطيين ينقسمون تجاه مشروع يطرحه ريغن فترى قسم من الديمقراطية والجمهورية ينتقدوا المشروع.

الدكتور سالم: وعنا هيك.

الوزير الشرع: وهذا طبيعي عند تنظيم رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء

ومجلس الـوزراء تكون الفئـات مشاركـة لأنو بـدون تحقيق مشاركـة في مجلس الـوزراء بقناعتي صعب أن يكون اتفاق وطني وبيضل كل واحد متحصن بالميليشيات.

العقيد قسيس: أنـا عنـدي فكـرة هـون كيف يتصـرف مجلس الـوزراء في لبنـان فالواضح في مجلس الوزراء (باستثناء وزارة الـوحدة الـوطنية) أن يـراعي فيه كـل الناس وبأنه يمثل كل الناس فلوبقيت الممارسة صحيحة لكان الحـل توافقي، وأنـا اشتركت في عـدة مجالس فتعيين شخص واحـد فلا يعين إلا إذا كـان في توافق. لأنـه يعين بمرسـوم يتخذ في مجلس الوزراء يوقعه رئيس الجمهورية مع رئيس مجلس الوزراء بالإضافـة إلى الوزير المختص.

ليش ما في تصويت في مجلس الـوزراء؟ لأن مجلس الوزراء أداة تنفيـذية يعملهـا وفق لبيانه الوزاري المقدم لمجلس النـواب. واليوم نـرى أن دور مجلس النواب يتنـاول موضوعات تنفيذية.

تـركوا مجلس الـوزراء أن يكون عنـده ليونـة في العمل. وتـركـوا مجلس النـواب يصوت على هذه المراسيم لأنه يشكل الطوائف والأقاليم وهناك التصويت.

الدكتور سـالم: في أكثر الـدول القرارات التنفيـذية تؤخـذ بالتـوافق لنفترض مثـلاً مـرسوم ١١ مـع و١٠ ضد وراح إلى مجلس النـواب ومعروف ١١ مـع ١٠ ضـد سيـأتي المشروع ضعيف في مجلس النواب ففي كثير من الدول لا تصويت في مجلس الوزراء.

الـوزير الشـرع: التصويت في مجلس الـوزراء في رفع الأيـدي كما يحصـل في مجلس النواب لا يحصل في مجلس الوزراء ولكن التصويت يجب أن يعتمد والمخالفـة ويمكن لوزير أو وزيرين الاعتراض على بعض القرارات لا يعترض وزير من حزبنا حزب البعث لأن القيادة تكون قـد اتخذت قـراراً بذلـك يمكن أن يصار إلى تعـديل أو مسـاومة للحصـول على الإجماع. فـرفع الأيـدي غير مـوجـودة في مجـالس الـوزراء لقلة العـدد ووجودهم على فرد طاولة المجلس النيابي يحدث وحتى الآن لا نرفع الأيادي بل كبسة زر.

الدكتور سالم: قد يكـون حتى أنه في الـنظام التوافقي في حـدا معارض؟ والأمـر ماشي. وقد يتفق في بعض الدول على إقرار التصويت.

الوزير الشرع: لا أطرح رأي لسورية لأن الكثير من الأطراف اللبنانيين يسأل كيف ستحدث المشاركة. ويعتقدوا أن مجلس الوزراء لا يحقق مبدأ المشاركة وإذا حققه فعلياً كثير من الأمور تمشي بشكل صحيح.

(ملاحظة: ترك الوزير الشرع الجلسة).

الـدكتور سـالم: (للعميد كنعـان) أنت متفرغ اليـوم فيمكنكم أن تجمع مـع نقولا وتقوموا بوضع وصياغة بعض النقاط لأنكم شباب ونحن اختيارية.

أجاب كنعان أنتم تقومون بطرح الأفكار وأنا أستمع ونقولا يسجل.

العقيد قسيس طرح كيفية اتخاذ القرارات في جلسة (نقولا شرح الأمر).

العميـد كنعان: أنهكنـا في لبنان وكـأن الحل أتى من سورية فـالحـل لا يـأتي من سورية فالحل يأتي من الأطراف اللبنانية وسورية تساعد في الحـل وإلغاء الـطائفية بـدون تحديد مهلة لا يقبلون ونحن لسنا طرف مع أي طرف فنحن مع كل الأطراف.

الوزير الشرع: كلام العميـد غازي ينـطلق ليس من تصريـح كريم ورأيـه لا يمثل رأيكم فالذي طرحه أن بعد لقاءكم بلغ ما يلي: رفض إلغاء الطائفية. ما في انتقاص من رئيس الجمهورية - المثالثة والمناصفة ملغـاة، أهم ما في إيجـابية هـذه اللقاءات، إلغـاء الاتفاق الثلاثي، كلامه لم نكن لنطرحه لو لم يقل أنـه بعد اجتمـاع معكم وأنكم طمأنتـه وكنت لا أريد أن أبدأ الاجتماع بهذا الكلام.

العقيد قسيس: هكذا قال.

الوزير الشرع: نعم.

الدكتور سالم: كلام كريم بقرادوني يخص بقرادوني ولا يمثل رأي فخامة الـرئيس ونحن لا نمثل سمير جعجع بل نمثل فخامة الرئيس.

الوزير الشرع: العميد غـازي كان ممكن أن لا يـطرح هذا الشيء لـو ما قـال أنه اجتمع معكم.

الدكتور سالم: يهمنا أن يكـون الرئيسين حلفـاء والدولتين حلفـاء فحتى موضـوع الطائفية الحسـاس في لبنان نستـطيع درسـه. فنحن مستعدون لصيـاغة لغـة متقدمـة نحو الموضوع فإذا اتفقنا اتفقنـا. وإذا ما كـان عندك مـانع أن العميـد كنعان والـدكتور نقـولا للاشتغال على أمور لنصل إلى مبادىء نقول أنها تستحق اجتماع الرئيسين فنحن يهمنا أن تكون مواقف لبنان الدوليـة منسقة مـع سورية وفي قمة الكـويت وأن يكون لبنـان حليف سورية.

الوزير الشرع: جيد عندنا نفس التوجّه والوصول إلى حل للاتفاق الوطني بين اللبنانيين دورنا دور المساعد الأخوي. يمكن أن نعمل اجتماع مساء أو بعد الظهر عندما أنتهى من ضيوفنا وزراء الخارجية العرب لنحدّد موعد اللقاء الثاني.

الدكتور سالم: مع الشكر والتوفيق.

محضر

محضر الاجتماع الثامن الذي عقد في وزارة الخارجية السورية في دمشق بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥ الساعة ٧,١٠ وانتهى عند الساعة ٨,١٥ مساء بحضور السادة:

عن الجانب السوري: الوزير فاروق الشرع
العميد غازي كنعان
السيد وليد المعلم

عن الجانب اللبناني: الدكتور إيلي سالم
العقيد سيمون قسيس
الدكتور نقولا نصر

الدكتور سالم: نحن استعرضنا النقاط صباحاً نريد أن نحكي بشوية تفاصيل لنرى ما هو المدخل المناسب للاتفاق. نحن نظن من النقاط المعروضة، نظن أن عرض هذه الأفكار، نظن أنها تستحق شيء كافي ويستحق قمة فإذا كنا على غير حق فصوبونا.

الوزير الشرع: فتساعدونا.

الدكتور سالم: في المبادىء العامة، هوية لبنان، الانتماء العربي، التوجه، وحدة الأرض والمؤسسات، النظام الديمقراطي، تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي.

في هذه النقاط لا خلاف بين الأطراف اللبنانيين ويمكننا صياغة لغة في الأسس ما في إشكالات.

- في إلغاء الطائفية السياسية يكون في وضوح وإقرار بإلغاء الطائفية السياسية في لبنان ويتفق الرئيسين إما على تكليف مجلس النواب لخلق هيئة وطنية أو تكليف مجلس الوزراء بعرض مشروع بخلق هيئة من النواب أو من شخصيات من خارج المجلس بالنسبة لنا ما في إشكال لتأليف هيئة وطنية تكون مسؤولة لوضع برنامج بالاتفاق مع الأطراف اللبنانية لخلق برامج وطنية لإنهاء الحالة الطائفية من خلال كتاب التربية المدنية.

الوزير الشرع: وضع برامج جديدة وكتب تاريخ.

الدكتور سالم: وحدة برامج وتوحيد كتاب التاريخ طبعاً حتى لا نكون مشرقيين أو مغربيين إلغاء الطائفية في الوظائف العامة ما دام هنالك اتفاق لإلغاء الطائفية بشكل مبدئي وكهدف وطني.

وإلى أن يتم هذا الإلغاء تطرح المشاركة، نفهم المشاركة بإقرار مبدأ المناصفة في الوظائف العامة دون أن يكون تكريس للعرف القديم ٦ و٦ مكرر ـ أن يكون مجلس الوزراء يرعى شؤون الوظائف. ويؤمّن فيها التوازن والعدالة، فهذا من قبلنا موقف متقدّم. بعض الإخوان يفضّل إلغاء الطائفية في الوظائف العامة وإبقاؤها في الفئة الأولى ونحن نتمنّى مبدأ المناصفة في كل الوظائف العامة.

وحتى هذه النقطة يجب أن تكون موضوع بحث بين الرئيسين نظراً للتوجّه الوطني لهذه النقطة ولأهميتها على صعيد التركيبة اللبنانية. المُشاركة في مجلس النواب مناصفة بين مسيحيين ومسلمين ولتأمين المناصفة توسيع مجلس النواب بالاتفاق بين الرئيسين ويصير إلى تعيين نواب جدد لتأمين المناصفة الآن.

في السلطة التنفيذية هناك اقتراحان:

١ ـ أن يكون مجلس الوزراء مصدر القرار وتتمّ المشاركة في مجلس الوزراء، هذا الاقتراح يستدعي أن يكون رئيس الجمهورية هو رئيس جمهورية ولا يميع في مجلس الوزراء، وتضيع السلطة والرأس وفي الوضع الحالي نحن بحاجة لتقوية السلطة التنفيذية، لا إضعافها فلا يمكننا أن نؤمّن لا مركزية إدارية بدون مركزية قوية لأن الوضع الحالي في حال اعتماد اللامركزية الإدارية، إسرائيل تشمط منا مقاطعة ولهذا نحن ضد الكونفدرالية والفيدرالية والكانتونات، فنحن مع المشاركة شرط أن لا يشلّ الحكم ولا تعرّى السلطة التنفيذية.

فإذا اتفق الأطراف اللبنانيين على صيغة ما لتأمين المشاركة في السلطة التنفيذية بإيجاد موقع جديد لطائفة ما فلا نمانع فالمهم في المرحلة الحالية إشراك الكل في السلطة التنفيذية.

ما يسمّى هذا الموقع أيضاً نفضّل أن تكون هاتين النقطتين موضوع بحث بين الرئيسين إذا كان ذلك ممكن وإذا كنتم تريدون المشاورة مع الأطراف اللبنانيين لا مانع ولكن نحن الوفد نفضّل أن يبحث بين الرئيسين. فنحن لسنا دستوريين إنما سياسيين نريد المشاركة مع حفظ دور رئيس الدولة ونحن مع موقع لطائفة ما ونستطيع الاتفاق حوله.

وإدا في موقع لطائفة ما يكون انتخابه أو تعيينه مثل انتخاب أو تعيين رئيس الحكومة استشارات نيابية ملزمة أو انتخاب من قبل مجلس النواب. نحن الآن مع إعلان عن تعديل الدستور أو دستور جديد واتفاق الرئيسين لإعلان فريق عمل لمدة قصيرة

للوصول إلى هذه الأهداف، هناك دراسات كافية ونوايا صافية لإنجاز العمل خلال ٣ أسابيع.

نحن مع إنشاء مراكز مستحدثة.

ـ المحكمة الدستورية ودمج فيها المحكمة العليا لتعطي صلاحيات تفسير الدستور ومحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء.

ـ المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي بالروح المقترحة ونحن مع لغة تعبّر عن الموقف التالي بالنسبة للجيش وقوى الأمن الداخلي. إعادة وحدة الجيش وتنظيم الجيش ووضع برامج للجيش ووفق التوجّه الجديد أي المبادىء المعلنة في هذا الاتفاق وتكون مقبولة من الأطراف المعنيين.

ونحن يهمّنا أن تعقد قمة بين الرئيسين لتوحيد المواقف ولتنسيق العمل، العمل التعاوني في المؤتمر الإسلامي في الكويت فنحن مستعدّون ومتشوقون لوضع جدول أعمال القمة لأنه يبين أن هناك حلف صادق بين الرئيس الجميّل والرئيس الأسد وأن هذا الحلف سيساعد كل الأطراف على حلحلة الأمور وخاصة أن النيّة متوفرة ونستطيع وضع الصيغ خلال يومين. ونحن نتكلم بروحية متقدّمة ونريد التقدّم لأن الوطن لا يحمل التأجيل والمناورة.

فإذا في اتفاق عام حول المبادىء المطروحة كيف تساعدونا ونساعد أنفسنا للنفاذ منها إلى أشياء عملية أخرى؟.

الوزير الشرع: فإذا كان اتفاق عام فليس نحن الذي نعطي الموافقة بل الأطراف المعنيين ولكن نحن نتساعد ونساعد للوصول إلى الاتفاق وبشكل خاص إنجاح القمة بين الرئيسين يجب أن يكون إذا أعلن شيء على المواطن اللبناني حول القمة أن يقول أن القمة المنتظرة حققت نتائج هامة.

في بعض النقاط التي وردت تصلح لتكون من بين النتائج المتوقعة من قبل اجتماع الرئيسين فصراحة ماني حاسس أن القمة قد تتمخض عنها نتائج هامة مرضية وصريحة بالإضافة إلى أن بعض الإيضاحات التي لا بدّ منها.

بدون شك مبدأ إلغاء الطائفية هام ولكنه مطروح بدون تحديد مدة زمنية يترك شكوك لدى كل الناس الذين يرغبون بإلغاء الطائفية ويترك شكوك حول الإلغاء هذا بالرغم من الناحية القانونية والدستورية شيء هام إقرار المبدأ العام هام.

سؤال ثاني، حسب تصوري والجولات التي قمنا بها في المرة الماضية ليس عندنا تصور لتحقيق المشاركة إلا أن مجلس الوزراء هو المؤسسة التي تمارس السلطة الإجرائية هنا تحقق المشاركة والذي فهمته أنكم موافقين عليها.

الدكتور سالم: تقريباً.

الوزير الشرع: المرة الماضية حكي على وضع ميثاق وطني يتم الاستعراض عن كيفية الإعلان عن الميثاق بدلاً لميثاق ١٩٤٣ بمؤتمر صحفي أو بيان وزاري.

الدكتور سالم: ما في مشكلة موافقين.

الوزير الشرع: الموضوع الذي عرض المرة الماضية كما أذكر وضع قانون خدمة العلم وتعديل قانون الانتخاب.

العقيد قسيس: وضع قانون انتخاب جديد.

الوزير الشرع: وضع قانون انتخاب جديد وتطبيق قانون خدمة العلم، نريد أن تكون القمة ناجحة للوصول إلى نتائج تتناسب مع أهميتها. الجدية واضحة وظاهرة وفعلاً في جدية ولا موجب لتأكيدها كل مرة نحن لا نتكتك كيف تساعدونا في الموضوع؟.

الدكتور سالم: أحب أن أتأكد منك مع الطروحات هذه والجلسات التي مرت، عملنا عرض واف وقد نكون مخطئين فيجب تنويرنا فنظن أننا تعاطينا مع كل النقاط الأساسية المطروحة للبحث الآن حتى الغير مطروحة، العلاقات المميزة بين لبنان وسورية. ونحن واعين تمام أن هذه الرؤوس أقلام بحاجة إلى لحم لتصدر عن القمة وأن تبقى نقاط غير كافية كما قلت ولكن أحب أن أسمع منك في هذا التوجه نحن على الطريق الصحيح؟ ونحن لا نريد أن نخطو خطوات لتوريط سورية في أمور لا تتحملها فإذا كان إلغاء الطائفية في لبنان - يرضي الأطراف المحليين فليس ضروري أن يكون الاتفاق تعبير عن سورية فهناك حل على الطريقة اللبنانية فيجب أن نساعد بعضنا لنصل إلى تحقيق نجاح القمة.

صار في اتفاق بيننا وبين الأطراف المحليين لإلغاء الطائفية كل عمل نحب ونتمنى مباركة سورية للموضوع وأقول لك صادقاً ولا عندي مجال لمداورة أو المناورة فالوضع المسيحي القائم الآن إذا حددت له مدة ٤ أو ١٥ سنة كأنك تقول له ابقى على سلاحك لأن الجو غير مهيء، فالوضع اللبناني يحتاج إلى شيء من اللعبة اللبنانية كمبدأ والمهم

أن يطلق من دمشق والقول أن مبدأ الطائفية ملغى من الآن وبرمجتها. لكن تأتي الناس طبيعياً إلى هذا التوجّه.

بالنسبة إلى الطائفية إلغاؤها كمبدأ لنا أساسي كتير مع العلم لا الفاتيكان ولا البطريرك يريد إلغاء الطائفية السياسية في لبنان فوضع الطوائف وزعماء الطوائف يريدون فدرالية الطوائف رغم تصاريحهم المعلنة فرئيس الجمهورية الماروني والذي ينتمي إلى حزب الكتائب أصلاً يلتزم بإلغاء الطائفية موقف ثوري وخطير وخطر عليه - لذلك أحب أن أرجع أن مبدأ إلغاء الطائفية بالتعاون مع الأطراف اللبنانيين للوصول إلى صيغة للمشاركة أم مجلس الوزراء أو أمر تاني... فالمبدأ الأساسي أقوله باسم فخامة الرئيس يريد المشاركة ولا يريد أن يتحمل وحده مسؤولية البلد المعذب فيمكننا التوصل إلى صيغة والنقاط التي لم أثرها لأن عليها اتفاق وطرحت أن يجتمع (نقول - كنعان) لوضع التصور.

نحن نربط بين أهمية التحالف بين الأسد والجميّل وبين أهمية الإصلاح فإذا قوية التحالف قوية الرئيس، ولذلك نحن لا نظن بأن قمة واحدة ستحل المشاكل اللبنانية ولكن بقمة واحدة يمكننا الاتفاق على مبادىء لحل المشكلة.

فأنا سعيد أن ألتقي الأخ نبيه في الشام ويمكننا أن نصل رغم الخلافات إلى حلول بمباركتكم.

قبل القمة يجب الاتفاق على ١ - ٢ - ٣ - ٤ - وإلا لا قمة وإلا أصبح الدولار بـ ١٥٠ ل.ل. وإذا لم نتوصل نحن كوفد الله يساعدنا لذلك قلنا لك أننا سنبقى عندكم لنجد الحل.

الوزير الشرع: خايف أقول الك أهلاً وسهلاً خايف تفهمون أننا لا نريد حل.

الدكتور سالم: أحب أن أذكر شيء بالورقة اللبنانية - السورية ربما لحساسية الموضوع تركنا الخيارات ليتفق الرئيسين على منهجية فالأمر يعود للرئيسين وفي قضية لبنانية - لبنانية لا بد من تشاور بين الأطراف ونظراً لحساسية الأمر لا بد من الدخول ببعض التفاصيل. فعند القمة يمكن الرئيس الأسد أن يجمع فخامة الرئيس والوزير بري ويبحثوا بعض الأمور معه والحق العبء الأساسي علينا نحن اللبنانيين ونأمل بمساعدتكم أن نصل.

الوزير الشرع: للاستيضاح فقط موضوع توسيع المجلس في رقم معين؟

الدكتور سالم: توسيع عدد النواب ١٩٨ كتير، فأي رقم معقول.

الوزير الشرع: لو نتركه ١٠ سنوات تصفوه. تصفيه جسدية.

الوزير الشرع: موضوع المثالثة ضمن المناصفة.

الدكتور سالم: نحن أعطينا رأينا.

الوزير الشرع: الجماعة مصرين، وجاءت في الورقة.

الدكتور سالم: المثالثة ضمن المناصفة غير عادلة للطائفة المارونية.

الوزير الشرع: فقط للطائفة المارونية.

الدكتور نصر: شرح المثالثة والمناصفة لجهة العرف والعدد ويمكن اعتباره عقوبة أو مشروع عقوبة للموارنة.

الوزير الشرع: ولكن لما يكون رئيس الجمهورية ماروني يعني أنه الأقوى.

الدكتور نصر: هكذا يصبح في المقترح واحد ضد ٣ أو أربعة مسلمين.

الدكتور سالم: نحن على اتصال مع بقية الأفراد وهم مع المثالثة في السلطة التنفيذية فيكون مجلس الوزراء صاحب القرار.

الوزير الشرع: لا يصوّت.

الدكتور سالم: يبحثه مع الرئيس الأسد.

العقيد قسيس: لا يصوّت . . .

الدكتور سالم: التأكيد أن هناك سلطة مركزية فالتصويت أو عدمه يأتي بالبحث لتأمين المشاركة في السلطة وفي طرح موقع لطائفة ما ولا بدّ من إيجاد طرق.

الوزير الشرع: ولكي لا ندخل بجدل ونحن لا نفاوض يمكن صياغة هذه البنود وهذه المقترحات بشكل خطي بين الفنيين لنقول أن هذه هي الأفكار التي تطرح ونقول أنها تطلع عنها القمة. أي متى يتم ذلك.

الدكتور سالم: الأمر يلزم ساعتين أو ثلاثة ونشتغل عليها ونعود إلى الاجتماع.

الوزير الشرع: حسّيت اليوم وقلت منيح أنو عندي وفود. الله يكون بعون اللبنانيين. وعلى الواحد أن يفكّر بخلاص لبنان من كل هذه الأمور لما أطلع على الصحف تقول لا حلّ.

الدكتور سالم: بدنا نمسك بأول الخيط ويلتقي الرئيسين والآخرين يتساعدون

عليهم. وتصميم الرئيس الأسد موجود ولا أحد غير الرئيس الأسد والرئيس الجميّل يستطيعوا إيجاد الحل.

الوزير الشرع: هذا مسؤوليتنا المشتركة، هذا قدرنا في لبنان صار في براعة في التحليلات فإذا مشينا بخطوات سريعة يقولون ماذا وراء الأمر؟ وإذا مشينا ببطء تكون مناورة؟ . . فإذا كنت تريد أن تكون مع كل الناس يجب أن لا تفعل شيء والصحيح أن لا تمشي فما هو صالح للبعض عاطل للآخرين.

الدكتور سالم: أريد أن آخذ رأيك ببعض النقاط التي ممكن أن تكون موضوع بحث بين الرئيسين بمنهجية عملنا غداً فكيف تريدنا أن نتعامل مع هذه النقطة العلاقات اللبنانية ـ السورية فنريد بعض النقاط لتقشع طريقنا.

الوزير الشرع: ما حكيت، موجهاً كلامه للعقيد قسيس.

العقيد قسيس: ما يقوله الدكتور سالم يقوله باسمي.

الوزير الشرع: المشكلة كيف ممكن أن يتفاهم الكل ويزول عدم الثقة والثقة المتبادلة فالذي يسمع اليوم في المنطقة الشرقية بعض التصريحات بيان جعجع يقول لك وين أنت تحفر بصخر، يأتي فخامة الرئيس الجميّل على لسان موفديه بأنه يريد أن يضع يده بيد السيد الرئيس كحليفين ودولتين، جعجع يقول انسحاب السوريين يأتي كريم ويهاجم التراجع السوري.

الدكتور سالم: أنتم تعرفونه أكثر منا.

الوزير الشرع: إنه صاحبنا وأتى إلى هنا وحضر توقيع الاتفاق الثلاثي. (كريم).

العقيد قسيس: قال لي وقت الكنت معهم أين كنتم.

العميد كنعان: كل واحد يريد الحل على طريقته.

الدكتور سالم: يجب جمع طرفين ثم ثلاثة وأن لا تدعو لمؤتمر وطني.

العميد كنعان: يزايدون على بعضهم.

الوزير الشرع: عجبني مقال لميشال أبو جودة بأن الحل يجب أن لا ينطلق من الظروف الآنية للبنان إنما يأخذ الأفق الأبعد لوضع الحل لكي لا يكون معرض لهزة في المستقبل.

الدكتور سالم: من المستغرب أن لا يكون سورية ولبنان منذ سنة ١٩٣٦ لم يبحثو بالعلاقات والتنسيق بينهما.

الوزير الشرع: الشيء الذي يساعد على الحل أكثر مما سبق أنه هناك شعور عند الناس والذين لا هم قادة ميليشيات ومسؤولين ونواب بأنهم لم يعودوا يتحملون وهذه مشاعر مشتركة. ويريدون وفاق فكل طرف يتنازل ليؤدي إلى وفاق فكل واحد خسر شوي لكي يربح وطن ليربح استقرار ومستقبل أولاده.

الدكتور سالم: نحن شاكرين على وقتكم وأشكر العميد غازي الذي حامل معنا الآمال والآلام.

الوزير الشرع: ماذا بشأن بكرا.

الدكتور سالم: الساعة ١٢ واقعي....

العقيد قسيس: غداً الساعة ١٢ وإذا توصّلنا إلى شيء نبحثه معكم ونشوف وضعه بالنسبة إلى فخامة الرئيس.

الوزير الشرع: الصراحة واجبة فإذا لم نكن صريحين لا نصل إلى حل ولا يجوز لأي منا ذلك.

مبادىء للميثاق الوطني

ورقة أعدّها عدد من القيادات الإسلامية اللبنانية، سُلِّمت إلى وزير الخارجية إيلي سالم بواسطة السوريين في ٦ شباط ١٩٨٧.

أولاً : مبادىء أساسية

١ ـ لبنان بلد سيد، حر، مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً.

٢ ـ لبنان عربي الهوية والانتماء وتقوم بينه وبين سورية علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح المشتركة، وتترجم هذه العلاقات باتفاقات ثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية المشتركة.

٣ ـ لبنان عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وقراراتها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها وعضو في حركة عدم الانحياز.

٤ ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

٥ ـ الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة الوطنية يمارسها عبر المؤسسات الدستورية وعلى الوجه المبين في الدستور.

٦ ـ احترام مبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها من خلال مسؤولية السلطة الاجرائية أمام المجلس النيابي وحق رئيس الجمهورية بحل المجلس بمرسوم استناداً لقرار يتخذه مجلس الوزراء.

٧ ـ النظام الاقتصادي حر منظّم ويكفل المبادرة الفردية ويضمن الملكية الخاصة ويحقق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

٨ ـ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة اللبنانية على جميع أراضيها وتنفيذ ما ورد في البيان الوزاري الصادر في مطلع نيسان ١٩٨٤ في هذا الخصوص والذي كان قد تبناه مجلس الوزراء بتاريخ ٥ آذار ١٩٨٤، والتمسك بقرارات مجلس الأمن الدولي وفي مقدمتها القرار رقم ٤٢٥ القاضي بإزالة الاحتلال الاسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط وبالتمسك أيضاً باتفاقية الهدنة الموقعة في الثالث والعشرين من آذار ١٩٤٩.

ثانياً: إلغاء الطائفية السياسية

١ ـ إلغاء الطائفية السياسية أنجع وسيلة لتحقيق الانصهار الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية بين اللبنانيين وتعميق روح الانتماء الوطني فيما بينهم. ولإنجاز ذلك خلال فترة محدودة يتم ما يلي:

أ ـ تشكل هيئة وطنية عليا برئاسة رئيس الجمهورية تضم بعضويتها، رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ويتفق على عدد أعضائها، تكون مهمتها وضع برامج مرحلية لإلغاء الطائفية السياسية تتوج بوضع قانون انتخابات على أساس وطني لا طائفي يطبق بعد دورتين انتخابيتين.

ب ـ توحد فوراً كتب التربية الوطنية والتاريخ وتشكل لجنة في وزارة التربية لوضع الكتاب الموحد.

ج ـ تلغى طائفية الوظيفة ولا يجوز تخصيص وظيفة لطائفة معينة.

د ـ إلى أن تلغى الطائفية توزع وظائف الفئة الأولى مناصفة بين المسلمين والمسيحيين ويعتبر من وظائف الفئة الأولى قائد الجيش ورئيس الأركان ومدراء الإدارات ورؤساء الشعب في قيادة الجيش.

هـ ـ تلغى الطائفية في الوظائف دون الفئة الأولى بعد تصحيح وضع الطوائف المغبونة.

و ـ وضع سياسة إعلامية ملزمة لكل وسائل الإعلام الرسمية والخاصة تساعد في تحقيق الانصهار الوطني وتجاوز الحالة الطائفية القائمة في البلاد.

٢ ـ المشاركة: إلى أن يتم إلغاء الطائفية السياسية تنظم مؤسسات الدولة وفق ما يلي:

أ ـ رئيس الجمهورية:

يعتبر رئيس الجمهورية رأساً للدولة ويؤدي اليمين الدستوري أمام المجلس النيابي ويمارس الصلاحيات التالية:

١ ـ يوقع المراسيم وينشرها ويصدر القوانين وفق المهل المحددة بعد إقرارها من الجهات المختصة كما يحق له الاعتراض على قانون ورده ضمن المهل المحددة بالقانون ويوقع إلى جانب توقيع رئيس الجمهورية على جميع المراسيم وكتب الاعتراض على القوانين، كل من رئيس الحكومة والوزير المختص.

٢ ـ يوقع مرسوم تكليف رئيس الحكومة ومرسوم تسمية الوزراء كما يوقع مرسوم الاستقالة.

٣ ـ يترأس مجلس الوزراء دون أن يمارس التصويت فيه وذلك في الحالات التالية:

- الموازنة العامة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- القضايا المتعلقة بسياسة التربية والتعليم والثقافة والإعلام.
- مشاريع القوانين المتعلقة بفرض ضرائب أو تعديلها.
- مشاريع التقسيمات الإدارية في البلاد وقانون التنظيمات الإدارية.
- قوانين الجيش والأمن الداخلي وسائر القضايا المتعلقة بالقوات المسلحة.
- إعلان حالة الطوارىء.
- قضايا الحرب والسلم.
- عقد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأخرى.
- مشروع قانون الانتخاب.
- مشروع تعديل نص دستوري.
- البيان الوزاري.
- حل مجلس النواب.
- تعيين كبار الموظفين من مدنيين وعسكريين.
- لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء لعقد جلسة طارئة في الحالات التي يرى فيها مصير البلاد مهدداً بمخاطر أساسية.

٤ ـ يترأس المجلس الأعلى للدفاع.

٥ ـ يقبل أوراق الاعتماد ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين.

٦ ـ يمنح الأوسمة.

٧ ـ يمنح العفو الخاص ويصدر قانون العفو العام.

٨ ـ يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل للمجلس النيابي وللحكومة حول قضايا معينة.

٩ ـ يختار موظفي رئاسة الجمهورية من بين موظفي الدولة.

١٠ ـ لا يسأل رئيس الجمهورية عن تبعاته إلا في حالة الخيانة العظمى وخرق الدستور.

١١ ـ تعقد جلسات عمل للاطلاع على سير العمل في إحدى وزارات الدولة أو مؤسساتها بحضور رئيس الحكومة والوزير المختص.

١٢ ـ لرئيس الجمهورية إقالة أحد الوزراء بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

ب ـ مجلس الوزراء:

تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء الذي يمارس كامل الصلاحيات الاجرائية والإدارية ويضع السياسة العامة للدولة ويكون المجلس مسؤولاً أمام المجلس النيابي ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ ـ إقرار السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والانمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات.

٢ ـ وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة وإضفاء صفة المعجل المكرر على مشاريع القوانين عندما يرى ذلك ضرورياً.

٣ ـ تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل كل أجهزة الدولة ومؤسساتها بما فيها العسكرية.

٤ ـ إقرار حالة الطوارىء وإلغاءها كذلك بالنسبة إلى الحرب والتعبئة العامة وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية مع مراعاة صلاحيات السلطة التشريعية.

٥ ـ تنسيق وتوجيه ومتابعة أعمال الوزارات وإدارات الدولة والمؤسسات العامة التابعة لها.

٦ ـ وضع مشروع الموازنة العامة للدولة ووضع الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى.

٧ ـ تعيين موظفي الفئة الأولى أو ما يعادلها وإقالتهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٨ ـ إقالة وزير أو أكثر ورفع المرسوم إلى رئيس الجمهورية لإصداره.

٩ ـ القرارات التي يجب أن تصدر بمرسوم ترفع إلى رئيس الجمهورية لإصدارها خلال أسبوعين من تاريخ صدور القرار إذا كانت جلسة مجلس الوزراء برئاسته، وتحال القرارات المتخذة في مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الحكومة والتي يجب أن تصدر بمرسوم إلى رئيس الجمهورية لتوقيعها خلال شهر من تاريخ ورودها إلى الرئاسة. أو يعيدها خلال هذه المهلة إلى مجلس الوزراء المنعقد برئاسته للبت بها، وتكون قرارات مجلس الوزراء في هذه الحالة نهائية وملزمة ويصبح المرسوم نافذاً من تاريخ صدور قرار المجلس.

١٠ ـ دعوة المجلس النيابي لعقد دورة استثنائية.

١١ ـ حل المجلس النيابي بقرار معلل.

١٢ ـ يتخذ مجلس الوزراء قراراته بالأكثرية المطلقة.

ج ـ رئيس الحكومة:

١ ـ ينتخب المجلس النيابي رئيس الحكومة ويرفع اسمه لرئيس الجمهورية لإصدار مرسوم التكليف.

٢ ـ فور صدور مرسوم التكليف يباشر رئيس الحكومة استشاراته لتشكيل الوزارة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

٣ ـ إذا اختلف رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة حول تشكيل الحكومة يعرض الخلاف على المجلس النيابي فإذا تبنى وجهة نظر رئيس الجمهورية على رئيس الحكومة المكلف الالتزام أو الاستقالة أما إذا تبنى وجهة نظر رئيس الحكومة المكلف يصدر رئيس الجمهورية المراسيم.

٤ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:
ـ إذا استقال رئيسها.
ـ إذا استقال أكثر من نصف الأعضاء.

- بوفاة رئيس الحكومة.

٥ - يمكن إقالة الحكومة في الحالتين التاليتين:
- حجب الثقة من قبل المجلس النيابي.
- إذا طلب رئيس الجمهورية من المجلس النيابي إقالة الحكومة وصوت المجلس على الإقالة بالأكثرية المطلقة لأعضائه.

٦ - يرأس رئيس الحكومة جلسات مجلس الوزراء في الحالات التي لا يرأسها رئيس الجمهورية.

٧ - يضع رئيس الحكومة جدول أعمال مجلس الوزراء بالاشتراك مع رئيس الجمهورية كما يطلع رئيس الجمهورية على مجريات الجلسات في كل الأحوال.

٨ - يكلف أمين عام رئاسة الوزارة بتنظيم محضر أصولي لجلسات مجلس الوزراء.

٩ - يتابع رئيس الحكومة أعمال الوزراء والمؤسسات وينسق بين الوزارات ويعطي التوجيهات ويصدر القرارات اللازمة لضمان حسن سير العمل.

١٠ - يعقد رئيس الحكومة جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

ثالثاً: الدستور:

وضع دستور جديد للبلاد وفق المبادىء الواردة في هذا الميثاق.

رابعاً: السلطة التشريعية:

إلى أن يوضع قانون الانتخابات على أساس وطني موضع التطبيق:

١ - توزع المقاعد النيابية مناصفة بين المسيحيين والمسلمين ومثالثة بين الطوائف الثلاثة وعلى ألا تزيد نسبة كل مذهب عن ربع أعضاء المجلس.

٢ - يزاد عدد النواب إلى /   / ويتم إملاء الشواغر بعد الزيادة بالتعيين وبصورة استثنائية ووفق مقتضيات الوفاق.

٣ - انتخاب رئيس المجلس النيابي وأعضاء مكتبة لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

٤ - يوضع قانون انتخاب يؤمن أوسع مشاركة في التمثيل وبما يؤدي إلى تحقيق التوجه نحو إلغاء الطائفية.

خامساً: المراكز المستحدثة:

١ - المجلس الأعلى: لمحاكمة رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومات والوزراء.

٢ - المحكمة الدستورية: لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ويضم الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية ويحدد القانون اختصاصات هذا المجلس وعدد أعضائه وله صفة استشارية.

سادساً: اللامركزية الإدارية:

١ - اعتماد لا مركزية إدارية وخطة إنمائية موحدة وشاملة للبلاد في إطار وحدة الأرض والشعب.

سابعاً: في الجيش وقوى الأمن الداخلي:

أ - الجيش:

١ - تحقيق وحدة الجيش على أسس وطنية تمكنه من ممارسة دوره الوطني في الدفاع عن البلاد والشعب.

٢ - تطبيق قانون خدمة العلم.

٣ - إعادة بناء الجيش على عقيدة وطنية ترتكز على الانتماء العربي ومعاداة العدو الاسرائيلي.

٤ - إعادة الجيش للثكنات لإعادة تنظيمه وتأهيله ليكون قادراً على تحمل مسؤولياته الوطنية وإنهاء التركيب الطائفي للجيش.

٥ ـ عدم استخدام الجيش في الأمن الداخلي إلا بقرار من مجلس الوزراء.

٦ ـ عدم زج الجيش في الصراعات الداخلية.

٧ ـ ترتبط قيادة الجيش حصراً بوزير الدفاع.

٨ ـ يشكل مجلس أعلى للدفاع برئاسة رئيس الجمهورية ويكون رئيس الحكومة نائباً له ويضم وزراء وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية بالإضافة إلى أعضاء آخرين يحددهم القانون.

ب ـ الأمن الداخلي:

١ ـ يعاد النظر بقوى الأمن الداخلي وفق الأسس والمبادىء المقررة للجيش.

٢ ـ تعزز قوى الأمن الداخلي بعناصر جديدة وبعتاد جديد يمكنها من تحمل مسؤولياتها الوطنية والمهنية.

٣ ـ ترتبط قوى الأمن الداخلي بما في ذلك الدرك والأمن العام بوزير الداخلية حصراً.

ثامناً: قانون الجنسية:

وضع قانون جديد للجنسية يتم بموجبه تصحيح الأوضاع الشاذة بالنسبة للمكتومين وأصحاب الجنسية قيد الدرس وكل من له حق بالجنسية اللبنانية.

تاسعاً: التربية والتعليم:

تعزيز التعليم بما يؤدي إلى تعميمه وإلزاميته ومجانيته وتطوير البرامج التربوية في المدارس الحكومية والخاصة بما يعزز الانتماء الوطني ويرسخ الوحدة الوطنية.

عاشراً: إنهاء الاقتتال:

ـ وضع خطة أمنية شاملة تؤدي إلى وقف الاقتتال في لبنان والعودة بالبلاد إلى حالة السلم ليتابع لبنان مسيرته الوطنية، وهذا يتطلب:

١ ـ وقف شامل لاطلاق النار.

٢ ـ الاتفاق على قوة أمنية لفرض وقف إطلاق النار وتنفيذ الخطة.

٣ ـ جمع الأسلحة بكل أنواعها.

٤ ـ حل التنظيمات المسلحة.

٥ ـ عودة المهجرين منذ عام ١٩٧٥، وتقدم الدولة المساعدة لهم في إعادة تعمير ما تهدم من بيوتهم، كما تضمن هذه العودة.

٦ ـ الربط وعدم التجزئة بين إنهاء حالة الاقتتال والإصلاح السياسي بغية تأمين مصداقية وتكاملية هذا الميثاق.

ـ مساعدة الشقيقة سورية بتحقيق هذه الأهداف.

مشروع ميثاق وطني

ورقة للرئيس أمين الجميّل سلّمها الدكتور إيلي سالم
إلى نظيره السوري فاروق الشرع العام ١٩٨٧.

هوية لبنان:

لبنان بلد سيد حر مستقل في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً، وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية يلتزم كافة مواثيقها، تشده وسورية علاقات خاصة ومميزة في كل المجالات وعلى كل المستويات، أساسها التاريخ العريق والجوار الحميم والمصالح العميقة وأواصر القربى والمصير المشترك. ولبنان عضو في الأمم المتحدة وملتزم ميثاقها.

تجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات.

وحدة لبنان:

الإيمان بوحدة لبنان مرادف للتمسك المطلق بوحدة أرضه وشعبه ومؤسساته، وهذا يعني رفض مشاريع التقسيم وكل أشكال التمايز بما في ذلك اللامركزية السياسية أو الإنمائية أو الأمنية، وبالتالي رفض أي طرح يقوم على فكرة الفدرالية أو الكانتونات أو أي صيغة للأمن الذاتي أو التوطين في أية بقعة من أرض لبنان.

تحرير لبنان:

دعم النضال والصمود الشعبيين لتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي وتصفية وجوده المباشر وغير المباشر وتحقيقاً لذلك:

أ ـ حشد كل الإمكانات والطاقات لدعم المقاومة الوطنية في الجنوب بشرياً ومادياً.

ب ـ دعم صمود الجنوبي وثباته في أرضه بشتى الوسائل والسبل.

ج ـ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإنهاء الاحتلال دون قيد أو شرط.

د ـ رفض كل أشكال الترتيبات الأمنية مع العدو الاسرائيلي وإدانة أية أداة أو قوة محلية مرتبطة به متعاملة معه، ومقاومتها.

ثوابت النظام المنشود:

أ ـ النظام السياسي

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وبخاصة حرية الرأي والمعتقد وعلى مبدأ فصل السلطات وتوازنها وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل.

ب ـ النظام الاقتصادي

يعتمد لبنان نظاماً إقتصادياً حراً ومنظماً، يكفل حرية المبادرة الفردية في إطار الحرص على النظام العام والمصلحة العامة، وتضطلع فيه الدولة بدور أساسي وفاعل في التنظيم والمراقبة والإنماء الشامل، على أن يعتمد في تنمية موارده وطاقاته التخطيط العلمي الشامل بالنظر إلى لبنان وحدة إنمائية متكاملة لا تتجزأ.

ج ـ النظام التربوي

المحافظة على حرية النظام التربوي وانفتاحه مع الحرص على:

١ ـ توظيف التربية والتعليم في خدمة أهداف بناء لبنان على قواعد وطنية لا طائفية وتثمير ثروته البشرية.

٢ ـ انتهاج سياسة في التعليم تؤدي إلى تعميمه وإلزاميته وشموليته، وتطوير البرامج التربوية بحيث تواكب تطورات العصر ومتطلباته، وتوحيد البرامج التعليمية على كل المستويات وفي شتى المجالات في ما يعزز وحدة المواطنية اللبنانية.

٣ ـ دعم التعليم الرسمي المجاني في كل المراحل وتعزيز دور الجامعة اللبنانية الوطني بحيث يصب في خدمة توحيد المجتمع وضمان حق جميع اللبنانيين في التحصيل العالي وتأكيد واجبهم من ثم في الإسهام في تنمية البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لوطنهم.

الإصلاح السياسي:

تلتزم في تطوير المشاريع الاصلاحية جادة العقل والحوار بعيداً عن لغة العنف والسلاح، وذلك تحقيقاً للأهداف الآتية:

أ ـ إلغاء الطائفية السياسية من النظام على المستويين السياسي والوظيفي، أي في الإدارة والقضاء والجيش، وذلك باعتبار أن الطوائفية هي مكمن الداء في النظام اللبناني.

ب ـ اعتماد نظام اللامركزية الإدارية ضمن الحدود التي لا تهدد وحدة الدولة أو تماسك المجتمع، وبالتالي الإمساك عن تنفيذها إلا في ظل سلطة سياسية مركزية قوية وبقدر ما تسمح به قدرة هذه السلطة على ضمان وحدة الدولة والمجتمع في كل الأوقات.

ج ـ بناء الجيش اللبناني انطلاقاً من أن مهمته الأساسية هي حماية الوطن من أي اعتداء خارجي وخاصة مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، وأن دوره الأهم في هذه المرحلة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي اللبنانية، على أن يتم بناؤه على عقيدة قتالية وطنية جامعة ترتكز إلى المبادىء التي تعبر عن هوية لبنان وانتمائه إلى محيطه العربي ويكون هذا البناء متجاوباً مع سياسة دفاعية واضحة ومنسجماً مع مصلحة لبنان القومية في التنسيق والتعاون مع سورية. وعلى هذه الأسس تتم إعادة النظر في تنظيم الجيش وبنيته وتعبئته وتجهيزه وتأهيله وتحدد مصادر القرار الذي يحركه.

د ـ الاتفاق على قانون جديد للانتخابات النيابية يؤمن صدق التمثيل الشعبي ويحميه ما أمكن من تأثيرات الانفعالات الطائفية.

هـ ـ إنشاء محكمة عليا ومحكمة دستورية ومجلس اقتصادي واجتماعي.

و ـ إجراء انتقالي: ريثما يتم إلغاء الطائفية من النظام السياسي، الحرص على تأمين التوازن في مصدر القرار على مستوى القمة في السلطة الإجرائية، وذلك، من جهة، عن طريق تأمين شرط المشاركة الحقيقية في صنع القرار بين الجميع، ومن جهة ثانية عن طريق تأمين شرط الموازنة بين الصلاحيات والمسؤوليات على ذلك المستوى. ويتحقق هذا المطلب في وجهيه باعتبار مجلس الوزراء مجتمعاً قمة الهرم في السلطة الإجرائية، أي بدمج الصلاحيات العائدة حالياً لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وكذلك مسؤولياتهما في مجلس الوزراء مجتمعاً، وفي الوقت نفسه اعتماد الأصول والضوابط اللازمة لضمان المشاركة والموازنة في الممارسة عملياً. ويقتضي خلال الفترة الانتقالية أيضاً اعتماد مبدأ التوازن في السلطة الاشتراعية.

قضايا الأزمة:

العمل على معالجة آثار الأزمة وذيولها وانعكاساتها، بما في ذلك إعادة المهجرين إلى ديارهم ومعالجة مشاكل السكن والبطالة والغلاء والنقد والمخطوفين والمعاقين وإعادة بناء المرافق المتضررة أو المدمرة وتحديثها ومساعدة القطاعات الاقتصادية الخاصة على النهوض واستعادة نشاطها ونموها.

مبادىء لحل الأزمة اللبنانية

ورقة إصلاحية أعدّها الرئيس أمين الجميّل ونقلها السيد رفيق الحريري إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في ١٣ حزيران ١٩٨٧.

ملاحظة: تتضمّن هذه الورقة بنوداً وأفكاراً عدة قريبة إلى حدّ كبير من بنود وأفكار وردت في وثيقة الوفاق الوطني كما يقول الدكتور إيلي سالم.

مبادىء أساسية:

١ ـ لبنان وطن سيد، حر، مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً.

٢ ـ لبنان عربي الهوية والانتماء وتقوم بينه وبين سورية علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح المشتركة التي يتم ترسيخها باتفاقات ثنائية بعيدة المدى في مختلف المجالات.

٣ ـ لبنان عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وقراراتها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها وعضو في حركة عدم الانحياز.

٤ ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

٥ ـ الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة الوطنية يمارسها عبر المؤسسات الدستورية وعلى الوجه المبين في الدستور.

٦ ـ احترام مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها من خلال مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي. وحق رئيس الجمهورية بحل المجلس بمرسوم استناداً لقرار يتخذه مجلس الوزراء.

٧ ـ النظام الاقتصادي حر منظم ويكفل المبادرة الفردية ويضمن الملكية الخاصة ويحقق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

٨ ـ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة اللبنانية على جميع أراضيها وتنفيذ ما ورد في البيان الوزاري الصادر في ٣١ أيار ١٩٨٤ في هذا الخصوص والذي تبنى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٥ آذار ١٩٨٤، والتمسك بقرارات مجلس الأمن الدولي، وفي مقدمتها القرار رقم ٤٢٥، القاضي بإزالة الاحتلال الاسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط والتمسك أيضاً باتفاقية الهدنة الموقعة في الثالث والعشرين من آذار ١٩٤٩.

إلغاء الطائفية السياسية:

١ ـ إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي، ولبلوغه يقتضي تحقيق الانصهار الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية بين اللبنانيين وتعميق روح الانتماء الوطني فيما بينهم، تبعاً لتبني الإصلاحات الكفيلة بذلك خلال فترة محدودة.

تتولى هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وعدد من الأعضاء يتفق عليه فيما بعد، المهام التالية:

تبدأ الهيئة عملها فوراً بـ:

- توحيد كتب التربية الوطنية والتاريخ.
- وضع سياسة إعلامية لكل وسائل الاعلام تساعد في تحقيق الانصهار الوطني وتجاوز الحال الطائفية القائمة في البلاد.
- إلغاء ذكر المذهب عن تذكرة الهوية.
- عدم تخصيص وظائف معينة لطائفة معينة.

٢ ـ وضع إجراءات عملية تدريجية لإنهاء الحال الطائفية ومراقبة تنفيذها، وتعمل تدريجياً في ضوء ذلك على إلغاء النصوص التي لها الطابع الطائفي تتوج بوضع قانون انتخاب وطني.

المشاركة:

إلى أن يتم إلغاء الطائفية السياسية توسع قاعدة التمثيل للميثاق الوطني بحيث تتمثل كل الطوائف في أجهزة الدولة القائمة والمستحدثة تمثيلاً متوازناً مبنياً على المشاركة المتساوية.

على مستوى السلطة الإجرائية:

١ ـ تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء.

٢ ـ يتألف مجلس الوزراء من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء.

٣ ـ تتم اجتماعات مجلس الوزراء في مقر خاص مستقل.

٤ ـ يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء دون أن يمارس التصويت فيه، ويحق لرئيس الحكومة ترؤس جلسات مجلس الوزراء بالتوافق مع رئيس الجمهورية.

تحال القرارات المتخذة في مجلس الوزراء برئاسة رئيس الحكومة إلى رئيس الجمهورية لتوقيعها خلال أسبوعين من تاريخ ورودها إلى الرئاسة، أو يعيدها خلال هذه المهلة إلى مجلس الوزراء المنعقد برئاسته للبت بها، وتكون قرارات مجلس الوزراء في هذه الحالة نهائية وملزمة ويصبح المرسوم نافذاً من تاريخ صدور قرار المجلس.

تحدد مهلة لتوقيع كل من رئيس الحكومة والوزير المختص قرارات مجلس الوزراء على أن يوقعها الوزير فوراً واستطراداً رئيس الحكومة.

٥ ـ يعتمد في توزيع الحقائب الوزارية وعدد الوزراء على المثالثة بين الطوائف الكبرى ضمن المناصفة.

صلاحيات مجلس الوزراء:

يمارس مجلس الوزراء السلطة الإجرائية وتكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والإنمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات.

٢ ـ وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة وإضفاء صفة المعجل على مشاريع القوانين عندما يرى ذلك ضرورياً.

٣ ـ تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل كل أجهزة الدولة.

٤ ـ إقرار حالة الطوارىء وإلغاؤها كذلك بالنسبة إلى الحرب والتعبئة العامة وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مع مراعاة صلاحيات السلطة التشريعية.

٥ ـ تنسيق وتوجيه ومتابعة أعمال الوزارات وإدارات الدولة والمؤسسات العامة التابعة لها.

٦ ـ وضع مشروع الموازنة للدولة ووضع الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى.

٧ ـ تعيين موظفي الدولة وإقالتهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٨ ـ القرارات تصدر بمراسيم ترفع إلى رئيس الجمهورية لإصدارها خلال أسبوعين من تاريخ اتخاذها في مجلس الوزراء.

٩ ـ يمكن لمجلس الوزراء تفويض أحد أعضائه في بعض الصلاحيات التي لها الطابع الروتيني شرط أن يتم ذلك بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصين.

١٠ ـ دعوة المجلس النيابي لعقد دورة استثنائية.

١١ ـ حل المجلس النيابي.

١٢ ـ يتخذ مجلس الوزراء قراراته توافقياً وإذا تعذر ذلك يعتمد نظام خاص بالتصويت، على أن تتخذ القرارات بأكثرية ٣/٤ مجموع أعضاء مجلس الوزراء.

صلاحيات رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو رأس الدولة وممثلها تجاه الدول والمؤسسات الدولية، يسهر على احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية ويحافظ على استقلال لبنان وسلامة أراضيه ويضمن بقاء الدولة وانتقال السلطات الدستورية والسير المنتظم للسلطات العامة ويمارس الاختصاصات التالية:

١ ـ يوقع المراسيم وينشرها ويصدر القوانين وفق المهل المحددة بعد إقرارها من

الجهات المختصة كما يحق له الاعتراض على القوانين وردها ضمن المهل المحددة في الدستور.

٢ ـ يوقع منفرداً مرسوم تكليف رئيس الحكومة ومجتمعاً مع رئيس الحكومة مرسوم تسمية الوزراء كما يوقع مرسوم استقالة الحكومة (وحلها) واعتبارها مستقيلة.

٣ ـ يترأس المجلس الأعلى للدفاع.

٤ ـ رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

٥ ـ يقبل أوراق الاعتماد ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين ويعقد الاتفاقات الدولية.

٦ ـ يمنح الأوسمة.

٧ ـ يمنح العفو الخاص.

٨ ـ يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل للمجلس النيابي.

٩ ـ لرئيس الجمهورية إقالة أحد الوزراء بمرسوم يوقعه هو ويوقعه معه رئيس الحكومة.

١٠ ـ لا يسأل رئيس الجمهورية عن تبعاته إلا في حالة الخيانة العظمى وخرق الدستور.

صلاحيات رئيس الحكومة:

يمارس رئيس الحكومة الصلاحيات التالية:

١ ـ يجري استشارات نيابية لتشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

٢ ـ يوقع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية.

٣ ـ يضع جدول أعمال مجلس الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

٤ ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٥ ـ يترأس جلسات مجلس الوزراء في حال غياب رئيس الجمهورية أو حين يستنيبه والقرارات التي تتخذ في هذه الجلسات تحال إلى رئيس الجمهورية لتوقيعها خلال أسبوعين من تاريخ ورودها إلى الرئاسة أو يعيدها خلال هذه المهلة إلى مجلس الوزراء المنعقد برئاسته للبت بها. وتكون قرارات مجلس الوزراء في هذه الحالة نهائية وملزمة ويصبح المرسوم نافذاً من تاريخ صدور قرار المجلس.

٦ ـ يترأس ويدير مجالس وزارية لدراسة ومناقشة القضايا بغية تحضيرها وإحالتها لاتخاذ

القرار بصددها في مجلس الوزراء وللإشراف على تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الوزراء.

٧ ـ يتابع أعمال الوزراء والمؤسسات وينسق بين الوزارات ويعطي التوجيهات اللازمة لضمن حسن سير العمل.

٨ ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة.

٩ ـ يكلف أمين عام رئاسة الحكومة بتنظيم محضر أصولي لجلسات مجلس الوزراء.

١٠ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

تكليف رئيس الحكومة وتسمية الوزراء:

١ ـ تجري تسمية رئيس الحكومة من قبل رئيس الجمهورية بالاستناد إلى نتيجة استشارات نيابية ملزمة.

٢ ـ فور صدور مرسوم التكليف يباشر رئيس الحكومة استشاراته لتشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

٣ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:
- إذا استقال رئيسها.
- متى أدى عدد المستقيلين إلى تعطيل العمل بالنظام الخاص بالتصويت على قرارات مجلس الوزراء.
- بوفاة رئيس الحكومة.
- عند انتهاء ولاية المجلس النيابي.
- عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية..
- نزع الثقة من قبل المجلس النيابي.

الدستور:

تعديل الدستور وفقاً للمبادىء الواردة في هذا الاتفاق.

السلطة التشريعية:

١ ـ توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً ضمن كل من الفئتين.

٢ ـ يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) ويتم ملء المراكز الشاغرة والمستحدثة في مجلس النواب بتقديم الترشيحات من قبل الحكومة.

٣ ـ انتخاب رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتبة لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

٤ ـ إعادة النظر بالأكثريات المطلوبة لانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ولإقرار القضايا المصيرية.

٥ ـ وضع قانون انتخاب جديد يؤمن أوسع وأفضل تمثيل لتحقيق الأهداف الواردة في هذا الاتفاق.

المراكز المستحدثة:

١ ـ **المجلس الأعلى** لمحاكمة رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومات والوزراء.

٢ ـ **المحكمة الدستورية** لتفسير الدستور ولمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية إضافة إلى نزاعات أخرى يحددها القانون.

٣ ـ **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** يضم الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية ويحدد القانون اختصاصات هذا المجلس وعدد أعضائه والذي يكون له صفة استشارية.

اللامركزية الإدارية:

١ ـ اعتماد لا مركزية إدارية موسعة في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٢ ـ اعتماد خطة إنمائية موحدة وشاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً.

في الجيش وقوى الأمن الداخلي:

١ ـ إعادة لحمة الجيش وتطويره على الأسس الوطنية الواردة في هذا الاتفاق وممارسة دوره الوطني في الدفاع عن البلاد والشعب.

٢ ـ تطبيق قانون خدمة العلم.

٣ ـ تعزيز عقيدة الجيش القتالية الوطنية وفقاً للتوجهات السياسية للدولة وتوجهات هذا الاتفاق.

٤ ـ تشكيل مجلس أعلى للدفاع يرأسه رئيس الجمهورية ويكون رئيس الحكومة نائباً له ووزراء الدفاع والمالية والداخلية والخارجية حكماً أعضاء فيه بالإضافة إلى أعضاء آخرين يحددهم القانون.

تجري إعادة النظر في قوى الأمن الداخلي وفق الأسس المقررة للجيش وترتبط هذه القوى بما فيها الأمن العام بوزير الداخلية.

قانون الجنسية:

وضع قانون جديد للجنسية يتم بموجبه معالجة كل القضايا العالقة.

التربية والتعليم:

تعزيز التعليم بما يؤمن حريته وتعميمه ومجانيته وتطوير البرامج التربوية في المدارس الحكومية والخاصة بما يعزز الانتماء الوطني ويرسخ الوحدة الوطنية.

إنهاء الاقتتال:

وضع خطة أمنية شاملة تؤدي إلى وقف الاقتتال والعودة بالبلاد إلى حال السلم والحياة الوطنية الطبيعية، وهذا يتطلب:

١ ـ وقف شامل لإطلاق النار.

٢ ـ جمع الأسلحة بكل أنواعها.

٣ ـ حل التنظيمات المسلحة.

٤ ـ عودة المهجرين اللبنانيين منذ عام ١٩٧٥، وتقدم الدولة المساعدة لهم في إعادة تعمير ما تهدم من بيوتهم، كما تضمن هذه العودة.

٥ ـ الربط وعدم التجزئة بين إنهاء حالة الاقتتال في بنودها الأربعة والإصلاح السياسي بغية تأمين مصداقية وتكاملية هذا الاتفاق.

٦ ـ مساعدة الشقيقة سورية بتحقيق هذه الأهداف.

مشروع وفاق وطني

مشروع وضعه الأب يواكيم مبارك في ٨ كانون الأول ١٩٨٧ رفعه إلى «غبطة البطريرك الماروني ودولة رئيس المجلس النيابي ودولة رئيس الحكومة بالوكالة».

ملاحظات تمهيدية:

١ - إن اتفاقاً إسلامياً مسيحياً في لبنان يضمنه غبطة البطريرك الماروني ودولة رئيس المجلس النيابي ودولة رئيس الحكومة، بالانسجام مع سائر الشخصيات والمؤسسات ذات الموقع الثابت في المجتمع اللبناني، يمثل إرادة وطنية لا تردّ دوليّاً، أقله من قبل الدول الصديقة والمناصرة للقضية اللبنانية، والتي طالما طالبت وتطالب الآن بصورة ما لهذا الاتفاق حتى يمكنها أن تتحرك وتفعل جدياً لمناصرته وتحقيقه.

٢ - إن الاتفاق هذا حليف بأن يتقدم على سائر العروضات المطروحة على الساحة اللبنانية ويجعلها هامشية إذا ساندته قيادة الجيش.

٣ - إن جدارة مثل هذا الاتفاق على تخطي العوائق القائمة على الساحة اللبنانية من فعل القوى غير الشرعية تتلاقى مع ظواهر عديدة فرضت نفسها في الأشهر الأخيرة ومنها انتخاب رئيس المجلس وإضراب المعلمين وإضراب الاتحاد العمالي العام والانتخابات النقابية وغيرها من الظواهر التي عبّرت بوضوح وقوة عن إرادة الشعب اللبناني على العيش المشترك وتسليم أمور هذا العيش إلى شرعية لبنانية جديدة وقوية.

٤ - إن الوثيقة المرفوعة إلى ممثلي الديمومة التاريخية والشرعية الجمهورية في لبنان تنطلق من هذه المعطيات وتحاول أن تقدم صورة للوفاق القائم بينهم لا تصلح إلاّ إذا ما نظروا فيها وعدّلوها وفقاً لقناعاتهم الشخصية والمتلاقية في العمق الوجداني الوطني.

٥ ـ غير أن المناخ الدولي الذي يتميز بمحاولة الجبارين على الوفاق يهيب بالمسؤولين على انتزاع السلام اللبناني من تعسّرات المحاولات الوفاقية في المنطقة، وفذلقاتها الدولية، فلا تضيّع الفرصة المتاحة للتحرك خلال أشهر، إن لم يكن خلال أسابيع معدودة.

١ ـ أسس الوفاق الوطني:

يثق الموقعون كل الثقة بأن الوفاق الوطني يتطلب قيام دولة قوية وعادلة تعهد صيغة العيش المشترك بين اللبنانيين وتجعلهم يشعرون بالمساواة والعدالة دون تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وصولاً إلى صيغة العيش الكريم للجميع. فيقتضي تعزيز سلطات الدولة الإجرائية والتشريعية والقضائية ومؤسساتها الإدارية والعسكرية وفق أسس ثابتة. فالحلول القائمة على تقاسم الصلاحيات والمكاسب بين الطوائف والجماعات لن تؤدي إلا إلى إلغاء السلطة والدولة، وبالتالي إلى فقدان السيادة وزوال الكيان.

عملاً بهذه القناعات، اتفق الموقعون على الأسس التالية:

١ ـ ١/ **وطنياً**، لبنان بلد حريص على وحدته واستقلاله وسيادته ضمن الحدود المعترف له بها دولياً.

١ ـ ٢/ **حضارياً** ينتمي لبنان إلى العروبة بوصفها وجهاً بارزاً من أوجه الحضارة العالمية التي أنجبتها الأديان والمجتمعات بين عرب آسيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.

١ ـ ٣/ **مجتمعياً**، لبنان بلد يتميز بتعدد المذاهب التي شاءت أن تتواجد فيه وتؤلف نموذجاً حياً للعيش المشترك، لا سيما بين الإسلام والمسيحية. غير أن لبنان دولة مدنية ترفض استيلاء أي مذهب عليها وتتميز فيها علاقة الدين بالدولة بالانسجام الذي يقتضيه العبور من واقع التمثيل الطائفي إلى مرتجى التمثيل الوطني.

١ ـ ٤/ **سياسياً**، تمثل المشاركة بين اللبنانيين طموحهم إلى المسؤولية الوطنية، فلا تقتصر هذه المشاركة على الطوائف بل تتعداها إلى المناطق والأجيال الطالعة والفئات المغلوبة على أمرها وتتحقق المشاركة من خلال الأحزاب والنقابات وسائر التجمعات التي تصهر الكيان الوطني في الدولة الحديثة.

١ ـ ٥/ **إدارياً**، يتطلب النظام اللبناني سلطة مركزية سياسية قوية، ليمكنه أن يعتمد لا مركزية إدارية واسعة تؤمن أشمل مشاركة في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

١ ـ ٦/ **دستورياً**، يتم التوازن الأسلم بين السلطات على الوجه التالي:

١ ـ ٦ ـ ١/ يمثل رئيس الجمهورية الوحدة الوطنية ومن أولى مهامه صون العيش المشترك بين اللبنانيين الذي يشكل الأساس في وجود لبنان. من هذا المنطلق، يعمل رئيس الجمهورية على كل ما يقوي هذا العيش ويرفض كل ما ينال منه، وذلك من ضمن صلاحياته الدستورية وأهمها رعاية احترام الدستور والسياسة الخارجية والدفاع.

١ ـ ٦ ـ ٢/ أما السلطة الإجرائية فتناط لمجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الجمهورية. وتكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي الذي يحسم الخلاف، إن حصل، بين الحكومة ورئيس الجمهورية.

١ ـ ٦ ـ ٣/ تعزز السلطة التشريعية:

ـ ١/ استقرار رئاستها

ـ ٢/ واستكمال عدد أعضائها على قاعدة التساوي في التمثيل بين المسلمين والمسيحيين.

ـ ٣/ ويوضع قانون انتخابي جديد يراعي في تحديد الدوائر والأنظمة الانتخابية القواعد التي تؤمن وحدة البلاد والعيش المشترك وصحة التمثيل السياسي وفاعليته.

١ ـ ٦ ـ ٤/ ينتخب رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي من قبل مجلس النواب ويعيّن رئيس الحكومة من قبل رئيس الجمهورية وفقاً لاستشارات تكرسها ثقة المجلس.

١ ـ ٧/ **قضائياً**

١ ـ ٧ ـ ١/ يتميز القضاء اللبناني باستقلاله التام عن السلطة الحكومية تمشياً مع مبدأ فصل السلطات ووفقاً للدستور اللبناني.

١ ـ ٧ ـ ٢/ ينشأ مجلس أعلى لمحكمة رؤساء الجمهورية والحكومة والوزراء.

١ ـ ٧ ـ ٣/ تنشأ محكمة دستورية لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين وبتّ النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

١ ـ ٨/ عسكرياً وأمنياً

١ ـ ٨ ـ ١/ يحصل توافق على إعادة جمع الجيش وتنظيمه وتطويره لتمكينه من ممارسة دوره الوطني مع التركيز على خضوع الجيش للسلطة المدنية.

١ ـ ٨ ـ ٢/ تعزّز قوى الأمن الداخلي لتقوم بمهامها كاملة، فلا يكون استخدام الجيش لحفظ الأمن إلا لمهمة معيّنة وفترة محصورة يحدّدها مجلس الوزراء ويقرهما رئيس الجمهورية.

١ ـ ٩/ إقتصادياً

يركز على إقتصاد حر منظم يراعي عدالة توزيع الدخل الوطني وتكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات والمناطق ويخدم وحدة لبنان واستقلاله وانتماءه إلى محيطه.

٢ ـ كيفية إنهاء النزاع في لبنان:

ليست شروط إنهاء النزاع في لبنان إلا طريقاً لإعادة الوحدة اللبنانية. فالنزاع اللبناني كناية عن عملية تهجيرية تقسيمية تحقّق أخطرها على مراحل تكفي الإشارة إلى أهمها:

أولاً، تهجير الجنوبيين وخلق حزام أمني أشبه بدويلة على طول الحدود.

ثانياً، ضرب الموارنة بعضهم ببعض وتقسيمهم بين شمال البربارة وجنوبها، وبواسطة هذا التقسيم عزل العدد الأكبر منهم، سواء كانوا في لبنان أم أرغموا على النزوح إلى الخارج، ليصبحوا عاجزين عن تكوين عنصر موحّد في صلب الجسم اللبناني.

ثالثاً، ضرب الموارنة والدروز، وهي الضربة القاضية، لا على لبنان الجبل وحسب، بل على منطلق لبنان الحديث بالذات.

ومن ثمّ، فالعمل الأساسي لإنهاء الحرب في لبنان لن يكون إلا بإعادة المهجرين إلى مناطقهم ومنازلهم، لأنه بهذه العودة وحدها، يقضى على الأوضاع التي قوّضت الكيان اللبناني.

غير أن عملية إرجاع المهجرين لن تتم، ما لم تقتلع الأسباب التي أدّت إلى هذه الأوضاع بإزالة العناصر التي تمكنت على الأرض اللبنانية ووضعت إرجاع المهجرين في مقدمة التحديات اللبنانية.

ولذا فالشروط المدرجة أدناه لن تتطرق إلى هذا الموضوع الأولي والأساسي إلا في سياق الترتيبات التي تجعله قابلاً للتحقيق ومضمون العواقب.

* * *

يتفق الموقعون على التدابير التالية ويتعهدون بالعمل على تنفيذها.

٢ ـ ١/ ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإخراج إسرائيل من الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط، لتمكن القوى الدولية من الوصول إلى الحدود الجنوبية وتسلم مسؤولية الأمن في المنطقة.

٢ ـ ٢/ إنسجاماً مع هذه القرارات وتحقيقها، يتفق الرئيس اللبناني المنتخب مع الرئيس السوري على برمجة إحلال الجيش اللبناني محل الجيش السوري وعلى التنسيق والتعاون بين الجيشين حتى نهاية النزاع العربي الإسرائيلي.

٢ ـ ٣/ إنطلاقاً من تعطيل إتفاقات القاهرة من قبل المجلس النيابي، يوكل أمر أمن الفلسطينيين في لبنان إلى القوى اللبنانية والدولية المتواجدة في جنوب لبنان وتستبعد أية مقاومة انطلاقاً من لبنان لا تدخل في إطار سياسة عسكرية تتحمل أعباءها سائر الدول العربية المعنية.

٢ ـ ٤/ إنسجاماً مع هذه الترتيبات، يوكل إلى السلطات القضائية، بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي، إخراج أي عنصر أجنبي من لبنان لا ترعى وجوده القوانين اللبنانية.

٢ ـ ٥/ يسلّم إلى الجيش اللبناني أمن بيروت الكبرى، بدءاً ببيروت الإدارية وامتداداً، خلال أسبوع، إلى المناطق الواقعة بين الدامور ونهر الكلب ورأس بيروت، وضهر البيدر. وبالطبع يقتضي هذا التدبير فتح المعابر وإزالة الحواجز بين المناطق وحرية التنقل لجميع اللبنانيين، كما يقتضي بنوع خاص فتح مطار بيروت وتأمين سلامة السفر وحريته لجميع المسافرين ويلزم أن تحصل هذه التدابير قبل انتخاب رئيس الجمهورية.

٢ ـ ٦/ يسلّم إلى القضاء اللبناني بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي شأن إعادة المرافىء والمرافق الحيوية للدولة وإقفال اللاشرعية منها.

٢ ـ ٧/ يوكل إلى الجيش اللبناني أمر حل الميليشيات وسائر التنظيمات شبه العسكرية وجمع الأسلحة من الفرقاء اللبنانيين وغير اللبنانيين والاهتمام بأوضاع عناصرها المعيشية، وصهرها وطنياً، ودمج ما تمكن منها في المؤسسات الوطنية.

٢ ـ ٨/ يعمل على تكوين المجلس الوطني لشؤون المهجرين المنشأ بقانون. ويوكل إليه أمر إعادة المهجرين إلى مناطقهم ومنازلهم وممتلكاتهم، بالتعاون مع منظمة المهجرين الدولية، وفقاً لترتيبات أمنية ومعيشية وإنمائية تقدمها هذه الهيئة إلى الحكومة اللبنانية وتساعد على تنفيذها المنظمات العالمية المختصة بهذا الشأن.

٣ ـ أسس العلاقة مع سورية

٣ ـ ١/ يشهد الموقعون أن دور سورية في مساعدة اللبنانيين على إنهاء الحرب وبناء دولتهم القوية والعادلة دور أساسي.

٣ ـ ٢/ يستند هذا الدور، في قناعاتهم، إلى واقع جغرافي وتاريخي ومجتمعي متميّز.

٣ ـ ٣/ غير أن هذا الواقع الذي يعترف به الجميع، لم يؤد بالدولتين، منذ بلوغهما مرحلة الاستقلال، إلى إقامة علاقة تعاون وصداقة مستمرة بينهما، كما هو مفروض طبيعياً.

٣ ـ ٤/ يعتقد الموقعون أن ترسيخ هذه العلاقة بين لبنان وسورية يستدعي وجود دولة قوية في لبنان وقادرة على تحديد أسس هذه العلاقة والعمل على تحقيقها.

٣ ـ ٥/ في غياب هذه الدولة وبغية الحصول على المساعدة السورية لقيامها بإمرة رئيس الجمهورية أهل لهذه المهمة المستقبلية، يوكل إلى غبطة البطريرك الماروني التوجه إلى دمشق على رأس وفد وطني، وتتم هذه الزيارة في سياق المسيرة الإنقاذية التي يجب أن تحدّد مراحلها نسبة لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد.

٤ ـ مرشح إنقاذ لرئاسة الجمهورية:

٤ ـ ١/ يعتقد الموقعون أن الانتخاب المقبل لرئيس للجمهورية مناسبة لا يجوز أن تفوّت كل المشكلة اللبنانية ووضع الجمهورية الجديدة على خطّها الصحيح.

٤ ـ ٢/ يعتبر الموقعون، والحالة هذه، أن من واجبهم وحقهم، حرصاً على المصلحة الوطنية العليا، أن ينظروا بدقة وحزم في أمر المرشح الأفضل لهذه المسؤولية الكبرى.

٤ ـ ٣/ يعتبر الموقعون أن مسؤولية الجيش اللبناني في عملية الإنقاذ هذه ولا سيما في الحفاظ على كرامة الرئاسة وسلامة المرشحين، أياً كانوا، مسؤولية أساسية، وأن تحمل الجيش هذه المسؤولية أمر لا بد منه، وهو يقتضي الإخلاص الكامل للمصلحة الوطنية، بعيداً عن كل مأرب خاص.

٤ ـ ٤/ إستناداً إلى هذا الاعتبار الأساسي، ينبغي استبعاد أسياد الحرب وسائر المرشحين من قبلهم. فمهمة الرئيس المرتجى تقتضي تصحيح الأخطاء التي ارتكبت عمداً أو سهواً من مثل هؤلاء، وتعويض الخسائر الفادحة التي مني بها لبنان بسببهم، ومحاكمة المسؤولين بينهم.

٤ ـ ٥/ نظراً للظروف الاستثنائية التي تعصف بالبلاد، وللمهمة الصعبة التي تنتظر الرئيس المنشود، ينبغي أن يكون المسيحي الماروني المؤهل للرئاسة متمتعاً بشخصية فذة ونزعة ديموقراطية حقيقية، وأن يحظى بتأييد شخصي واسع لدى جميع فئات الشعب ولدى كافة الطوائف والمؤسسات وخاصة المجلس النيابي. وانطلاقاً من هذه المواصفات، يحتفظ الموقعون بمواصلة التشاور والتوافق، في مرحلة لاحقة، على مرشح واحد تكون تسميته إنجازاً ختامياً لهذه الوثيقة وشأن الإنقاذ الذي تصبو إليه.

٥ ـ ملحق:

٥ ـ ١/ يؤلف الموقعون فريق عمل مصغّر يتولى المساعي التي تتطلبها الوثيقة في الداخل والخارج، بغية الحصول على أوسع تأييد لها.

٥ ـ ٢/ يقوم هذا الفريق بالمهمة الموكلة إليه بناء لتعليمات الموقعين وللأولويات التي يتصوّرونها، وفقاً للفرص المتوفرة لهم وللتطورات الداخلية والإقليمية والدولية.

٥ ـ ٣/ فور النظر في الوثيقة وتوقيعها، يجري التنسيق للمبادرات التي ينبغي اتخاذها، خلال أسابيع.

بيروت ٨ كانون الأول ١٩٨٧

المشاركة في الحكم

نصّ الاقتراح الذي رفعه الرئيس أمين الجميّل إلى المسؤولين الأميركيين والذي عرض على المسؤولين السوريين ومن ثم على القيادات الإسلامية في لبنان في شباط ١٩٨٨.

تبني دستور جديد من شأنه أن يعزز الوحدة الوطنية، والهوية العربية، والمبادىء الديمقراطية والمساواة بين المواطنين.

رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رأس الدولة، ورمز الوحدة الوطنية يدافع عن الدستور، وعن استقلال البلاد ووحدتها، وعن سلامة أراضيها وعن الوحدة الوطنية. يمارس مجلس الوزراء السلطة التنفيذية. يعتبر رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الدفاع الأعلى.

وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، التي تخضع للسلطة التنفيذية لمجلس الوزراء. ويترأس جلسات مجلس الوزراء.

وفي غياب رئيس الجمهورية يقوم رئيس الوزراء بترؤس جلسات مجلس الوزراء.

يجوز لرئيس الجمهورية أن يعرض القرارات المتخذة في جلسات مجلس الوزراء التي يترأسها رئيس الوزراء، على جلسة لمجلس الوزراء يترأسها رئيس الجمهورية نفسه، وتكون هذه القرارات نهائية ونافذة المفعول منذ تاريخ اليوم الذي تتخذ فيه.

يوقع رئيس الجمهورية المراسيم ويعلن القوانين خلال فترات محددة. ويكلف رئيساً للوزراء على أساس مشاورات ملزمة مع مجلس النواب. ويصدر مرسوماً بتعيين رئيس الوزراء، ويوقع، مع رئيس الوزراء على مرسوم بتعيين الوزراء، أو قبول استقالة الحكومة.

يعتمد الممثلين الدبلوماسيين.
يمنح أوسمة الدولة.
يمنح العفو الخاص.

ولا يتحمل تبعة ممارسة سلطاته إلا في حالات الخيانة العظمى.

رئيس الوزراء

يقوم رئيس الوزراء بعد تكليفه باستشارة الكتل البرلمانية لتشكيل الحكومة بموافقة رئيس الجمهورية.

يعتبر رئيس الوزراء نائباً لرئيس مجلس الدفاع الأعلى. ويترأس جلسات مجلس الوزراء بموافقة رئيس الجمهورية. ويترأس المجالس الوزارية. ويشرف على أعمال الوزراء وينسقها.

مجلس الوزراء

يمارس مجلس الوزراء السلطة التنفيذية وهو مسؤول أمام مجلس النواب في سياساته.

وإلى أن تلغى الطائفية السياسية، يكون تشكيل مجلس الوزراء مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. ويطبق مبدأ التساوي بين الطوائف الثلاث الكبرى.

وتشمل سلطات مجلس الوزراء على:

وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات.
سن المراسيم وصياغة مشاريع القوانين.
إعلان حالة الطوارىء أو حالة الحرب وإعلان المعاهدات.
تعيين المسؤولين في الدولة.
ويجوز لمجلس الوزراء أن يحل مجلس النواب.

تعقد جلسات مجلس الوزراء في مقر خاص بمجلس الوزراء.

مجلس النواب

يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٠٨ نائباً على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

وإلى أن تجرى انتخابات جديدة، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة والمستحدثة من قبل حكومة اتحاد وطني جديدة بموافقة مجلس النواب.

يجري تبنّي قانون جديد للانتخابات على أسس التمثيل الواسع.

يطبق مبدأ الفصل بين العضوية في مجلس النواب والعضوية في مجلس الوزراء.

يكون انتخاب رئيس مجلس النواب وأعضاء هيئة موظفيه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

إلغاء الطائفية

- تبني مبدأ حتمية إلغاء الطائفية السياسية.
- إلغاء الطائفية هدف وطني يتطلب جهداً وتخطيطاً على المستوى الوطني.
- يتحتم أن يكون التخطيط لتحقيق هذا الهدف فعلياً وديناميكياً، وأن يحقق النتائج المرجوة في المستقبل القريب.
- تشرف على هذه الجهود لجنة وطنية تتألف من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب، ورئيس الوزراء، وشخصيات بارزة من مجلس النواب ومن القطاع الخاص.
- تقوم اللجنة الوطنية فور تشكيلها بإطلاق البرامج التي من شأنها تعزيز الوحدة الوطنية. وتأخذ اللجنة، عن طريق الدوائر المسؤولة في الدولة، الخطوات لتعزيز الوحدة الوطنية والتخفيض إلى أدنى حد من الآثار المؤذية للطائفية، (أي مثل إلغاء تسجيل المذهب في بطاقات الهوية الشخصية، وتوحيد كتب التربية المدنية وإلغاء مبدأ تخصيص وظائف معينة وتوزيعها على الطوائف معينة، الخ.).

ترفع اللجنة الوطنية في نهاية فترة أربع سنوات لانتخاب أول مجلس للنواب، تقريراً إلى المجلس عن عملها، وتطلب من مجلس النواب معالجة مسألة إلغاء الطائفية السياسية وذلك بتصويت أغلبية نسبة ٨٥٪ من أعضائه المنتخبين قانونياً.

وفي حالة عدم الحصول على نتيجة إيجابية للتصويت، تبادر اللجنة الوطنية إلى تقديم الطلب نفسه في نهاية فترة أربع سنوات ثانية لانتخاب مجلس النواب، على أن يكون التصويت في هذه المرة على أساس أغلبية نسبة ٧٥٪ من الأعضاء المنتخبين قانونياً. ويصبح التصويت في المجالس النيابية اللاحقة على أساس أغلبية ثلثي الأعضاء المنتخبين قانونياً، أو على أساس توافق أغلبيات التصويت. (أي على أساس الأغلبية المطلقة من أصوات الأعضاء المسيحيين والأغلبية المطلقة من أصوات الأعضاء المسلمين من الأعضاء المنتخبين قانونياً لعضوية مجلس النواب).

مشروع وثيقة الوفاق الوطني

نصّ وضعه الرئيس حسين الحسيني وأطلق عليه اسم «صيغة تجريبية»، عرضه على أعضاء «لجنة العتّالة» النيابية التي شكّلت في الطائف لمناقشته، وهو كان يوزّع نسخاً منه على الأعضاء في بداية كل اجتماع ثم يعود ويستردّ هذه النسخ في نهاية الاجتماع خوفاً من تسريبها إلى وسائل الإعلام. ويتضمّن هذا المشروع مجموعة من الاقتراحات والأفكار التي تختلف في كثير من النواحي عمّا ورد في مشروع اللجنة العربية الثلاثية، وأبرز هذه الاقتراحات تحديد مدة ولاية رئيس المجلس النيابي لأربع سنوات.

أولاً : المبادىء العامة والاصلاحات

١ ـ المبادىء العامة

أ ـ لبنان وطن سيد حرّ مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب ـ لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز.

وتجسّد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء.

ج ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د ـ الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ ـ النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و ـ النظام الاقتصادي حرّ. وتعتمد الدولة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تطوير طاقات المجتمع الانتاجية والانسانية.

ز ـ للدولة دور فاعل في التنمية والتنظيم والسهر على سلامة سير الاقتصاد الوطني واستقراره.

ح ـ الحرية الاقتصادية حرية مسؤولة والحفاظ على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية من مستلزمات النظام.

ط ـ أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحقّ في الإقامة على أي جزء منها والتمتّع به في ظلّ سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان.

ي ـ ميثاق العيش المشترك ميثاق مقدس لا شرعية لأي سلطة تناقضه.

٢ ـ الإصلاحات

أ ـ مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.

١ ـ لا يجوز لمجلس النواب أن يمنح الحكومة صلاحيات استثنائية للتشريع في المسائل المالية.

٢ ـ كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجّل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبّت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٣ ـ ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس. وللمجلس بعد عامين من ولايته ولمرة واحدة أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقّعها عشرة نواب على الأقلّ. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لانتخاب رئيس له أو نائب رئيس.

٤ ـ الدائرة الانتخابية هي المحافظة، وصولاً إلى أن يكون لبنان دائرة انتخابية واحدة.

٥ ـ إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزّع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ ـ بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب ـ نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج ـ نسبياً بين المناطق.

٦ ـ يزداد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (   ) أما المراكز الشاغرة والمستحدثة فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة، بتقديم الترشيحات من قبل الحكومة إلى مجلس النواب وفقاً لمقتضيات الوفاق وعلى أساس القواعد المذكورة في البند (٥) أعلاه.

أ ـ يفتح باب الترشيح للمقاعد الشاغرة والمستحدثة.

ب ـ ينتقي مجلس الوزراء من بين المرشحين الذين استوفوا الشروط المنصوص عنها في قانون الانتخاب لائحة تتضمّن ضعف العدد المطلوب يحيلها إلى مجلس النواب، بقرار يتّخذه بأكثرية الثلثين من مجموع الأعضاء.

ج ـ يعقد مجلس النواب جلسة خاصة بحضور ثلثي أعضائه على الأقل.

د ـ يجري الانتخاب بالاقتراع السرّي.

هـ ـ يعتبر فائزاً المرشح الذي ينال ٦٠٪ من الأصوات في دورة الاقتراع الأولى والأكثرية النسبية في الدورة الثانية.

٣ ـ رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يمارس المهّام الآتية:

١ ـ يرأس جلسات مجلس الوزراء في حال حضوره.

٢ ـ يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

٣ ـ يصدر المراسيم. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتّخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم نافذاً حكماً.

٤ ـ يصدر القوانين وفق المهل المحدّدة في الدستور بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحقّ له بعد موافقة مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل

المحدّدة في الدستـور ووفقاً لأحكـامه، وفي حـال انقضاء المهـل دون إصدارهـا أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً.

٥ ـ يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

٦ ـ يجري بحضور رئيس مجلس النـواب الاستشارات النيـابية الملزمـة لتسمية الـرئيس المكلّف بتشكيل الحكومة.

٧ ـ يصدر بالاتفاق مع رئيس الحكومة المكلّف مرسوم تشكيل الحكومة.

٨ ـ يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

٩ ـ يعتمد السفراء ويمنح أوسمة الدولة.

١٠ ـ يتولّى المفاوضـة في عقد المعـاهدات الـدولية بـالاتفاق مـع رئيس الحكومـة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكـومة مجلس النـواب عليها حينما تمكّنها من ذلـك مصلحة البـلاد وسلامـة الدولـة. أما المعـاهدات التجـارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١١ ـ يوجّه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى المجلس النيابي.

١٢ ـ لرئيس الجمهوريـة حق عرض أمر من الأمور الملحّة على مجلس الوزراء من خـارج جدول الأعمال.

١٣ ـ يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية.

١٤ ـ يمنح العفو الخاص.

١٥ ـ لا تبعـة على رئيس الجمهورية حال قيـامه بمهـامه إلا عنـد خرقـه الدستـور أو في حال الخيانة العظمى.

ج ـ رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكـومة يمثّلهـا ويتكلّم باسمهـا، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء.

يمارس الصلاحيات الآتية:

١ ـ يرأس جلسات مجلس الوزراء.

٢ ـ يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومـة، ويوقّـع مع رئيس الجمهـورية مـرسوم تشكيلها.

٣ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ ـ يوقع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومـة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ ـ يوقّع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين.

٦ ـ يضع جدول أعمال مجلس الوزراء، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المـواضيع التي يتضمّنها، ويوقّع المحضر الأصولي للجلسات.

٧ ـ يتابع أعمـال الإدارات والمؤسسات العـامة وينسّق بين الـوزراء، ويعطي التـوجيهات العامة لضمان حسن سير العمـل. ويعقد جلسـات عمل مـع الجهات المختصّـة في الدولة بحضور الوزير المختصّ.

٨ ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

تشكيل الحكومة

١ ـ يجري رئيس الجمهورية استشارات نيابية ملزمة بحضور رئيس مجلس النواب ويصدر بنتيجتها كتاباً يسمّي فيه رئيس الحكومة المكلّف.

٢ ـ يجري رئيس الحكومة المكلّف استشاراته لتشكيل الحكومة خلال مهلة أربعة أسـابيع من تاريخ تكليفه.

٣ ـ في حـال اعتذار الـرئيس المكلّف بتشكيل الحكـومـة يعمـد رئيس الجمهـوريـة إلى استشارات جديدة وفقاً لما ورد في البند (١) أعلاه.

٤ ـ تصدر مراسيم تشكيـل الحكومـة بالاتفـاق بين رئيس الجمهوريـة ورئيس الحكومـة. وعلى الحكـومة أن تتقـدّم من مجلس النواب ببيـانهـا الـوزاري لنيـل الثقـة في مهلة ثلاثين يوماً.

٥ ـ لا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيل الثقة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٦ ـ في حـال عدم إصـدار مراسيم تشكيـل الحكـومـة بعد انقضاء مهلتي تكليف، ينعقد

مجلس النواب دون تأخير، بدعوة من رئيسه، فينتخب رئيساً للحكومة يقوم بتشكيلها في مهلة أسبوعين:

أ - يتقدم إلى مجلس النواب بخطة عمل الحكومة، وتعتبر ثقة المجلس بالحكومة كافية بنسبة ٥٠٪ بالماية من مجموع الأعضاء المؤلف منهم مجلس النواب.

ب - في حال اعتذار الرئيس المنتخب، أو عدم قدرته على تشكيل الحكومة، أو عدم نيل الحكومة ثقة مجلس النواب، يبادر المجلس مجدداً إلى انتخاب رئيس للحكومة يقوم بتشكيلها وفقاً لما تقدّم.

د - مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ - وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢ - السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية بلا استثناء.

٣ - تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٤ - الحقّ بحلّ مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع المجلس النيابي عن الاجتماع في عقد عادي أو استثنائي على رغم دعوته مرتين متواليتين أو في حال ردّه الموازنة برمّتها بقصد شلّ يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحقّ للأسباب نفسها التي دعت إلى حلّ المجلس في المرة الأولى.

٥ - مجلس الوزراء هيئة دستورية مستقلة تجتمع دورياً في مقرّ خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاد مجلس الوزراء هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذّر ذلك فبالتصويت. تتّخذ القرارات بأكثرية الحضور ولا يشارك رئيس الجمهورية بالتصويت، أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارىء وإلغاؤها، الحرب والسلم والتعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظّفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري للمحافظات، حلّ المجلس النيابي، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة

الوزراء، تكليف الجيش بمساندة قوى الأمن الداخلي في المحافظة على الأمن.

هـ - الوزير

تعزّز صلاحيات الوزير بما يتّفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء.

و - استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء

١ - تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ - إذا استقال رئيسها.

ب - إذا فقدت نصف عدد أعضائها المحدّد في مرسوم تشكيلها.

ج - بوفاة رئيسها.

د - عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

و - عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طلبها الثقة أو بناء على طلب رئيس الجمهورية.

٢ - تكون إقالة أحد الوزراء بمرسوم يوقّعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣ - عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب في حالة انعقاد.

هـ - إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وفي أسرع وقت ممكن.

وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لإنجاز هذا الهدف، ويتمّ في المرحلة الانتقالية ما يلي:

١ - تشكل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وتضمّ بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.

أ - مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية تحقيقاً للوحدة الوطنية

وتعميقاً لروح الانتماء الوطني وفي شتى المجالات بما في ذلك التوجيه التربوي والسياسة الاعلامية وخدمة العلم.

ب ـ ينتخب مجلس النواب أعضاء الهيئة لمدة سنتين من لائحة مرشحين يقدّمها مجلس الوزراء.

ج ـ تتابع الهيئة تنفيذ الخطة المرحلية وتقدم تقريراً نصف سنوي بنتيجة أعمالها واقتراحاتها إلى مجلس النواب والوزراء، لاتخاذ الإجراءات اللازمة في سبيل إنجاز هذا الهدف.

٢ ـ يعمد في المرحلة الانتقالية إلى ما يلي:

أ ـ إلغاء الطائفية الوظيفية في كل أجهزة الدولة من إدارة وقضاء وقوى مسلّحة باستثناء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها في المؤسسات العامة والمؤسسات المختلطة. وتكون وظائف هذه الفئة مناصفة بين المسلمين والمسيحيين ودون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة، وذلك بصورة مؤقتة، حتى انتخاب أول مجلس نواب جديد.

ب ـ تجرى الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، إلى أن يكون لبنان دائرة انتخابية واحدة.

ج ـ إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية وإخراج القيد.

اللامركزية الإدارية

١ ـ الدولة اللبنانية دولة واحدة موحّدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢ ـ توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى إداري تسهيلاً لأعمال المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣ ـ اعتماد اللامركزية الادارية على مستوى الوحدات الادارية الصغرى تأميناً للمشاركة المحلية.

٤ ـ اعتماد خطة إنمائية موحّدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً.

المحاكم

أ ـ ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلّمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١ ـ يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمّته محاكمة الرؤساء والوزراء وفقاً لأحكام القانون الخاص به.

٢ ـ ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبتّ في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣ ـ للجهات الآتي ذكرها حقّ مراجعة المجلس الدستوري.

أ ـ رئيس الجمهورية.

ب ـ رئيس مجلس النواب.

ج ـ رئيس الحكومة.

د ـ نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب ـ تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحقّ لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلّق بـ:

١ ـ الأحوال الشخصية.

٢ ـ حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣ ـ حرية التعليم الديني.

ج ـ تدعيماً لاستقلال القضاء، ينتخب عدد معيّن من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثّلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

التربية والتعليم

١ ـ العمل على توفير العلم للجميع ومجانية التعليم وإلزاميته في المرحلة الابتدائيـة على الأقل.

٢ ـ التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣ ـ حماية التعليم الخاص وتعزيـز رقابـة الدولـة على المدارس الخـاصة وعلى الكتـاب المدرسي.

٤ ـ إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعـزيزه وتكييفـه بما يـلائم حاجـات البلاد الإنمائية والإعمارية، وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقـديم الدعم لهـا وبخاصـة في كلياتها التطبيقية.

٥ ـ إعـادة النظر في المنـاهج وتـطويرهـا بما يعـزّز الانتمـاء الـوطني والانفتـاح الـروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

الإعلام

إعادة تنظيم جميع وسائـل الإعلام السمعيـة والمرئيـة في ظلّ القـانون وفي إطـار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

مشروع وثيقة الوفاق الوطني كما أقرها لقاء بيت الدين

أولاً: المبادىء العام والإصلاحات.

١ ـ المبادىء العامة:

أ ـ هوية لبنان:

لبنان وطن عربي مستقل موحد أرضاً وشعباً ومؤسسات ضمن حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً وهو عضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم كل مواثيقها، وعضو في هيئة الأمم المتحدة وملتزم ميثاقها، وهو كذلك عضو في حركة عدم الانحياز وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء.

ب ـ النظام السياسي:

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة والخاصة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمييز أو تفضيل بينهم وعلى نظام اقتصادي حر منظم (غير موجه) يكفل المبادرة الفردية والخاصة ويعتمد التخطيط العلمي واعتبار لبنان وحدة إنمائية متكاملة.

٢ ـ الإصلاحات:

السلطة الإجرائية:

أ ـ رئيس الجمهورية:

إن رئيس الجمهورية هو رأس الدولة وبمثابة الرمز لوحدة الوطن ويمارس الصلاحيات الآتية:

١ ـ يرأس مجلس الدفاع الأعلى.

٢ ـ يرأس مجلس الوزراء عندما يشاء من دون أن يصوّت.

٣ ـ يدعى مجلس الوزراء إلى الانعقاد استثنائياً بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو ثلث أعضاء الحكومة.

٤ ـ يصدر المراسيم التي يرفعها إليه مجلس الوزراء، وتعتبر المراسيم نافذة إذا لم يردها رئيس الجمهورية في مهلة عشرين يوماً من تاريخ إيداعها غرفة الرئاسة وإذا ردها خلال هذه المهلة وأصر مجلس الوزراء عليها.

٥ ـ يعيد القوانين إلى المجلس النيابي بناء على قرار مجلس الوزراء لإعادة النظر فيها ضمن مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ إيداعها غرفة الرئاسة وإذا أصر عليها المجلس النيابي تعتبر نافذة حكماً.

٦ ـ يحيل مشاريع القوانين من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب ضمن مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ إيداعها غرفة الرئاسة.

٧ ـ يسمي رئيس مجلس الوزراء استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة، بعد استكمال عدد المجلس النيابي الحالي بالتعيين، في حضور رئيس مجلس النواب. أما الحكومة الأولى فتشكل وفق مقتضيات الوفاق الوطني.

٨ ـ يصدر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الوزراء المكلف مرسوم تشكيل الوزارة. إذا تخلّف رئيس الوزراء المكلف عن تقديم لائحة حكومته إلى رئيس الجمهورية خلال ثلاثين يوماً يعتبر معتذراً. أما إذا لم يتفق الرئيسان على إصدار مرسوم تشكيل الحكومة يحق لرئيس الوزراء الاحتكام إلى المجلس النيابي، فإذا نال الأكثرية المطلقة من عدد النواب تعتبر حكومته مشكلة وعلى رئيس الجمهورية إصدار المراسيم اللازمة.

٩ ـ يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء بصورة إفرادية والتي يرفعها إليه رئيس الوزراء.

١٠ ـ يعتمد السفراء ويمنح أوسمة الدولة.

١١ ـ يمنح العفو الخاص ويقترح ويصدر قانون العفو العام.

ب ـ رئيس مجلس الوزراء:

١ ـ يرأس مجلس الوزراء ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ويتابع أعمال الوزارات والمؤسسات وينسق بين الوزارات ويعطي التوجيهات اللازمة لضمان حسن سير العمل من خلال الوزراء دون أن يتولى أي حقيبة وزارية.

٢ ـ يجري استشارات نيابية ويؤلف الحكومة وفق ما ورد في البند الثاني، فقرة أ ـ ٨. أما الحكومة الأولى فيقتضي تشكيلها وفق مقتضيات الوفاق الوطني.

٣ ـ يوقع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية.

٤ ـ يضع جدول أعمال مجلس الوزراء ويدرج أي موضوع آخر بطلب من أي وزير.

٥ ـ يطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على جدول الأعمال.

٦ ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٧ ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٨ ـ يكلف الأمين العام برئاسة الحكومة تنظيم محضر أصولي لجلسات مجلس الوزراء.

٩ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

ج ـ مجلس الوزراء:

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ومن الصلاحيات التي يمارسها مجلس الوزراء ما يلي:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في كل المجالات وكذلك مشاريع القوانين والمراسيم اللازمة لتطبيقها والسهر على تنفيذها.

٢ ـ قيادة عمل كل أجهزة الدولة من وزارات وإدارات ومؤسسات عامة تابعة لها بما في ذلك العسكرية والأمنية منها.

٣ ـ تعيين موظفي الدولة وإقالتهم وقبول استقالاتهم وفق القانون.

٤ ـ رد القوانين إلى مجلس النواب لإعادة النظر فيها خلال فترة ثلاثين يوماً من تاريخ إيداعها الأمانة العامة لمجلس الوزراء، فإن أصر عليها مجلس النواب تعتبر نافذة.

٥ ـ دعوة المجلس النيابي إلى عقد دورات استثنائية والحق بحله مرة واحدة خلال مدة ولايته في الحالات التالية:

أ ـ رده الموازنة العامة برمتها بقصد شل يد الحكومة.

ب ـ حجب الثقة عن الحكومة مرتين خلال سنة واحدة.

تتم اجتماعات مجلس الوزراء في مقر خاص بمجلس الوزراء ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. وتؤخذ القرارات بأكثرية الحضور فيما عدا المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة أكثرية ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر حصراً مواضيع أساسية ما يأتي:

إقرار حالة الطوارىء وإلغائها، الحرب والسلم والتعبئة العامة، والسياسة الأمنية والدفاعية. إبرام الاتفاقات والمعاهدات الدولية. الموازنة العامة للدولة والخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى وتعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها وإعادة التوزيع الإداري للمحافظات وحل المجلس النيابي وتنظيم السلطات العامة وقانون الانتخابات وقانون الجنسية والأحوال الشخصية والقوانين التي تتناول الحريات العامة وإقالة الوزراء.

٦ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات الآتية:

- عند تسلم رئيس الجمهورية المنتخب لسلطاته.
- اثر انتخاب مجلس نيابي جديد.
- إذا استقال رئيسها أو توفي.
- إذا استقال نصف أعضائها.
- إذا حجب المجلس النيابي الثقة عنها.

الوزير:

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء. ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة في وزارته ويدير أعمالها والمؤسسات التابعة لها وينسق بين مختلف الإدارات التابعة لها ويعطي التوجيهات اللازمة لضمان حسن سير العمل وفق القوانين المرعية الإجراء.

د ـ السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية من مجلس نواب موسع ومنتخب على أساس وطني لا

طائفي ومن مجلس شيوخ مستحدث يتولى مع مجلس النواب السلطة التشريعية في الدولة.

١ ـ المجلس النيابي:

أ ـ يوسع المجلس النيابي الحالي إلى ١٢٨ نائباً مناصفةً بين المسلمين والمسيحيين، وحتى يصبح ممكناً إجراء انتخابات، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة والمستحدثة من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها وعلى أن يجري ملء الشواغر التي قد تقع في المجلس الموسع بالتعيين، ويستمر العمل بذلك إلى أن تتوافر الظروف لإجراء انتخابات نيابية جديدة على أساس وطني لا طائفي وبموجب قانون انتخابي جديد يؤمن أوسع التمثيل الشعبي.

ب ـ انتخاب رئيس المجلس النيابي وأعضاء مكتبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

٢ ـ مجلس الشيوخ:

مع انتخاب أول مجلس نيابي على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ يشارك مجلس النواب في السلطة التشريعية في الدولة. تنحصر سلطة مجلس الشيوخ بالقضايا المصيرية والأساسية فلا ينبرم أي قانون ولا يكون بالتالي نافذاً في كل ما يتصل بهذه القضايا إلا بموافقته.

هـ ـ إلغاء الطائفية السياسية:

إن إلغاء الطائفية السياسية والانتقال إلى دولة الديمقراطية والضمانات الوطنية والاجتماعية يتم وفق الخطة الآتية:

أ ـ في الوظائف العامة:

إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية باستثناء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها في الإدارات والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسلمين والمسيحيين دون تخصيص أي وظيفة لأي طائفة وذلك بعد تسوية أوضاع الطوائف المغبونة في الوظائف كافة من كل الفئات خلال سنة واحدة، وعند انتخاب أول مجلس نيابي لا طائفي يلغي هذا الاستثناء.

ب ـ في الانتخابات :

تجرى الانتخابات المقبلة للمجلس النيابي على أساس وطني لا طائفي وبموجب قانون انتخابي جديد يؤمن أوسع التمثيل الشعبي .

ج ـ وضع دستور جديد للبلاد يتضمن المبادىء والقواعد الإصلاحية الواردة في هذه الوثيقة .

و ـ اعتماد اللامركزية الإدارية :

اعتماد اللامركزية الإدارية تسهيلاً لحياة المواطنين وتعزيزاً لوحدة الأرض والشعب والمؤسسات بزيادة عدد المحافظات وبتعزيز المجالس المحلية والاتحادات البلدية ومجالس المحافظات وبتوسيع صلاحيات الموظفين وبتحويل أكبر عدد من المهمات والمسؤوليات الادارية من السلطة المركزية إلى الإدارات المحلية كل ذلك في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات . ولا يتناول تحويل المهام والمسؤوليات من السلطة المركزية إلى الإدارات المحلية الشؤون السياسية والعسكرية والأمنية والانمائية .

ز ـ المحاكم :

تقوية المحاكم العدلية العادية والعسكرية وزيادتها كل ضمن اختصاصاتها كما يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عنه في المادة ٨٠ من الدستور الحالي وتنشأ محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين وتبتّ النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية ويعيّن رئيس المحكمة بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب .

ح ـ إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية :

تتمثل في المجلس المذكور الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والنقابية على أن يحدد الدستور طبيعته ووظيفته .

ط ـ التربية والتعليم :

العمل على توفير العلم للجميع مع المحافظة على التعليم الخاص وتوحيد البرنامج التعليمي في المدارس الرسمية والخاصة وكذلك توحيد كتب اللغة العربية وآدابها والتاريخ والتنشئة الوطنية والأخلاقية (في جميع المدارس رسمية كانت أم خاصة) ودعم التعليم الرسمي والمهني والتقني وإعطاء الجامعة اللبنانية الدعم وخاصة في كلياتها التطبيقية .

ي ـ الإعلام :

إن معالجة الإعلام في لبنان وجعله ذي حريات مسؤولة من واجب الدولة اللبنانية القادرة . وعليه يجب إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام السمعية والمرئية في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب .

ثانياً : بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني .

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانيين على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني ، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مدتها سنة تتسم خطوطها العريضة بالآتي :

١ ـ الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال مدة ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتأليف حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية في صورة دستورية وبناء الجيش الجديد ، وعلى أن يستوعب أفراد الميليشيات اللبنانية المؤهلّين في مختلف أنشطة الحياة المدنية ومرافق الدولة والقوات المسلّحة حسب أهليتهم وإمكاناتهم .

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال :

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إخضاعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة .

ب ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود برّاً وبحراً وجوّاً .

٣ ـ بناء جيش جديد :

إن نجاح الجيش في مهمته يستوجب بناءه من جديد وتطهيره من العناصر المتطرفة ومحاكمة رموزه المسؤولة عن دمار الوطن وتكون عقيدته القتالية مبنيّة على أن مهمته الأساسية هي الدفاع عن الوطن واستعادة أرضه المحتلّة من قبل العدو الاسرائيلي .

٤ ـ حلّ مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حقّ المهجر اللبناني منذ عام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجّر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحقّ وتأمين الوسائل الكفيلة لإعادة تعمير كل المناطق المتضرّرة من جراء الحرب .

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سورية بلبنان تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوى الأمن الداخلي لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محدّدة أقصاها سنتان تبدأ بعد المصادقة على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتأليف حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومة السورية بالاتفاق مع حكومة الوفاق الوطني اللبناني إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين دارة وفي نقاط أخرى. ويتّم توقيع اتفاق يجري بموجبه تحديد حجم القوات السورية وزمن وجودها في هذه المناطق.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي:

إستعادة سلطة الدولة حتى الحدود الدولية اللبنانية تتطلّب الآتي:

أ ـ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الاسرائيلي إزالة شاملة.

ب ـ التمسّك باتفاق الهدنة الموقع في ٢٢ آذار ١٩٤٩ م.

ج ـ اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتحرير كل الأراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

د ـ تعبئة كل الجهود الرسمية والشعبية لدعم المقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب.

رابعاً: العلاقات اللبنانية ـ السورية.

إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية فتقوم بينه وبين سورية علاقات مميزة وتستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاستراتيجية المشتركة وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات وبما يحقّق مصلحة البلدين الشقيقين. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه

الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لا من سورية وسورية لا من لبنان في أي حال من الأحوال وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممرّاً أو مستقراً لأية قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية. وإن سورية الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدّد أمنه واستقلاله وسيادته.

مشروع وثيقة الوفاق الوطني

مشـروع وثيقة الـوفاق الـوطني الذي عـرض على النواب في الـطائف لمناقشتـه، وكتب في مقدمته: «قامت اللجنة الثـلاثية العـربية العليـا بإعـداد مشروع وثيقـة الوفـاق الوطني لعرضها على أعضاء المجلس النيابي اللبناني لمناقشتها بحـرية تـامة ـ خـارج لبنان ـ وإجراء ما يرونـه من تعديـلات تمهيداً للتصـديق عليها من قبـل المجلس النيابي اللبناني في لبنان.

* ملاحظة: العبارات بالخطّ الأسود في النص هي التي حذفت من النص النهائي.

أولاً: المبادىء العامة والإصلاحات

١ ـ المبادىء العامة:

أ ـ هوية لبنان:

لبنان وطن سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات ضمن حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني، والمعترف به دولياً. وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها. وهو عضو في هيئة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو كذلك عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ب ـ النظام السياسي:

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة والخاصة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل بينهم، وعلى نظام اقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والخاصة.

٢ ـ الإصلاحات:

أ ـ رئيس الجمهورية:

إن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وبمثابة الرمز لوحدة الوطن ويتولى السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، وهو القائد

الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية:

١ - يرئس مجلس الدفاع الأعلى.

٢ - يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٣ - يدعو رئيس الجمهورية مجلس الوزراء للانعقاد استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً.

٤ - يصدر المراسيم المرفوعة إليه من مجلس الوزراء وله حق أن يعيدها خلال فترة ثلاثين يوماً، فإذا أصر مجلس الوزراء على المرسوم فإنه يعتبر نافذاً.

٥ - يعيد القوانين إلى المجلس النيابي **بناء على قرار مجلس الوزراء لإعادة النظر فيها.** وإذا أصر المجلس النيابي عليها تعتبر نافذة حكماً.

٦ - يحيل مشاريع القوانين من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٧ - يسمّي رئيس مجلس الوزراء بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، استناداً إلى **استشارات سياسية عامة ونيابية ملزمة على أن تصبح نيابية ملزمة فقط بعد إجراء أول انتخابات نيابية.**

٨ - يصدر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الوزراء المكلف مرسوم تشكيل الوزارة.

٩ - يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء بصورة **إفرادية والتي ترفع إليه من رئيس الوزراء.**

١٠ - يعتمد السفراء ويمنح أوسمة الدولة.

١١ - لا يتحمل مسؤولية ممارسة سلطاته إلا في الحالات المنصوص عنها في الدستور (خيانة عظمى) ويتحمل مسؤولية مخالفة الدستور.

١٢ - ١ - **يمنح العفو الخاص ويقترح ويصدر قانون العفو العام.**

ب - رئيس مجلس الوزراء:

١ - يترأس مجلس الوزراء ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ **السياسة العامة للدولة في جميع المجالات** ويتابع أعمال **الوزارات والمؤسسات وينسق بين الوزارات** ويعطي التوجيهات **اللازمة** لضمان حسن سير العمل.

٢ - يجري استشارات **سياسية عامة** ونيابية لتأليف الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

٣ - يوقع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية.

٤ - يضع جدول أعمال مجلس الوزراء.

٥ - يطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على جدول الأعمال وجميع المواضيع التي ستبحث في جلسة مجلس الوزراء.

٦ - يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٧ - يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة.

٨ - **يكلف أمين عام رئاسة الحكومة بتنظيم محضر** أصولي لجلسات مجلس الوزراء.

٩ - يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

ج - مجلس الوزراء:

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ومن الصلاحيات التي يمارسها مجلس الوزراء ما يلي:

١ - وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، وكذلك مشاريع القوانين والمراسيم اللازمة لتطبيقها والسهر على تنفيذها.

٢ - **قيادة عمل كل أجهزة الدولة** من وزارات وإدارات ومؤسسات عامة تابعة لها بما في ذلك العسكرية منها.

٣ - تعيين موظفي الدولة وإقالتهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٤ - **رد القوانين إلى مجلس النواب** لإعادة النظر فيها خلال فترة ثلاثين يوماً فإذا أصر عليها مجلس النواب فإنها تعتبر نافذة.

٥ - دعوة المجلس النيابي لعقد دورات استثنائية **وحله عند الضرورة.**

تتم اجتماعات مجلس الوزراء في مقر خاص بمجلس الوزراء ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. وتؤخذ القرارات بأكثرية الحضور فيما عدا المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء وتعتبر بمثابة مواضيع أساسية ما يلي:

إقرار حالة الطوارىء وإلغاؤها، الحرب والسلم والتعبئة العامة وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والموازنة العامة للدولة والخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى

وتعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها **وإعادة التوزيع الإداري للمحافظات**، حل المجلس النيابي، وقانون الانتخابات وقانون الجنسية والأحوال الشخصية وإقالة الوزراء.

الوزير:

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء.

٦ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:
- عند تسلم رئيس الجمهورية المنتخب لسلطاته.
- إذا استقال رئيسها أو توفي لا سمح الله.
- إذا استقال ثلث أعضائها.
- إذا حجب المجلس النيابي الثقة عنها.

د ـ المجلس النيابي:

١ ـ يوسع المجلس النيابي إلى ١٢٨ نائباً مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وحتى يصبح ممكناً إجراء الانتخابات، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة والمستحدثة من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها. **ويستمر العمل بذلك إلى أن تتوفر الظروف لإجراء انتخابات نيابية جديدة على أن يجري ملء الشواغر التي قد تقع في المجلس الموسع بالتعيين.**

٢ ـ انتخاب رئيس المجلس وأعضاء مكتبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

هـ ـ في إلغاء الطائفية السياسية:

إن إلغاء الطائفية السياسية يتم وفق خطة مرحلية **تؤدي إلى اللاطائفية** ويترك للمجلس النيابي المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لإنجاز هذا الهدف.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ ـ في الوظائف العامة

إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية باستثناء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها في الإدارات والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب ـ في الانتخابات

بعد تقسيم المحافظات على أساس مختلط، تجري الانتخابات للمجلس النيابي على أساس المحافظة.

و ـ اللامركزية:

اعتماد اللامركزية، تسهيلاً لحياة المواطنين، وتعزيزاً لوحدة الأرض والشعب والمؤسسات، **بزيادة عدد المحافظات** وبتعزيز المجالس المحلية والاتحادات البلدية **ومجالس المحافظات** وبتوسيع صلاحيات المحافظين وبتحويل أكبر عدد من المهام والمسؤوليات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية. كل ذلك في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

ز ـ المحاكم

تقوية وزيادة فعالية المحاكم المدنية والعسكرية كل ضمن اختصاصاتها كما يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عنه في المادة ٨٠ من الدستور الحالي. وتنشأ محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، ويعين رئيس المحكمة بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية:

تتمثل في المجلس المذكور الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والنقابية على أن يحدد القانون مجال اختصاصه وتكوينه وارتباطه وطريقة عمله.

ـ التربية والتعليم:

العمل على توفير العلم للجميع مع التأكيد على حرية التعليم الخاص وتوحيد البرنامج التعليمي في المدارس الرسمية. وكذلك توحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية في جميع المدارس رسمية كانت أم خاصة. ودعم التعليم الرسمي والمهني والتقني وإعطاء الجامعة اللبنانية الدعم اللازم وخاصة في كلياتها التطبيقية.

ي ـ الإعلام:

إن معالجة الإعلام في لبنان وجعله ذي حريات مسؤولة من واجب الدولة اللبنانية القادرة. وعليه يجب إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام **السمعية والمرئية** في ظل القانون

وفي إطـــــار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة على كامل التراب اللبناني

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني تقـوم حكومـة الوفـاق الوطني بـوضع خـطة أمنية مـدتها سنـة تتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخـاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومـة الوفـاق الوطني. وإقـرار الإصلاحـات السياسيـة بصورة دستورية.

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ ـ فتـح باب التـطوع لجميع اللبنـانيين، دون استثناء والبـدء بتدريبهم مـركـزيـاً ثم تـوزيعهم على الوحـدات في المحـافـظات مع اتباعهم لدورات تـدريبيـة دوريـة ومنظمة.

ب ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتنـاسب وضبط عمليات دخـول وخروج الأشخـاص إلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

٣ ـ تعزيز القوات المسلحة:

أ ـ إن المهمـة الأساسيـة للقوات المسلحـة هي الدفـاع عن الوطن وعنـد الضـرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قـدرة قوى الأمن الـداخلي وحدهـا على معالجته.

ب ـ تستخـدم القوات المسلحـة في مسانـدة قوى الأمن الـداخلي للمحـافـظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج ـ يجـري توحيـد وإعداد القـوات المسلحة وتـدريبهـا لتكـون قـادرة على تحمّـل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د ـ عنـدما تصبح قوى الأمن الـداخلي جاهـزة لتسلم مهامهـا الأمنية تعـود القـوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ ـ يعـاد تنظيم مخـابرات القـوات المسلحة لتسلم مهـامها الأمنيـة العسكريـة دون سواها.

٤ ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العـام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجّر منه ووضـع التشريعـات التي تكفل هـذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية بسط سلطتها على كـامل التـراب اللبناني بـواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سورية بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنـانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاهـا سنتان تبـدأ بعد التصـديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهوريـة وتشكيل حكـومة الـوفاق الـوطني وإقرار الإصـلاحات السيـاسيـة بصـورة دستورية. في نهايـة هذه الفتـرة **تقرر الحكـومة السـورية بالاتفاق مع حكومة الوفاق الوطني اللبنانية** إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقـاع ومدخل البقـاع الغربي في ضهـر البيدر حتى خط حمـانا المـديرج وعين دارة وفي نقـاط أخرى. ويتم التوقيـع على اتفاق يجـري بموجبـه تحديـد حجم ومـدة تـواجـد القـوات السورية في هذه المناطق واللجنة الثلاثيـة العربيـة العليا مستعـدة لمساعـدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود الدولية مع إسرائيل تتطلب الآتي:

أ ـ العمـل على تنفيذ القـرار ٤٢٥ وسائـر قـرارات مجلس الأمن الـدولي القاضية بـإزالـة الاحتلال الاسرائيلي إزالة شاملة.

ب ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج ـ اتخـاذ كافـة الإجراءات لتحـرير جميـع الأراضي اللبنانيـة من الاحتـلال الاسـرائيلي وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحـدود مع إسـرائيل والعمـل على تدعيم وجـود قوات الـطوارىء الدوليـة في الجنوب اللبنـاني لتـأمين الانسحاب الاسـرائيلي ولإتاحـة الفرصـة لعودة الأمن والاستـقرار إلى منطقـة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية:

إن لبنان، هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية وتقوم بينه وبين سورية علاقات مميّزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح **الاستراتيجية** المشتركة وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين. استناداً إلى ذلك ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية. وإن سورية الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

وثيقة الوفاق الوطني

النص النهائي لوثيقة الوفاق الوطني بعد التعديلات عليه في الطائف، ويبدو في هذا النصّ اختلاف عن النصّ الأول (المشروع) من حيث توالي بعض الفقرات وتسلسلها وأبرزها تقديم الفقرة المتعلقة بمجلس النواب عن موضعها في المشروع الأول.

* **ملاحظة:** العبارات بالخط الأسود في هذا النصّ هي التي أضيفت على المشروع الأول.

أولاً : المبادىء العامة والإصلاحات

١ ـ المبادىء العامة :

أ ـ لبنان وطنٌ سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف به دولياً.

ب ـ لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها. كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د ـ الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ ـ النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و ـ النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز ـ الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط - أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي - لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢ - الإصلاحات

أ - مجلس النواب:

مجلس النواب **هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.**

١ - ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢ - للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ - كل مشروع **قانون** يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب **بصفة المعجل** لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ضمن المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به. وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ - الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥ - إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي **توزع المقاعد النيابية** وفقاً للقواعد الآتية:

أ - **بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.**

ب - **نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.**

ج - **نسبياً بين المناطق.**

٦ - يزاد عدد أعضاء مجلس النواب **إلى** (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. **أما المراكز المستحدثة**، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز **التي شغرت** قبل إعلانها، **فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين** من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧ - مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي **يستحدث مجلس للشيوخ** تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب - رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه **وفقاً لأحكام الدستور**. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات التالية:

١ - يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢ - يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

٣ - يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء **إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية**. فإذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتخذ وانقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤ - يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له **بعد اطلاع مجلس الوزراء** طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، **وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.**

٥ - يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٦ - يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧ - يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨ - يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩ - يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء **أو إقالتهم.**

١٠ - يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة **بمرسوم.**

١١ ـ **يتولى المفاوضة** في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها **بالاتفاق مع رئيس الحكومة**. **ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء**. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢ ـ **يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب**.

١٣ ـ يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤ ـ **لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال**.

١٥ ـ **يدعو مجلس الوزراء استثنائياً** كلما رأى ذلك ضرورياً **بالاتفاق مع رئيس الحكومة**.

١٦ ـ **يمنح العفو الخاص بمرسوم**.

١٧ ـ لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج ـ رئيس مجلس الوزراء:

رئيس مجلس الوزراء **هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها** ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة **العامة التي يضعها مجلس الوزراء**: يمارس الصلاحيات الآتية:

١ ـ **يرئس مجلس الوزراء**.

٢ ـ يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. **وعلى الحكومة** أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. **ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال**.

٣ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ ـ يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ ـ **يوقع مرسوم** الدعوة إلى فتح دورة استثنائية **ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها**.

٦ ـ يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، **ويوقع المحضر الأصولي للجلسات**.

٧ ـ يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة **وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة** لضمان حسن سير العمل.

٨ ـ **يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص**.

٩ ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د ـ مجلس الوزراء:

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢ ـ السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة **والإشراف** على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣ ـ **إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة**.

٤ ـ تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥ ـ **الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي أي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى**.

٦ ـ عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء. مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، **فإذا تعذر ذلك فبالتصويت**. تتّخذ القرارات بأكثرية

الحضور، أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يلي:

حالة الطوارىء وإلغاؤها. الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، **إعادة النظر بالتقسيم الإداري**، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

و ـ الوزير:

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، **أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.**

ـ استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء:

١ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ ـ إذا استقال رئيسها.

ب ـ **إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.**

ج ـ بوفاة رئيسها.

د ـ عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ ـ عند بدء ولاية مجلس النواب.

و ـ عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢ ـ تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣ ـ عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز ـ إلغاء الطائفية السياسية:

إلغاء الطائفية السياسية **هدف وطني أساسي** يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، إتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف **وتشكيل هيئة وطنية برئاسة**

رئيس الجمهورية تضم بالاضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي **واعتماد الكفاءة والاختصاص** في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة **وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني** باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

- **إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.**

٣ ـ الإصلاحات الأخرى:

أ ـ اللامركزية الإدارية:

١ ـ الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢ ـ توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣ ـ **إعادة النظر في التقسيم الإداري** بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الشعب والأرض والمؤسسات.

٤ ـ **اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى** (القضاء وما دون) عن طريق **انتخاب مجلس لكل قضاء** يرئسه القائمقام تأميناً للمشاركة المحلية.

٥ ـ اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد وقادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وتعزيز الموارد والبلديات الموحدة واتحادات البلديات بالإمكانات المالية اللازمة...

ب ـ المحاكم:

١ ـ ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل

السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشتركة، وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

أ ـ يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

ب ـ ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

ج ـ للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين.

- **رئيس الجمهورية.**
- **رئيس مجلس النواب.**
- **رئيس مجلس الوزراء.**
- **نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.**

٢ ـ تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

- **الأحوال الشخصية.**
- **حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.**
- **حرية التعليم الديني.**

٣ ـ تدعيماً لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج ـ قانون الانتخابات النيابية:

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د ـ إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية:

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشورة والاقتراحات.

هـ ـ التربية والتعليم:

١ ـ توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقلّ.

٢ ـ التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣ ـ حماية التعليم الخاص **وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب** المدرسي.

٤ ـ إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره **بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والاعمارية** وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥ ـ إعادة النظر في المناهج وتطويرها **بما يعزز الانتماء والانصهار الوطني والانفتاح الروحي والثقافي** وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و ـ الإعلام:

إعادة تنظيم **جميع وسائل الإعلام** في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مدتها سنة **أهدافها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية**، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين، دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم

توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب - تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص إلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

٣ - تعزيز القوات المسلحة:

أ - إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب - تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج - يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمّل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الاسرائيلي.

د - عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ - يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لتسلم مهامها الأمنية العسكرية دون سواها.

٤ - حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجّر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية بسط سلطتها على كامل **الأراضي** اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سورية بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. في نهاية هذه الفترة **تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية** إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج وعين داره. **وإذا دعت الضرورة في** نقاط أخرى **يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية**

مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين على تحديد حجم وزمن تواجد القوات السورية في هذه المناطق، **وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها.** واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود الدولية مع إسرائيل تتطلب الآتي:

أ - العمل على تنفيذ القرار ٤٥٢ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الاسرائيلي إزالة شاملة.

ب - التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج - اتخاذ كافة الإجراءات لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني **في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً** والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية:

إن لبنان، هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية وتقوم بينه وبين سورية علاقات مميّزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح **الأخوية** المشتركة وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين **في إطار سيادة واستقلال كل منهما** استناداً إلى ذلك ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية. وإن سورية الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

الفهرس

صفحة

أسرار الطائف

من عهد أمين الجميّل حتى سقوط الجنرال

(مع وثائق ومحاضر)

مَن صَنعَ اتفاق الطائف، وكيف تمّ التأسيس له، وما هي الخلفيات المتحكّمة بالمسار الذي أدّى إلى «إنتاجه» بلغة السياسة البراغماتية، وكيف تمّت صياغته؟ ماذا دار في أروقة قصر المؤتمرات في الطائف على محاور التجاذب بين الطوائف ومحاولات رسم حدودها؟.

هذا الكتاب يروي قصة الطائف منذ ولادة نصوصه الأولى مروراً بمسرح أحداثه وصولاً إلى أبرز نتائجه متمثّلة بانتخاب رئيسين للجمهورية هما الرئيس الراحل رينيه معوّض ومن ثمّ الرئيس الياس الهراوي، انتهاء بأبرز استحقاقاته يوم ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠: من دون أن أنسى تسليط الضوء على حقبة مهمة سبقت ولادة الاتفاق ألا وهي المراسلات الإصلاحية بين الرئيس أمين الجميّل، عشية انتهاء ولايته الدستورية، وبين المسؤولين السوريين، وخطوات تعطيل الانتخابات الرئاسية في نهاية عهده وبعده.

المؤلّف

- من مواليد وطى حوب ـ تنورين (قضاء البترون).
- تلقّى دروسه الجامعية في كلية الاعلام والتوثيق ـ الجامعة اللبنانية.
- راسل منذ العام ١٩٨٦ صحفا ومجلات وإذاعات عربية، إلى جانب عمله في الوكالة الوطنية للأنباء.
- كتب في جريدة «الديار» اللبنانية منذ العام ١٩٨٨ حتى العام ١٩٩٣.
- يزاول حالياً العمل الصحافي في جريدة «السفير» اللبنانية.
- شارك في تغطية أعمال مؤتمر النواب اللبنانيين في الطائف.

التوزيع



مكتبة بيسان

☎ ٣٥١٢٦٩